

کتاب فومبہ



مع الميثاق

بمقام
الدكتور عبد القادر حاتم
محمّد عطّار
الدكتور محمود الجوهري
محمّد محمود
علاء الجنبلاطي
الدكتور حسين فوزي النجار



كَلْبُ فَوْهِيَّةٍ

مع الميثاق

بمقام
الدكتور عبد القادر حاتم
محمد عطاس
الدكتور محمود الجوهري
محمود محمود
علاء السجستاني
الدكتور حسين فوزي النجار

في التحول الاشتراكي النوري

بمقام

الدكتور عبد القادر حاتم

قبل أن نتحدث عن ضرورة الثورة وحتمتها في التحول الاشتراكي
الثورى لابد أن نجيب عن هذا السؤال :

ما هي المقدمات الثورية التي سبقت اصدار الميثاق ؟

للإجابة عن هذا السؤال .. لابد أن نذكر كل التطورات الثورية
التي مهدت للميثاق باعتباره دليل العمل الثورى .

ومن الواجب أيضا أن نذكر .. أن التحول الاشتراكي الثورى ..
لا يمكن أن يأتى عفويا .. بل لابد ونحن نعمل على تحويل مجتمع كان
تحت السيطرة الأجنبية .. وتحت السيطرة الاستغلالية الرأسمالية ..
أن نبدا عملية التحويل الثورى الاشتراكي التحررى بتمهيدات ومقدمات
.. وإذا كان القول بأن المقدمات هي التي تنبئ بالنتائج .. فقد كانت
هناك أعمال ثلاثة مهدت للميثاق .. الذى قدمه السيد الرئيس الى
الامة .. وهذه الاعمال الثلاثة التي كانت تضع الخطوط العريضة
الرئيسية وتقل العمل من مرحلة الى أخرى هي :

١ - صدور « فلسفة الثورة » للسيد الرئيس جمال عبد الناصر
في عام ١٩٥٤ ، وفلسفة الثورة كما هو معروف قد بينت لنا العوامل التي
أدت الى الثورة ، وخطوات العمل الإيجابى ، وتحديد أهداف الثورة
بأنها أهداف سياسية واجتماعية معا ، سياسية تبغى القضاء على
الاستعمار والقضاء على النظام الملكى والنظام الحزبى ، واجتماعية تبغى
القضاء على الاقطاع وذلك بتحديد الملكية كخطوة أولى فى هذا السبيل .

وهي سياسية أيضا تعمل على تقوية الخط العربى والخط
الاسلامى والخط الافريقى ، الخط العربى لأن مصر جزء من الأمة العربية
وسلامتها متصلة بسلامة الارض العربية ، والخط الاسلامى لأن مصر
اسلامية منذ الفتح الاسلامى أو بعده بقليل وظلت اسلامية الى اليوم ،
والخط الافريقى لأن مصر جزء من القارة الافريقية ، ولا يمكنها بحال من
الاحوال أن تتخلى عن جيرانها وفيهم أشقاؤها فى المحن التى يعمر بها
وهي ذات المحنة التى تمر بها .

٢ - اعلان المبادئ الستة للثورة فى مؤتمر باندونج ، هذه المبادئ
التي مدت الخط الثورى بعد تجارب ثلاثة أعوام من قيام الثورة ، وفى
ذلك يقول الميثاق : « ان هذه المبادئ الستة التي أسلمها النضال الشعبى
المواصل الى الطلائع الثورية التى جندها لخدمته من داخل الجيش ،
والطلائع الثورية التى تجاوزت معها تلقائيا وطبيعيا من خارجه ، لم تكن
نظرية عمل ثورى كاملة ، ولكنها كانت فى تلك الظروف دليلا للعمل يمثل

عمق هذه الإرادة الثورية ويلبى احتياجاتها ويبرز تصميمها على بلوغ الشوط إلى مداه « (١) .

لقد كانت هذه المبادئ الستة هي :

١ - القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة .

٢ - القضاء على الاقطاع .

٣ - القضاء على الاحتكار ، وسيطرة رأس المال على الحكم .

٤ - اقامة عدالة اجتماعية .

٥ - اقامة جيش وطنى قوى .

٦ - اقامة حياة ديمقراطية سليمة .

ولا شك ان هذه المبادئ كانت توسيعا للدائرة المرسومة في « فلسفة الثورة » نتيجة التجارب التي خاضتها الثورة وتمشيا مع سنة التدرج فى الإصلاح حتى لا تكون نكسة أو يكون ارتداد ، ولأن القوى الشعبية قد أخذت تنفس فى بطنه وقوة بعد أن انضحت أمامها الرؤية ، وانزاحت من طريقها العقبات ، وانجابت أمامها الظلمات ، وتحطمت القيود التى كانت تكبلها وتثقل خطوها ، وإذا هى تشعر أن تحديد الملكية ليس عاملا حاسما فى تقطيع أوصال الاقطاع تقطيعا كاملا وان لابد من إجراءات أخرى تمهد الطريق لأقامة الاشتراكية وتثبيت دعائم العدالة الاجتماعية ، ولما كان قائد الثورة لم يقطع صلته بالجمهور بل ظل مرتبطا به ارتباطا وثيقا فقد أحس باحساسه وحقق آماله لا لاتصاله بالجمهور فحسب بل لسا له من مواهب القيادة وهى ريادة على الطريق قبل أن تكون قيادة ، والريادة أو الطليعية تقوى فيها حواس التنبؤ بالأمر قبل وقوعه ، فكان ان دعت هذه القيادة الثورية الى توسيع دائرة المكاتب الشعبية كخطوة فى طريق الاشتراكية ، وذلك بالنص على مبدئين هاميين هما :

١ - القضاء على الاحتكار أو سيطرة رأس المال على الحكم .

٢ - اقامة عدالة اجتماعية .

وهكذا مضت الثورة فى شق طريقها الى الهدف المرسوم ، ولكن هذا المضي قد عوقه بعض الشئ العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ ، وعوقه بعض الشئ وحدة مصر وسورية وتثبيت دعائم هذه الوحدة والصراع الدائر فى الخط العربى ، وفى محيط الشرق الاوسط من جانب الكتل المتصارعة لىسط نفوذها على هذه المنطقة الحيوية التى تقع فى مجالها الجمهورية العربية المتحدة .

وإذا كنا نقول ان هذه الاحداث عوقت العمل السريع فانها كانت لها فائدة الدفع الثورى .

٣ - وكان ابن مضي على قيام الثورة تسعة اعوام كانت فيها ثورة رائدة ، ثورة ذات دوى وصدى لا في المنطقة فحسب ، بل في العالم اجمع ، وهذه الاعوام التسعة قد ثبتت افدام الثورة ، واذا الشعب ياخذ على عاتقه تطوير هذه المبادئ الستة فصدت قوانين يوليو الاشتراكية عام ١٩٦١ ، هذه القوانين التي قامت بتحديد الملكية مرة أخرى فخفضت الملكية من مائتي فدان الى مائة ، وامتت الشركات الكبرى والمصانع الحيوية ووسعت من دائرة القطاع العام ، وشدت من أثره ، واشركت العمال في الارباح وفي إدارة الشركات والمصانع وفي ذلك يقول الميثاق :

« ان الشعب العظيم الذى كتب المبادئ الستة بدم شهدائه وبنور الامل الذى اعطوا حياتهم من أجله والذي دفع بالطلائع الثورية من ابنائه داخل الجيش وخارجه الى التصدى لمسئولية العمل الثورى على هدى من هذه المبادئ الستة التى تسلمها امانة من كفاح الاجيال .

هذا الشعب العظيم مضى بعد ذلك فى تعميق نضاله ، وفى توسيع مضمونه .

لقد كان هذا الشعب العظيم هو المعلم الاكبر الذى حمل على عاتقه فى اعقاب بدء العمل الثورى فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ عمليتين تاريخيتين لهما آثارهما الضخمة :

١ - ان هذا الشعب المعلم راح أولا :

يطور المبادئ الستة ، ويحركها بالتجربة والممارسة ، وبالتفاعل الحى مع التاريخ القومى تأثرا به وتأثرا فيه نحو برنامج تفصيلى لفتح طريق الثورة الى أهدافها اللامتناهية .

٢ - ثم ان هذا الشعب المعلم راح ثانيا :

يلقن طلابه الثورية أسرار آماله الكبرى ، ويربطها دائما بهذه الآمال ، ويوسع دائرتها بأن يمنحها مع كل يوم عناصر جديدة قادرة على المشاركة فى صنع مستقبله « (١) .

ويقول : « لقد عبر الشعب المصرى مراحل التطور بحوية وشباب مجتازا المسافة الشاسعة من رواسب مجتمع اقطاعى .. بدأ فيه عصر الرأسمالية الى المرحلة التى بدأ فيها التحول الاشتراكى بدون اراقة دماء » (٢) .

(١) الميثاق ص ٦ ، ص ٧

(٢) الميثاق ص ٩

وليس من شك في أن نجاح هذه الثورة العظيمة يعود الى امور منها :

إيمان قادة الثورة بحقوق الشعب ، وبأن مصلحة الجماهير فوق كل اعتبار ، ومواجهة المشكلات والسير في طريق الإصلاح بفكر واسع لا أثر فيه للحقد أو التعصب ، فكر مفتوح لكل التجارب الإنسانية « كما يقول الميثاق ، وفوق كل أولئك إيمان عميق بالله ورسله ، والرسالات المقدسة .

ولا أدل على نجاحها من رسوخ أقدامها ، ومن أصدائها البعيدة المدى في الوطن العربي ، وفي المحيط الأفريقي الآسيوي ومن تأثر دول كثيرة بها وخاصة في أمريكا اللاتينية .

ويصدر القرارات الاشتراكية في يوليو ١٩٦١ التي شدت من أزر القوى الشعبية وجدت الرجعية نفسها في أخرج المآزق ، وانها اذا لم تتحرك في هذا الوقت بالذات ضاعت الى الأبد ، وانتهى سلطانها ، ولم تستطع أن تحرك ساكنا في مصر حيث عنفوان القوى الشعبية . فآثرت أن تضرب ضربتها في سورية التي مازالت فيها قصور الرجعية تتحكم في مصائر الامور وان يكن ذلك من وراء ستار ، وكانت مأساة الانفصال .

فكان لابد في مصر من عمل سريع ، لحماية المكاسب الثورية ، ووضع النقاط على الحروف ، والتمكين للقوى الشعب المتحالفة من الجنود والمتقنين والعمال والفلاحين والراسمالية الوطنية ، وإصدار دليل العمل الثوري الكامل فكان أن قدم الرئيس جمال عبد الناصر في ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ الى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية مشروع « الميثاق » وبعد دراسة عميقة من أعضاء المؤتمر ووفق عليه بالاجماع في الجلسة التاريخية التي انعقدت في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٢ .

وقد كان صدور « الميثاق » الخطوة الرابعة التي خطتها قوى الشعب صاحبة الحق الاول والاخير في السيادة والحكم الذي مكن لهذه الخطوات وانها خطوات ثورية ، خطوات راسخة القدم ، خطوات راسخة درست بعق ووعي ، والثورية هي الطريق الوحيد للتغذية على الماضي وإزالة الرواسب ، وإطاحة العقبات ، وإقامة مجتمع جديد بروح جديدة ودم جديد وتفكير جديد ، وفي ذلك يقول الميثاق :

« لقد أثبتت التجربة ، وهي ما زالت تؤكد كل يوم .. ان الثورة هي الطريق الوحيد الذي يستطيع النضال العربي أن يعبر عليه من الماضي الى المستقبل ..

فالثورة هي الوسيلة الوحيدة التي تستطيع بها الامة العربية أن تخلص نفسها من الأغلال التي كبلتها ، ومن الرواسب التي أثقلت كاهلها (١) .

ورسوخ الثورة يتطلب منها أن تتسلح بقدرات ثلاث : سرعة الحركة والفكر المستمر الحر ، ووضوح رؤية الأهداف العربية ، هذه الأهداف التي تبلورت أخيرا فكانت : الحرية والاشتراكية والوحدة . الحرية التي تعنى حرية الوطن وحرية المواطن .

حرية الوطن باستكمال استقلاله ، الاستقلال السياسى والاستقلال الاقتصادى والاستقلال الثقافى .

وحرية المواطن بأن يعيش عزيزا فى أرضه ، له حرية الرأى والعقيدة ويحس بوجوده وكيانه كأنسان موفور الكرامة لا تستبد به لقيمة العيش وغير خاضع لألربه ، وغير مقيد إلا بالواجبات الملقاة على عاتقه .

والاشتراكية هى القائمة على الكفاية والعدل .

الكفاية فى الانتاج والعدل فى التوزيع . .

والكفاية فى الانتاج تتطلب حشد الطاقات البشرية ، واستغلال الموارد الطبيعية ، وتنمية الاقتصاد الوطنى والعدل فى التوزيع يتطلب تنظيميا وتنسيقا ، وإشراكا للعمال فى الأرباح ، فهم القوى البشرية العاملة ، وبجهودهم وسواعدهم وتضحياتهم يرتفع الدخل القومى .

والوحدة ، وحدة الوطن العربى الكبير الذى مزقته الأهواء الاستعمارية ، والمطامع الصهيونية ، والإحقاق الشعبوية .

الوحدة التى تنمو من الداخل ، ويجمع عليها الشعوب العربية أجماعا سليما .

الوحدة التى أصبحت ضرورة ، لمواجهة القوى الاستعمارية والصهيونية التريصة بالوطن العربى ، سياسيا وعسكريا واقتصاديا ، هذه القوى الطائفية التى امتدت على الشعب العربى فى مصر عام ١٩٥٦ فذائع من حريته فى أصرار وعزم حتى ظفر بالنصر ، وخاض الشعب العربى فى الجزائر حربا ضروسا أكثر من سبع سنوات حتى استرد حريته ومازالت هذه القوى الباغية ضاربة فى أرض فلسطين العربية، وتحاول محاولات مستميتة لاضعاف وحدة الصف العربى عن طريق تحالفها مع قصور الرجعية الخائنة أو عن طريق معابرها فى فلسطين أو قواعدها القائمة فى بعض بلاد الوطن العربى .

وهذه الأهداف العربية الثلاثة ، مازالت فى حاجة الى مزيد من الجهود والتضحيات من القيادات الطليعية الثورية وخاصة فى الجمهورية العربية المتحدة التى « فرضت عليها الظروف الطبيعية ، والتاريخية مسئولية أن تكون الدولة النواة . . فى طلب الحرية والاشتراكية والوحدة للامة العربية » (١) .

وإن تعمل هذه القيادات الوحدوية فى الوطن العربى كله على التعميل بتحقيق هذه الأهداف ، فالعالم يجرى ، والزمن أصبح له وزنه الكبير ، والمبادرة هى الطريق الوحيد الى تحقيق الغايات .

جذور النضال المصري

يقتام
محمد عطنا

المودة على الفرنسيين

تعرضت مصر للغزو الفرنسي بقيادة نابليون بونابرت عام ١٧٩٨ ، ونحن نعلم من نابليون هذا القائد الذي دوخ الجيوش وأحرز انتصارات باهرة ، ودوت سمعته الحربية في الخافقين ونعلم أيضا أن جيشه الذي صحبه الى مصر كان جيشا مثاليا في التنظيم والتسليح والتدريب وقوادع عظام من أمثال كليبر ، هذا الجيش لم يستطع أن يقيم في مصر غير ثلاثة أعوام كان فيها على فوهة بركان ثائر مضطرم لم يهدأ يوما ، ولم يغب لهيبه لحظة ، فعلى الرغم من أن المصريين قد استنفد العثمانيون والمماليك طاقتهم الحيوية ، وسلبواهم مقومات حياتهم ، واقتلوا كاهلهم بالضرائب ، ولم يتركوا لهم إلا الكفاف ، وأبعدوهم عن مراكز الحكم ، والانتظام في الجيش ، وضيقوا عليهم الخناق حتى سلبواهم كل قدرة على الكفاح والخلق والابتكار ، على الرغم من كل أولئك فإن الشعب المصري هو الذي حمل على كاهله وحده عبء اخراج الفرنسيين من بلاده ، فقد ثار عليهم ثورات متلاحقة ، وقابل القتل والتعذيب والتنكيل بصدر رحب ونفس مطمئنة ، ولم يصغ الى المنشورات المسولة التي كان يسطرها الفرنسيون بين وقت وآخر تدعو الى أن الحملة ليست موجهة الى المصريين وإنما هي موجهة الى المماليك والى العثمانيين الذين أساءوا الى أهل البلاد الشرعيين أساءة بالغة ، وأن الفرنسيين أصدقاء المصريين ولا يبغيون لهم إلا الخير والتقدم .

نعم لقد حمل المصريون العبء وحدهم بعد أن هرب العثمانيون الى الشام ، وكسرت شوكة المماليك أو كادت ، ولم يبق في مصر إلا أهلها المناضلون الذين وجدوا في الحملة الفرنسية غزوا أجنيا ينبغي أن يقاوم وأن يصد ، وظهرت من بينهم زعامات شعبية من أمثال عمركرم وحسن طوبار ، ومصطفى البشتلي ابن بولاق بل أن هذا الشعب الأبي كان يثور على مثليه من المشايخ أو التجار حين يرى فيهم تراجما أو روحا انتهزامية ولا أدل على ذلك مما رواه الجبرتي في كتابه « مظهر التقديس بدهاب دولة الفرنسيين » من أن المشايخ الشرقاوي والمهدى وسليمان الفيومي وموسى السرسى عندما هادوا الى الناس يلقونهم ما انتهوا اليه مع الفرنسيين من المصالحة وذلك في ثورة القاهرة الثانية هاجوا عليهم إذ قاموا عليهم - على حد تعبير الجبرتي - وشتموهم وسبواهم وأسعموهم قبيح الكلام ، وصاروا يقولون : هؤلاء المشايخ ارتدوا وعملوا فرنسيس ، ومرادهم خذلان المسلمين ، وأنهم أخذوا دراهم من الفرنسيين « (١) » .

(١) ج ٢ ص ٢٢ نشره لجنة « اخترنا لك » .

وبان هذا الشعب على حقيقته حين ثار على الفرنسيين عام ١٨٠٠م بعد أن تعثرت المفاوضات بين الانجليز والفرنسيين ، ولم توافق إنجلترا على شروط الصلح ، ثار لانه كان قد انتشى من الفرحة لخروج الفرنسيين الاجانب من مصر ، وأخذ المواطنون يهتفون بعضهم بعضا ، ويوزعون الشراب ، ويلبسون الذبائح ابتهاجا بزوال الغمة ، وانحسار هذا الخطر الجسيم تم صدم هذا الشعب صدمة عنيفة حين علم أن الفرنسيين يقابلون للأقامة فى مصر فترة أخرى فثار الشعب ، وقاد هذه الثورة ابن من أبناء مصر هو عمر مكرم ، قادها حين خارت عزائم العثمانيين والمماليك من العسكريين فاجتمعت كلمتهم على الخروج من مصر الى الشام اذ لا قبل لهم بالصمود أمام الجيوش الفرنسية .

فى هذا الظرف المصيب اصرت الجماهرة الشعبية على الا يخرج أحد من القاهرة ، وعمدوا فى ذلك الى القوة « فحبسوا الخيول بيت القاضي وبقيّة الوكائل ، وأغلّقوا باب النصر ، وقسمت القاهرة الى احياء واصبح كل حى منها مستولا من أحد القادة الشعبيين ، وأقيمت التماريس فى الأزقة والحارات والشوارع ، وأغلقت ابواب القاهرة ، ولما وجد العسكر اصرار الشعب على القتال وتحرير البلاد انضم أغلبهم الى المواطنين ، وأصبحت القاهرة شعلة ملتهبة ، وحماسة متدفقة ولم تكن الحماسة سلاحهم الوحيد بل عمدوا الى اقامة مصنع للدخيرة بحى الخرنفش ، صنعت فيه المدافع والقنابل ، وأقيمت ورشة أخرى فى حى بيت القاضي لاصلاح بعض المدافع والبنادق وصنع عجلات للمدافع .

وممن تردد اسمهم فى هذه الثورة كقادة حسن الجداوى الذى كان مقره الرئيسى فى حى الرومى ، وان كان دائب الحركة ينتقل من مكان الى اخر لنصرة زملائه المجاهدين فى الاحياء الاخرى ، وفيه يقول الجبرتي : « رأى الناس من اقدامه على الحرب ، وشجاعته وصبره على مجادلة العدو ليلا ونهارا ما يبنىء من فضيلة نفس وقوة قلب ، وسمو همة ، وقل ان وقع حرب فى جهة من الجهات الا وهو مدير رحاتها ، ورئيس كمانها » (١) .

وأمد التجار الثوار المجاهدين بالوّن ، وكفّلوا بجميع النفقات ، ونزلوا طواعية عن أموالهم وعلى رأس هؤلاء أحمد المحرقى .

وكان الشعب يقظا ساهرا لا تغمض له عين فاذا رأى المجاهدون فى بعض المصريين انحرافا او شبه انحراف هجموا عليه ونهبوا داره وجعلوا ماله ومتاعه غنيمة باردة للشعب من غير ان يحفلوا بمقامه او مكانه كما فعلوا بالشيخ البكرى ، فقد علموا انه يوالى الفرنسيين سرا ويرسل اليهم الاطعمة فهجموا عليه ، ونهبوا داره ، وسحبوه مع اولاده وحريمه واحضروه الى الجمالية حيث محكمة الشعب ، وهو حاسر الرأس ، سائر على قدميه توجه اليه الاتهامات البالغة ، والالفاظ القاسية .

وظهر في هذه الثورة تعاون المصريين وتساندهم ، وبلبل كل منهم طاقته ، وجهده لانجاح الثورة ، وجادوا بكل ما يملكون تخلصا من الكاوس الجاثم على صدورهم ..

بل ظهر فيها تساند العرب فانضم اليها المغاربة والحجازيون والشاميون .

وظلت هذه الثورة سبعة وثلاثين يوما مشتتة الاوار ، تقاوم فيها المصريون المجاهدون الجيوش الفرنسية المنظمة حتى كثرت الضحايا من بينهم ، وشح الزاد وغلت الاقوات واشتد الكرب بالناس ، وهدمت اغلب الدور .

هذه هي الروح المصرية الحقيقية ، الروح التي تصارع الاجنبي الدخيل صراحا عنيفا لا هوادة فيه ، وتقاومه مقاومة باسلة ، لانها روح تتردد في امة حية ، امة متحضرة منذ فجر التاريخ ، والامم الحية لا تنضم بلدتها ، ولا تخضع شوكتها ، وان غلبت على امرها حينما فانها سرعان ما تنهض ، وتحطم الاسار والاغلال ، وتمضي في طريق الحرية مع الاحرار .

والشعب المصري لم تكن مقاومته للحملة الفرنسية في القاهرة فحسب بل انه قاومها في كل مكان في كل مدن مصر وقراها ، ولم يقاومها الرجال فحسب بل قاومها النساء والصبية ، الشباب والشبان وهذه المقاومة العنيفة المنظمة هي التي حملت نابليون على أن يتولاه القنوط والبأس ، وأن يعود الى بلاده فارا هاربا ، وهي التي أدت الى مصرع كليبر على يد سليمان الحلبي ، وقد كان كليبر قاسيا عنيفا ، كان كالوحش الضاري . ارتكب كثيرا من الجرائم مع الاحرار فكانت هذه هي نهايته ، نهاية كل طافية .

والشعب المصري لم يكن في أي عهد من العهود خائفا لان الخنوع ليس فيه جبلة ولا طبع ، انه يقاوم الاستعمار كما يقاوم الظلم . هذا هو تاريخه دائما ، تاريخ الصراع والانتفاض على المستعمرين الدخلاء ، وعلى الطغاة المتجبرين ، فصراعه مع الفرنسيين لم يكن فجائيا أو طارئا بل انه صارع من قبلهم العثمانيين الذين لبسوا مسوح الخلافة الاسلامية ، وحكموا باسم الدين الاسلامي ، وكانت الزعامات في ذلك الوقت أغلبها ديني ، وكان مركز القيادة هو الازهر ، وهذا المعنى يؤكد الميثاق حين يقول : « ثم كان قد تحمل (أي الشعب المصري) المسؤولية الادبية في حفظ التراث الحضاري العربي ، وذخائره الحافلة .. وجعل من ازهره الشريف حصنا للمقاومة ضد عوامل الضعف والتفتت التي فرضتها الخلافة العثمانية استعمارا ووجعية باسم الدين ... والدين منها براء .. »

ولم تكن الحملة الفرنسية على مصر مع مطلع القرن التاسع عشر هي التي صنعت البقعة المصرية في ذلك الوقت — كما يقول بعض المؤرخين — فان الحملة الفرنسية حين جاءت الى مصر ، وجدت الازهر يروج بتيارات جديدة تتمدد جذرائه الى الحياة في مصر كلها ، كما وجدت ان الشعب المصري يرفض الاستعمار العثماني المقنع باسم الخلافة ..

والذى كان يفرض عليه دون ما مبرر حقيقى تصادما بين الايمان الدينى
الاصيل فى هذا الشعب ، وبين ارادة الحياة التى ترفض الاستبداد
ولقد وجدت هذه الحملة مقاومة عنيفة لسيطرة المالك ، وتمردا
مستمرا على محاولاتهم لفرض الظلم على الشعب المصرى . . ورغم أن
هذه المقاومة العنيفة ، والتمرد المستمر قد كلفا شعب مصر غالبا فى
تروجه الوطنى وفى حيويته فان الشعب المصرى كان صامدا ثابت
الايمان » (١) .

مصر حتى الثورة العربية

لقد كانت الحملة الفرنسية على مصر فى فجر القرن التاسع عشر حيث كانت أوروبا قد قطعت أشواطاً فى مرحلة النهضة اذ تقدم العلم التجريبي ، وبدأ الإنسان يسير بخطاً ثابتة فى سبيل الكشف العلمى والوقوف على أسرار الطبيعة ، وبدأت الصناعة تزدهر وتكشف خواص المواد والمعادن والأحماض ، وبدأ يبرز فجر عصر البخار ، والفرنسيون كانوا فى طليعة شعوب أوروبا الناهضة علماً وسياسة واقتصاداً ، أما المصريون فقد كانوا يعيشون فى قوقعة مغلقة لا يعلمون من أمر النهضة الأوروبية كثيراً ولا قليلاً ، وقد أراد لهم حكامهم العثمانيون أو المماليك أن يظلوا كذلك بل أنهم قد خنقوا فيهم كل تطلع الى الحرية أو الى العلم أو الى الصناعة فالسلطان سليم الاول عندما قدم الى مصر جردها من صناعاتها الماهرة ودفع بهم الى القسطنطينية وظلت سياسته هذه هى سياسة غيره من الولاة والحكام العثمانيين .

أما العلم الذى ازدهر فى مصر بعض الشيء فهو العلم الذى يتصل بالدين أو يخدم أغراض الشرع ، ومنازلة الجامع الأزهر ، فما أن كانت الحملة الفرنسية التى وفد معها بعض العلماء الفرنسيين حتى تكشف للمصريين عوالم أخرى كانت مجهولة لديهم ، عوالم ثقافية تنصل بالعلم التجريبي وبالغنون العسكرية وبالصناعة ، وكانت دهشتهم باللغة للتجارب الكيميائية التى كان يجريها أمامهم العلماء الفرنسيون ، وقد حدا بهم حب الاستطلاع والشفق بالمعرفة الى أن يحاولوا الوقوف على أسرار هذه العلوم ، ومن هنا بدأت اليقظة أو عصر الاتصال بأوروبا ، ومن هذا الطريق أخذ الشرق يصحو من غفوته ، ويستعيد مكانته العلمية السابقة التى كانت أساساً من أسس التقدم العلمى فى النهضة الأوروبية الحديثة فالعرب هم الذين حافظوا على التراثين اليونانى والرومانى ، وهم الذين زادوا فى المعرفة الانسانية وتقدموا بالعلوم الرياضية والطبيعية وظهر فيهم علماء أقداد من أمثال ابن سينا والفارابى وابن رشد والرازي وابن الهيثم ، وفى هذا المعنى يقول الميثاق : « على أن الحملة الفرنسية جاءت معها يزداد جديد لطاقة الشعب الثورية فى مصر فى ذلك الوقت جاءت ومعها لمحات عن العلوم الحديثة التى طورتها الحضارة الأوروبية بعد أن أخذتها من غيرها من الحضارات ، والحضارة الفرعونية والعربية فى مقدمتها .

لكذلك جاءت معها بالإساتذة الكبار الذين قاموا بدراسة أحوال مصر وبالكشف عن أسرار تاريخها القديم .

وكان هذا الزاد يحمل في طياته ثقة بالنفس ، كما كان يحمل آفاقا جديدة تشد خيال الحركة المتحفزة للشعب المصري » (١) .

وإذا كان العلم يفتح آفاقا واسعة أمام الشعوب فإن الشعب المصري حين أصاب خطأ من المعرفة المعاصرة وثق بنفسه ، وناضل من أجل حقه في الحياة والحرية والسيادة ، فما أن رحلت الحملة الفرنسية عن مصر إلى غير رجعة حتى عاد الأمر إلى العثمانيين ، وكل زمام السلطة إلى أيديهم فأخذوا أولا يتكلمون بأمراء المماليك واتباعهم ، ويسرون على سياسة الظلم التي اتبعوها من قبل فأنقلوا كاهل الشعب بالضرائب حتى ضج ، ولم يحتمل هذا الضيم بعد أن احتمله أعواما طويلا وفي هذا الوقت تألفت زعامة عمر مكرم الشعبية فأخذ يناضل الظلم ومن ورائه جحافل الشعب المصري حتى انتهى به الأمر إلى عزل الوالي التركي أحمد باشا خورشيد للظلم وعسفه ويجتمع بالعلماء فيتداولون فيما بينهم حتى استقر رأيهم على أن يولوا حاكما آخر من العثمانيين هو محمد علي فذهبوا إليه وأبلغوه رغبتهم التي هم ، رغبة الشعب في أن يكون الوالي على مصر بشروطهم ، وما هي إلا أن ، شترف بالشعب وحقه في الحياة والحرية ، وأن يحكم الناس بالعدل والشورى .

وقبل محمد علي فألبسه الوفد شارة الولاية في ذلك الحين ، ومعنى هذا أن المصريين هم الذين ولوا الحاكم عليهم لا السلطان العثماني ، ومعناه أيضا أنهم لا يعترفون بالحاكم الظالم كما نرى من هذا الحوار الذي دار بين عمر مكرم وبين عمر بك من أعوان الوالي التركي أحمد خورشيد في أحد المجالس .

قال عمر بك : كيف تعزلون من ولاء السلطان عليكم وقد قال الله تعالى « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم » .

فاجابه عمر مكرم : اولو الأمر العلماء وحملة الشريعة والسلطان العادل . وهذا رجل ظالم وجرت العادة من قديم الزمان أن أهل البلد يعزلون الولاة ، وهذا شيء من زمان حتى الخليفة والسلطان إذا سار فيهم بالجور فإنهم يعزلونه ويخلعونه .

ولكن هل حفظ محمد علي للشعب حقه وحرية ؟ لم يفعل محمد علي ذلك لأسباب : منها أنه تمسك مع المبدأ القائل « الإنسان سجين تربيته » وتربيته كما تعلم البانية تركية قلن يعمل بحال من الأحوال إلى جانب المصريين بل أنه سيعتبرهم أدنى من جنسه وأنه ليس عليهم إلا السمع والطاعة ، وأن ياتمروا بأمره .

ومنها أنه كان دكتاتورى النزعة لا يعترف بقوة الشعب ، وهو وإن كان قد قبل شروطه في بادئ الأمر فإنه لم يفعل ذلك إلا توصلا إلى كرسى الحكم ، وإن كان قد هادن الشعب في مستهل حكمه فما ذلك إلا لأمرين : الأمر الأول أن يسبغ على حكمه الشرعية بموافقة السلطان على توليه ، والثاني القضاء على قوة المماليك التي أحس أنها شوكة في جنبه .

وما أن خُص له الأمران حتى بدأ يظهر على حقيقته ، فالمظالم في عهده لم تنته ولم تتوقف سيلها حتى كتب إليه العلماء وعلى رأسهم عمر مكرم مطالبين بإبطالها ولكنه أهملها فما كان من عمر مكرم إلا أن أقسم على مقاطعته مقاطعة تامة فلا يطلع إليه ولا يجتمع به ؛ ولا يرى له وجهها إلا إذا بطل هذه المظالم .

فكر محمد على في هذه المقاطعة ، وخشى أن تجر عليه ويلات واضطرابات فعرض على عمر مكرم أن يرتب له كل يوم كيسا من ذهب ، وأن يمنحه دفعة واحدة ثلاثمائة كيس نظير صمته والتفاضي عبايحدث ، ولكن الزعيم الشعبي أبى واستنكر وكانت نهايته النفى تسع سنوات في مدينة طنطا بعيدا عن القاهرة ، وما أن عاد إليها حتى أعيد نفيه مرة أخرى حيث قضى نحبه في متفاه .

وفي خلال السنوات الطويلة التي نفى فيها عمر مكرم أحمد محمد على كل صوت للشعب ، وأنفرد بالحكم وأخذ يعمل لحسابه الخاص أو حساب الدولة العثمانية ، ومآل هذه السياسة هو الإنهيار الوشيك ، وهذا ما حدث ، وتناوله الميثاق فقال :

« ولقد كانت هذه اليقظة الشعبية هي القوة الدافعة وراء عهد محمد على .. وإذا كان هناك شبه إجماع على أن محمد على هو مؤسس الدولة الحديثة في مصر فإن المأساة في هذا العهد هي أن محمد على لم يؤمن بالحركة الشعبية التي مهدت له حكم مصر إلا بصفة كونها نقطة وتوب إلى مظامه .. ولقد ساق مصر وراءه إلى مضامرات عقيمة استهدفت مصالح الفرد ، متجاهلة مصالح الشعب .

ان اليابان الحديثة بدأت تقدمها في نفس هذا الوقت الذي بدأت فيه حركة اليقظة المصرية . وبينما استطاع التقدم الياباني أن يبقي ثابت الخطأ .. فان المفامرات الفردية هرقلت اليقظة المصرية وأصابتها بنكسة الحقت بها افدح الأضرار .

ان هذه النكسة فتحت الباب للتدخل الأجنبي في مصر على مصراحيه بينما كان الشعب قبلها قد رد بتصميم ونجاح محاولات غزو متوالية كان أقربها في ذلك الوقت حملة فريزر على رشيد (١) .

وإذا كان محمد على قد انفرد بالسلطة ، وقضى على الزعامة الشعبية أو كاد فانه من ناحية أخرى لم يجد بدا من الاستعانة بأبناء الشعب لإقامة جيش يوطد سلطته ويحقق مظامه وكان عليه ان يوفد البعث إلى الخارج وخاصة فرنسا ليدرسوا ويعودوا ليأخذوا أماكنهم وليقوموا بتعليم مواطنهم على الطرق العلمية المستحدثة ، هؤلاء المبعوثون كانوا النواة لتوعية الشعب وثقيفه ، وتوسيع آفاقه من الناحيتين السياسية والعلمية ، وكانوا الطليعة التي قادت الشعب ووجهته التوجيه القومي وأطلعته على أسس المذاهب السياسية الحديثة التي انتشرت في أوروبا آنذاك ويقوم أهمها الأغلب على الديمقراطية وحكم الشعب بالشعب .

(١) الميثاق ص ٢٣ .

حقاً لم تظهر آثار هذه التوعية في عهد محمد على إذ أن البلاد كانت مشغولة بتوطيد الحكم العثماني ، وتوسيع أملاك محمد على ، ومجابهة التكتلات الدولية من إنجلترا وفرنسا ضد مصر ، هذه التكتلات التي قامت لتوطيد دعامات الاستعمار ، وتمزيق الدولة العثمانية ، والسيطرة على كل بلاد الشرق وموارده .

لقد كان القرن التاسع عشر عصر الاستعمار ، استعمار افريقية وآسيا من جانب الدول الأوروبية وفي طليعتها إنجلترا وفرنسا ، هاتان الدولتان اللتان تمارضت مصالحهما حيناً ، واتفتتا حيناً آخر وأن اجتماعهما على تحطيم قوى هاتين القارتين ليخلو لهما الجو ، ويشتا أقدامهما في هذا المحيط الواسع ، ونحن نعلم أن إنجلترا وفرنسا قد عملتا ما في وسعهما للحيلولة دون وحدة مصر والشام حتى انتهتا إلى حصر مصر في نطاقها بعد أن هددت جيوشها القسطنطينية ، وقد عمدتا إلى ذلك حتى لا تكون هناك قوة في الشرق وحتى يظل ضعيفا واهنا فتكون السيطرة عليه هينة يسيرة .

وانتهى عصر الفتوح وأخذت فرنسا عن طريق عميلها دلسبس تسعى جهدها لحفر قناة السويس ويكون لها هذا الامتياز ونجحت في ذلك في عهد سعيد ، وقد كانت شروط هذا الامتياز مجحفة بمصر بدلت فيها من مالها ومن أرواح أبنائها الشيء الكثير ، أما إنجلترا فأنها عمدت أيضا إلى أن تجعل مصر مزرعة للقطن تمد بهما مصانعها في الإنكشير ، وفي الوقت ذاته أخذت تعمل على أن تسيطر على قناة السويس بدلا من فرنسا أو أن تكون على الأقل من كبار المساهمين فيها منتهزة فرصة حاجة اسماعيل إلى المال للاتفاق على مشروعاته (الترفيه ومبأذله) .

ليس هذا فحسب بل أنها مهدت لاسماعيل الطريق للاقتراض منها حتى تربكه ماليا ، وتوقعه في حبالها ، وأوفدت إليه سماسرة اليهود ليسروا له سبيل القواية والضلال ، ويشيعوا روح الشر المتأصلة فيه فنجحوا فيما أوفدوا من أجله ، وعقدوا له قرضا بعد آخر حتى أغرقوا مصر بالديون التي كانت تدفع منها سنويا ٧٠٤٧٣ر٠٠٠ جنيه مع أن الإيرادات في ذلك الوقت لم تتجاوز ١٠٥٤٣ر٠٠٠ جنيه ، فماذا تجدي البقية الضئيلة الباقية في الاتفاق على القصور الخديوية بله أجور الموظفين والخدمات ومشروعات الري والصرف ؟

إن هذين المليونيين لم يجديا نفعا مما أدى إلى الاضطراب المالي ، وبيع أسهمنا في قناة السويس إلى بيت روتشيلد الإنجليزي اليهودي ، وأرهاب الفلاحين والتجار والصناع بالضرائب الباسطة حتى باع المواطنون كل ما عندهم ، وهرب المزارعون من أرضهم ، وكثر المرابون ، وزاد سعر الفائدة في القروض ، وأصبحت البلاد على شفا الهاوية .

هذا الذي حدث أدى إلى تدخل الإنجليز والفرنسيين بحجة حماية أموالهم ، وكانت البعثتان الإنجليزية والفرنسية فالرقابة الثنائية ، فتعين وزيرين أحدهما إنجليزي للمالية ، والآخر فرنسي للأشغال العامة وبدأ التدخل الأجني يسفر النقاب عن وجهه مما لم يكن للبلاد عهد به

من قبل . هذا التدخل حد من تصرف الحكومة وسلطة الخديو الذى لم يعرف سلطة فوق سلطانه ، وحاول الخديو أن يوقف تيار التدخل ولكن الوقت كان متاخرا فقد سنحت الفرصة للاستعمار ليتغلغل فى الدولة ، ويقبض بيد من حديد على سلطانه التى خولت له ، ويكون عينا على كل مرفق من مرافق الدولة ، ويكشف كل سر من أسرارها ، ويشرب اليه مرضى النفوس والانتهازيين والوصوليين ومن لا يؤمنون بالقيم أو يحفلون بالمبادئ ، ويعمل للقد القريب الذى يحتل فيه البلاد ، ويكون فيه الحكم بأمره .

واليثاق قد تناول تناولا مركزا ما سبق أن فصلناه بعض التفصيل فقال :

« وبدأت الاحتكارات المالية الدولية دورها الخطير فى مصر ، وركزت نشاطها فى اتجاهين واضحين هما : حفر قناة السويس ، وتحويل أرض مصر الى حقل كبير لزراعة القطن لتعويض الصناعة البريطانية عن اقطان أمريكا التى قل ورودها الى بريطانيا بسبب انتهاء سيطرتها على أمريكا ، ثم انقطاع وصولها تماما بسبب ظروف الحرب الأهلية الأمريكية .

ولقد عاشت مصر فى هذه الفترة تجربة مروعة استنزفت فيها كل إمكانيات الثروة الوطنية لصالح القوى الأجنبية ، ومصلحة عدد من الغامرين الأجانب الذين تمكنوا من السيطرة على أفراد أسرة محمد على ، وسامدهم على ذلك فداحة النكسة التى أصيبت بها حركة اليقظة المصرية .

على أن روح هذا الشعب لم تستسلم ، وإنما استطاعت تحت المحن العvisية فى هذه الفترة أن تحتزن طاقات تحفزت لاطلاقها فى اللحظة المناسبة » (١) .

حدثت فى مصر هذه الأحداث ، ولم يتحرك الشعب لوقف زحفها لأننا كما قلنا من قبل كان الشعب منصرفا الى أمرين ، الكفاح فى سبيل لقمة العيش ، والتطلع الى قيادة تعمل على تجميعه وتشد من أزره ، هذا أن المثقفين فى ذلك الوقت كان ينتظمهم الجيش ، ولا شك أن هذا الشعب قد هال طربا عندما ثار بعض الضباط (٢) على وزارة نوبار فى ١٨ فبراير عام ١٨٧٩ م ، ثاروا لأنهم لم يقبضوا رواتبهم منذ عشرين شهرا متصلة واحيل ٢٥٠٠ منهم الى الاستيداع اذ توجه جماعة منهم برئاسة البكاشى لطيف سليم الأستاذ بالمدرسة الحربية الى وزارة المالية ليطلبوا بحقوقهم فصادفوا فى طريقهم رئيس الوزارة نوبار خارجا من وزارة الخارجية فطلبوا اليه أن يصرف لهم مرتباتهم المتأخرة ولكنه استخف بهم وأمر حوذيته أن يعضى فى طريقه فهجوا عليه وضربوه ، وطرحوه أرضا ، وحبسوه وهو ورفرز ولسن وزير المالية ورياض

(١) الميثاق ص ٢٤

(٢) نحو ستمائة ضابط وبعض طلاب الكلية الحربية والفن من الجنود .

وزير الداخلية في إحدى حجرات وزارة المالية ولم يطلقوا سراحهم الا بعد أن حضر اليهم الخديو اسماعيل ووعدهم بدفع رواتبهم .

وعلى اثر هذا الحادث سقطت وزارة نوبار ، وشكل مجلس عسكري للتحقيق مع هؤلاء الضباط فبرأهم جميعا ، وكان لبرائتهم صدى عميق في الجيش وفي الشعب على السواء ، في الجيش اذ عجلت بتأليف الجمعية السرية للضباط ، وفي الشعب حيث وضع ثقته في جيشه ليخلصه من الاغاني والطغاة على السواء ، ولا شك أن الظروف السيئة التي وجدت فيها البلاد قد أثارت الطبقات جميعها على حكم اسماعيل ، ورئيس وزرائه رياض ، وذلك ينضج من تكوين الحزب الأفغانى الحر الذى أسسه جمال الدين الأفغانى وثان توفيق ولى العهد من مؤيديه حتى يظهر بمظهر المدافع عن الحرية ، المتطلع الى الإصلاح ، المؤيد لحقوق الشعب ، ولكن ذلك كان منه تظاهرا لاسقاط الخديو اسماعيل واعتلاله عرش البلاد يدل على ذلك ويؤكد نزعته الاستبدادية التى أبدىها عقب توليه الحكم ، وأمره بنفى جمال الدين الأفغانى من مصر وشريد أحرار البلاد ، وقد جاء فى قرار نفيه « أبعد ذلك الشخص المفسد من الأراضي المصرية بأمر ديوان الداخلية لازالة هذا الفساد من هذه البلاد ، عبرة للمعتبرين ، ولن يتجاسر على مثل هذا من المفسدين ، البادى من أفعالهم الظاهرة ، أنهم لاخلق لهم فى الدنيا والآخرة » .

على أن هذا الحزب كان يعمل من غير شك المصريين الأحرار ، وأن شعاره كما ذهب الأستاذ العقاد « مصر للمصريين » (١) وأنه وجد لأشمال نار الحرب على الطغيان والجور ونزعة الحكم الفردى ، فكما أن هذا العصر كان عصر الاستعمار فهو فى الوقت نفسه كان عصر الحرية والديمقراطية فى البلاد المتقدمة الناهضة ، وأن هذه الأفكار التقدمية كانت تنتشر فى الناس وتدفع كما يقول الأستاذ الامام محمد عبده فى مذكراته : « لم يكن ما ينشر فى الجرائد محصورا فى حوادث الحرب بل احترا الكثير منها على نشر ما عليه سائر الأمم فى سيرتهم السياسية والاجتماعية ، وزادوا على ذلك نشر ما كان قد بدأ فى الحكومة المصرية من سوء الأحوال المالية ، وكثر المتحدثون بما ينشر فى تلك الجرائد » .

واخذ الشيخ جمال الدين فى حمل من يحضر مجلسه من أهل العلم وأرباب الأقلام على التحرير وإنشاء الفصول الأدبية والعلمية فى مواضيع مختلفة ، لا تخرج جميعها عن إصلاح الأفكار وتهذيب الأخلاق .. فتسابق الى ذلك الكتاب ، وتبارت الأقلام ، وأخذت الحرية الفكرية تظهر فى الجرائد الى درجة يظن الناظر فيها أنه فى عالم الخيال ، أو أرض غير هذه الأرض . ومن يطلع على أعداد جريدة مصر ، وجريدة التجارة ، وجريدة مرآة الشرق والأهرام وصداها يرى حقيقة ما ذكرناه » (٢) .

(١) محمد عبده من سلسلة أعلام العرب ص ١٥٨ .

(٢) مذكرات الامام محمد عبده نشر كتاب الهلال ص ٥٨

ولم يكن أمر اذاعة هذه الافكار المتحررة قاصرا على ماينشر في الصحف فحسب بل تجاوزه الى عودة المصريين المبعوثين الى الخارج ، وقيامهم بتبصير اخوانهم المواطنين وتوعيتهم ، وبث روح التحرر في نفوسهم ، والى ذلك يشير الميثاق فيقول :

« وكانت هذه الطاقة هي العلم الذي حصل عليه آلاف من شباب مصر الرواد ممن أرسلوا أيام الصحوۃ التي سبقت النكسة من حكم محمد على الى أوروبا ، ليتمكنوا من العلم الحديث فان هؤلاء استطاعوا بعد عودتهم الى الوطن ان يجلبوا معهم بدورا صالحة ما لبثت التربة الثورية الخصبة لمصر ان احتضنتها لتخرج منها بشائر نبت ثقافى جديد ، راح ينشر ألوانا رائعة من الازهار على ضفاف النيل الخالد .

وليس صدفة أن هذه الزهور المتفتحة على ضفاف وادى النيل كانت بمثابة الومضات اللامعة التي لفتت أنظار العناصر المتطلعة الى التقدم فى المنطقة كلها نحو مصر ، وجعلت منها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر منبرا للفكر العربى كله ، ومسرعا لفنونه ، وملقى لكل الثوار العرب من وراء الحدود المصطنعة والموهوبة (١) .

الثورة العراقية

فى اواخر عهد اسماعيل وآوائل عهد خلفه توفيق كانت نفوس المصريين متهيئة للثورة على الاوضاع التى آل اليها حكم البلاد ، ولقد حسب المصريون ان توفيقا سينهج منهجا آخر ، ويسوس البلاد بالعدل ويوقف تيار النفوذ الاجنبى ولكنهم اخطئوا فى حسابهم فالأفعى لا تلد الا الأفعى ، والشركسى لا يعيل الا الى الشركسى ، ومن ربه منفصلا عن الشعب لن يكون شعبيا فى يوم من الايام ، ومن لم يحس احساسا غلبية المواطنين فلن يعمل على انصافهم ولن يحقق آمالهم .

وتوفيق كان يخالط الاجانب اكثر مما يخالط المصريين ، وكانت حاشيته كلها أو أغلبها من الاتراك فلا عجب أن مكن للاجانب وأغدق على بنى جنسه من الاتراك فهو لا يطمن فى وزارة الحرية الا الى عثمان رفقى الشركسى المتعصب الذى يقوم بدوره فى تولية الاتراك المناصب الرئيسية فى الجيش المصرى ، وأقصاء الضباط المصريين ، وهو يوافق على قانون تصفية الديون ، هذا القانون الذى وضعه الاجانب لأصفاء الشرعية على هذه الديون وجعلها حقا ثابتا مقرا ، وتمكين الاجانب من التدخل الفعلى فى شئون المال والإدارة وتقدير مرتبات ضخمة لمن يعملون من الاجانب فى مصر فى ادارة المراقبة العمومية ، وصندوق الدين ، والدومين ، والدوائر السنية ، وسائر المصالح التى عينوا فيها وكان الاخرى بتوفيق لو أنه كان حريصا على مصالح البلاد لا على مصلحته الشخصية أن يلغى هذه الديون أو الجزء الاكبر منها كما فعلت دول كثيرة ، وكان الاخرى به ايضا أن يحد من هذه الرواتب الضخمة ، وأن يوقف تيار النفوذ الاجنبى الذى أخذ يتغلغل فى كل مرافق البلاد بصورة تسيء الى كرامة الوطن ، وتهلر مقوماته ، كان يمكنه أن يفعل ذلك بحجة ضخامة الديون وارتباك الميزانية المصرية ، ولكنه لم يفعل ارضاء لهؤلاء الاجانب وخوفا على شعورهم ، واحتفاظا بكرسيه المذهب .

لا شك ان الاجانب كانوا سيقاومون هذه الحركة ان وجدت ، ولكنه كان عليه ان يرضى ضميره ان كان له ثمة ضمير ، نعم سيقاومون هذه الحركة لانهم كانوا يعملون على هذا الارباك ليزيد تغلغلهم ، ويقوى نفوذهم ، فقد استقر رأى الانجليز على أن يحتلوا البلاد وهذه فرصتهم قد سنحت فليطرقوا الحديد ساخنا على أنه اذا لم يكن توفيق قد أقدم على ايقاف هذا التيار الجارف فان العناصر الوطنية لم يفتها ذلك ، وعقدت العزم على ان تطالب بوقف هذا الزحف ، ولم يكن أجرا من أحمد مرابى فى ذلك الوقت فهو أحد الضباط المصريين الصميمين الذين نبعوا

من عامة الشعب ومن اعماق الريف فهو من قسرية « هرية رزنة » من أعمال الزقازيق ، وتلقى تربيته الاولى فى الازهر أى أن ثقافته وطنية صرفة ثم غداها فيما بعد بما قرأ عن سير الابطال والفاتحين كتابليون يونانير ، وبما استمع اليه من محاضرات القاها رواد الفكر فى مصر ، وتأثر فيما تأثر بالروح الثورية لجمال الدين الافغانى ، واضطهد كما اضطهد غيره من المصريين على يد رؤسائه من الضباط الاتراك ، ورأى فيما رأى اسناد الوظائف المهمة فى الجيش لغير القادرين عليها مما كان له اثره فى اخفاق الحملة العسكرية على الحبة : وأحمد عرابى كان من البارزين فى الحزب الوطنى الحر وهو ذو الشخصية الفذة التى اجتمع عليها حب اخوانه من الضباط المصريين فكثيرا ما كان يلقاهم ، وكثيرا ما كانوا يلقونه ، وليس هناك شك فى أنهم فى اجتماعاتهم قد لمسوا نقاط الضعف فى الجيش ، وفى السياسة العامة للدولة ، وعلى اساسها حددوا مطالبهم وأهدافهم ، والى ذلك يشير الميثاق بقوله :

« ولقد احست الاحتكارات الاستعمارية الطامعة فى المنطقة بالامل الجديد يستجمع قواه ويتحفز ، وكانت بريطانيا بالذات لا تحسول نظارها عن مصر بحكم اهتمامها بالطريق الى الهند ، ومن ثم التقت بثقلها كله فى المعركة الثورية التى لاحت مقدماتها بين القوى الشعبية ، وبين اسرة محمد على الدخيلة المغامرة .

وكانت ثورة عرابى هى قمة رد الفعل الثورى ضد
« النكسة » (١) .

ولم تكن ثورة عرابى ثورة جيش بل كانت ثورة شعب يتطلع الى الحرية فعرابى بمولده وتنشئته وتربيته وثقافته كان شعبيا والذين قاموا بالحركة شعييون او اعمهم الاغلب فقد انضم الى الحركة الشاشون والساخطون على حكومة رياض أو على رياض نفسه ، والجيش فى ذلك الوقت حتى الى عهد ما قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ كل أفراد من الجنود من الفلاحين العاملين فى الارض الطيبة ، والجيش كان المعبر عن حال الأمة ، المترجم عن شعورها ، ولم يرق عرابى بحركته الباهرة الابعد اطمئنانه الى أن الشعب بأسره يسانده ويؤازره ويقف من ورائه ، وعلى هذا الاساس تحدى الخديوى وتحدى قناصل الدول ومستشارى الحكومة فى واقعة « عابدين » فى ذلك الحوار الرائع الذى دار بينه وبينهم وتجلت فيه الكرامة المصرية فى أروع صورها نوره بنصه فيما يلى :

سأله الخديو توفيق قائلا : ما أسباب حضورك بالجيش الى هنا ؟
فأجابه عرابى : جئنا يا مولاي لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة .. وكلها طلبات عادلة .

فقال الخديو : وما هذه الطلبات ؟

فاجاب : عزل رياض باشا ، وتشكيل مجلس نواب ، وابلاغ عدد الجيش الى العدد المنصوص عليه في القرارات السلطانية .

فقال الخديو : كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها ، وانا خديو البلد ، واعمل زى ما انا عاوز .

فرد عليه عرابى بقولته الماثورة : ونحن لسنا عبيدا ، ولا نورث بعد اليوم .

ولما عاد اليه القنصل البريطاني المستر كوكسن يحمل اليه اجابة الخديوى الذى كان قد انسحب اثر اقحام عرابى له على الطلبات التى التى تقدم بها من انه ليس من حق الجيش التدخل فى مثل هذه الامور اجابه عرابى على الفور :

اعلم يا حضرة القنصل ان طلباتى المتعلقة بالاهاى لم اعمد اليها الا لانهم اقاموني نائبا عنهم فى تنفيذها بواسطة هؤلاء العساكر الذين هم عبارة عن اخوانهم واولادهم ، فهم القوة التى تنفذ بها كل ما يعود على الوطن بالخير والمنفعة ، وانظر الى هؤلاء المحتشدين خلف العساكر فهم الاهاى الذين انا بونى عنهم فى طلب حقوقهم واعلم علم اليقين اننا لا نتنازل عن طلباتنا ، ولا نبرح هذا المكان ما لم تنفذ .

فقال القنصل : علمت من كلامك انك ترغب فى تنفيذ اقتراحاتك بالقوة ، وهذا امر ينشأ عنه ضياع بلادكم وتلاشيها .

فاجابه عرابى فى حدة : كيف يكون ذلك ؟ ومن الذى يعارضنا فى احوال داخلتنا ؟ اعلم اننا سنقاوم من يتصدى لمعارضتنا اشد المقاومة الى ان نغنى عن آخرنا .

فقال القنصل : واين هى قوتكم التى ستدافع بها ؟

فاجابه عرابى اجابة الواثق : عند الاقتضاء يمكن ان نحشد مليونا من العساكر يدافعون عن بلادهم ، ويسمعون قولى ، ويلبون اشارتى (١) .

من هذا الحوار نرى ان عرابى كان واثقا من التفاف الامة حوله ، ومن ان المطالب التى تقدم بها لم تكن مطالب للجيش فحسب بل للامة بأسرها ، وانه لولا ذلك لما رضى الخديوى وقبل مطالبه فاقبلت وزارة رياض ، واسندت الوزارة الى شريف الذى كان يجهر وهو خارج الحكم بأنه حائى على تدخل الاجانب ، وتفريط رياض فى حقوق البلاد ، وكذلك شكل مجلس نواب منح سلطات واسعة منها تقرير مبدأ المسؤولية الوزارية امام المجلس ، وتخويل المجلس حق اصدار القوانين بحيث لا تصدر الا بموافقة ، ومناقشة الميزانية وتقريرها ، والرقابة على اعمال الحكومة ، وعدم فرض اية ضريبة الا بعد عرضها على المجلس وموافقة

(١) الزعيم احمد عرابى تأليف عيسى الرحمن الرافعى نشر دار الهلال ص ٣٩ ، ص ٤٠ .

عليها (١) ، ومعنى هذا ، الحد من اشراف الاجانب على مالية البلاد والتدخل السافر فى شئوننا وهذا كسب عظيم للثورة العربية . وقد اثارت هذه السلطات الممنوحة لمجلس النواب نائرة الاستعماريين من الانجليز والفرنسيين ، واثاروا الازمة تلو الازمة حتى يعوقوا عمله ، يحدوا من سلطاته ولكن عرابى واخوانه اصروا على أن يظل الامر كما هو مما ادى الى استقالة شريف ، واستندت رئاسة الوزارة الى احد العرابيين وهو محمود سامى البارودى ، ووزارة الحرية الى احمد عرابى فى فبراير سنة ١٨٨٢ م .

ومنذ ذلك الوقت والدسائس والمؤامرات تعمل عملها من جانب الخديو والفساط الشراكسة ومن جانب الاستعمار الذى فقد عقله واخذ يهدد وينذر ويحشد الاساطيل فى الاسكندرية وبخاصة حين استند الخلاف بين الوزارة وبين الخديو ، ودعمى مجلس النواب الى الاجتماع بدون إذن الخديو وذلك فى مايو سنة ١٨٨٢ .

فما دخل فرنسا وانجلترا فى هذا الامر ؟ انه امر داخلى بحث ومن حق كل امة أن تتصرف فى شئونها الداخلية ، ولكنه الاستعمار الذى فكر ودبر وانتهى الى أن هذا هو الوقت الملائم ، والفرصة السانحة للتدخل العسكرى .

لقد طلبت الدولتان واسطولاهما فى الاسكندرية على اهبة الاستعداد من الحكومة المصرية استقالة الوزارة ونفى عرابى خارج القطر المصرى ، وقبل الخديو مطلبى الدولتين ، والى جانبه محمد سلطان رئيس مجلس النواب وممثل الاقطاع فى مصر اذ أنه كان يملك ثلاثة عشر ألف فدان ولكن عرابى وصحبه الثوار رفضوا هذا الانذار ، واستقلت حكومة البارودى احتجاجا على مطالب الدولتين ، وعلى قبول الخديو اياها فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ .

واراد الخديو اسناد الوزارة الى شريف فابى واصر على ابيه ، ولكنه لم يجد مفرأ من اسناد وزارة الحرية الى عرابى مرة اخرى أما الوزارات الباقية فقد ظلت شاغرة حتى كانت مذبة الاسكندرية المفتلة من جانب الاستعمار او بتعبير ادق من جانب المخابرات البريطانية فقد اتخذت ذريعة للتدخل الاجنبى بحجة ان الامن قد اضطرب ، وأن ارواح الاجانب باتت فى خطر يستاهل هذا التدخل ثم تلذعت انجلترا باختلاق سبب واه لضرب الاسكندرية ، وما اكثر ما تخلق هذه المسوغات فى حال التدخل العسكرى ! وهو أن الاميرالية الانجليزية اكتشفت قيام المصريين بعمل ترميمات فى حصون الاسكندرية وتركيب بطاريات جديدة تجاه بوارجها ، وقيام الاستعدادات الحربية فى البلاد ، واعتزام عرابى سد بوزاغ الاسكندرية لحصر البوارج الانجليزية الراسية فى البناء .

وقدم الاميرال سيمور انذارا نهائيا رفضته الوزارة المصرية مما أدى الى أن يعطى الاميرال الانجليزى لاسطوله اشارة الضرب فى الساعة من

صبيحة الثلاثاء ١١ يوليو عام ١٨٨٢ م ، واشتعلت نيران الحرب حيث قاوم المصريون مقاومة جارية وخاصة في الجهة الغربية وهزم الانجليز في كفر الدوار فوجهوا قوتهم الى الناحية الشرقية حيث تم لهم احتلال مصر .

وليس مفروضا ان اتحدث بالتفصيل عن الممارك التي كانت ولكن يكفي ان اشير الى ان مصر بأسرها قامت بالدفاع عن الوطن وضحت بكل ما تملك وأكثر مما تملك ، ضحت بالأرواح قبل الاموال ، والتفت كلها حول زعيمها عرابي ، ولكن الذي نال من الثوار ولم يحقق اهدافهم من التغلب على قوات العدوان والبقى انما هم الاقطاعيون من أمثال سلطان والشواربي والسيوفى وعبد الشهيد بطرس ومحمود سليمان الذين تقدموا الى الانجليز عقب الاحتلال بهدايا ثمينة « شكرا لهم على انقاذ البلاد من غوائل الفتنة العاصية » على حد تعبيرهم .

هؤلاء الاقطاعيون الذين تألبوا على الثورة والثوار ، وطعنوهم طعنات نجلاء وسعوا سعيا دائبا متصلا لبث الفتنة ، واختلاق الاشاعات، ولبلة الافكار واغراء الضباط في مواقع القتال بشتى ألوان الاغراء .

هؤلاء الخونة وعلى رأسهم كبيرهم الخديو توفيق هم الذين أساءوا الى الوطن الذي آواهم اساءة بالغة فلولاهم لما جثم الاحتلال على صدر مصر سبعين عاما او تزيد ولو كان عرابي قد تخلص منهم فربما كتب لهذه الثورة تاريخ آخر .

والى هذا اشار الميثاق فقال :

« وكان الاحتلال البريطاني العسكري لمصر سنة ١٨٨٢ ضمانا لمصالح الاحتكارات المالية الأجنبية الاخيرة وتأييدا لسلطة الخديو ضد الشعب هو التعبير عن ارادة الاستعمار في استمرار بقاء النكسة ، ومواصلة القهر والاستغلال ضد شعب مصر » (١) .

- ٤ -

ثورة ١٩١٩ م

ما أن تم لانجلترا احتلال مصر عام ١٨٨٢ م حتى اخلت في القبض على زعماء الثورة العربية ونفيهم الى أماكن سحيقة خارج البلاد بعد محاكمات صورية ، وألقت في السجون بالمجاهدين الاحرار ، وألغت الجيش المصرى وأعفت ضباطه من الخدمة ، واستحدثت منصب سردار الجيش أو رئيس أركان حربه وأسندته الانجليز الى انجليزى ، وجعلوا مناصب الجيش الاخرى الرئيسية فى ايدى انجليز أو صنائع للانجليز ، وكونوا جيشا مصرىا لايزيد أفراده عن ستة آلاف جندى ثم الفوامجلس النواب حتى لاتكون سلطة للشعب الى جانب سلطتهم ، وأسندوا الحكم الى المعتمد البريطانى فكان الحاكم الفعلى لاسلطان الى جانب سلطانه ، ومن مصر وثبوا على السودان وأخذوا يوطدون أقدامهم فيه ، وعينت السير افلن بارنج Sir Evelyn Baring اللورد كرومر فيما بعد « قنصلا عاما فى ٣٠ مايو سنة ١٨٨٣ .

وقد ظل كرومر الحاكم الحقيقى لمصر ثلاثة وعشرين عاما فلا مشيئة الا مشيئته ، ولا كلمة تملو كلمته ، أما الخديوى والوزراء والمديرون والامورون والمعد فلم يكونوا الا منفذين لسياسته وأوامره . وحمل الاحتلال مصر اعباء مالية فوق الاعباء التى كانت ترزح تحتها ففرض عليها تعويضات عما لحق الاجانب من اضرار بلغت أربعة ملايين وربع مليون جنيه ، ودفع نفقات الاحتلال وقدرها بمائتى ألف جنيه سنويا هذا الى جانب المربيات الضخمة التى كانت تدفع لكبار الموظفين الانجليز .

وقضى الاحتلال على اقتصادنا القومى فأغلق مصنع الورق فى بولاق عام ١٨٨٥ م ، وألغى دار سك النقود ، وحارب مفازل القطن ومصانع النسيج حتى أبى عليها ، وطن الصناعات المصرية طعنة سُمومة حتى لا تقوم لها قائمة فتحل محلها مصنوعاته التى يبيعها فى أسواقنا بأغلى الاسعار .

ان سياسته الاقتصادية كانت تتلخص فى أن مصر بلد زراعى ، وأن ثرونها تتجسم فيما تجود به ارضها من قطن ، فهى فى زعمه لا تصلح لأن تكون بلدا صناعيا . ففي هذا الخطر الداهم على الاستثمار واقتصاده الذى يقوم على توسيع نطاق اسواقه الخارجية ، وفى زعمه أيضا أن ارض مصر لا تجود الا بالقطن فحسب اذ أن القطن ضرورى لتشغيل مصائمه فى لانكشير وليفربول أى أنه حول « أرض مصر الى حقل كبير لزراعة القطن ، لتعويض الصناعة البريطانية

عن إقطاع أمريكا التي قل ورودها الى بريطانيا بسبب انتهاء سيطرتها على أمريكا ثم انقطاع وصولها تماما بسبب ظروف الحرب الأهلية الأمريكية (١) .

ظلت هذه السياسة الحققاء قائمة في مصر بعد الاحتلال ولكن هل استسلم الشعب المصرى للمستعمرين ؟ ان الذين استسلموا له يتمثلون في الخديو الذى حماه الاستعمار من عصف الثوار ، والاقطاعيين الذين يعملون على الإبقاء على مواردهم وتنميتها وأن يكن ذلك على حساب المصلحة الوطنية ، والانتهازيين والوصوليين الذين يحاولون القفز الى المناصب الرفيعة ، مناصب الجاه والنفوذ ، أما الشعب فلم يستسلم ولم يدل بل رفع صوته مطالبا بالجلاء والحرية والاستقلال ، وقد التفت حول زعيمين عظيمين هما مصطفى كامل فمحمد فريد . هذان الزعيمان اللذان ناددا بالاحتلال وسياسته في مصر وخارجها ، وعيا الشعور للثورة على المحتل الفاسد ، واخذوا يؤلبان عليه العالم المتحضر بأصدار المنشورات والكتب باللغات المختلفة ، وعقد المؤتمرات الصحفية والاجتماع بكنار البرلمانيين الاحرار في انجلترا وفرنسا ، واقامة الاحتفالات الشعبية في المناسبات الكبرى كذكرى ضرب الاسكندرية في ١١ يوليو ، واحتلال القاهرة في ١٤ سبتمبر .

وقد انتهز الزعيم الثورى مصطفى كامل فرصة حوادث فاشوده ودنشواى واتفاقية السودان في يناير عام ١٨٩٩ واخذ يثير الشعور العدائى نحو الاحتلال ، وما يبته للبلاد من غدر ، وما يرتكبه من اجرام .

ولا شك ان محمد فريد كان اشد ثورية من مصطفى كامل فلقى من الاضطهاد والسجن والنفي ما لم يلقه مصطفى كامل حتى قضى نحبه في ألمانيا .

لقد ركز محمد فريد مطالبه في امرين : الجلاء والدستور ، وفي الجلاء يقول : « ان جلاء كل احتلال اجنبى ، وتحرير وادى النيل العزيز حق طبيعى لنا . لا يجادلنا فيه محادل وهو ضرورى لحفظ كرامتنا الوطنية ، وقوام حياتنا القومية بصفة كوننا امة حرة .

ويقول ايضا : « ان الامة باقية كما كانت ، مستمرة في المطالبة بحقوقها التى فى مقدمتها الجلاء بالطريقة التى رسمتها لنفسها ، والتى لن تحيد عنها أبدا مهما سنت الحكومات القوانين الاستثنائية والاحكام العرفية ، فانها لاتخشى الضغط ولا الارهاب كما لا تؤثر فيها الاستمالة او الاستعطاف اب كانت أشكاله .

هذه هى الروح الثورية الفتية التى هبت على الاستعمار العاتى والتى يصورها الميثاق بقوله :

« وكان الاحتلال البريطانى العسكرية لمصر سنة ١٨٨٢ م ضمنا مصالح الاحتكارات المالية الاجنبية ، وتأييدا لسلطة الخديو ضد الشعب ،

هو التعبير عن ارادة الاستعمار فى استمرار بقاء النكبة ، ومواصلة القهر والاستغلال ضد شعب مصر .

ان قوة الاحتلال البريطانى العسكرى ومؤامرات المصالح الاحتكارية الاستعمارية والاقطاع الذى اقامته اسرة محمد على باحتكارها للارض ، او اقتسام جزء منها بين اصدقائها أو اصدقاء المستغلين الاجانب . ذلك كله لم يستطع ان يطفىء شعلة الثورة على الارض المصرية .

ان وادى النيل لم تنقطع فيه اصوات النداءات الثورية فى مواجهة هذا الازهاب المتحكم الذى تسنده قوى الاحتلال الاجنبى والمصالح الدولية الاستعمارية .

ان اصداء المدافع التى ضربت الاسكندرية ، واصداء القتال الباسل الذى طعن من الخلف فى التل الكبير لم تكد تخفت حتى انطلقت اصوات جديدة تعبر عن ارادة الحياة التى لا تموت لهذا الشعب الباسل ، وعن حركة البقطة التى لم تقرأها المصائب والمصائب .

لقد سكت احمد عرابى لكن صوت مصطفى كامل بدا يجلجل فى آفاق مصر « (١) » .

ولم يكتف المثقفون المصريون بالهتافات والقضاء الخطب والارادة الحماسة ضد الاستعمار بل عمدوا الى رفع راية الاصلاح فى اغلب المجالات ، فالامام محمد عبده كان مصليا دينيا اجتماعيا فتار على الجمود الفكرى ، ودعا الى تحكيم العقل السليم ، وناذى بضرورة العلم والتعلم ، وحض على فتح المدارس ، والعناية بالتربية الخلقية ، وآمن بان الفقر يهتك العفة ، والثراء من غير عمل مفسدة للفرد والجماعة ، « وكان يعتبر الجهل فقرا اشد على الناس من فقر المال وهو القائل فى احدى خطب الجمعية الخيرية « ان بلادنا ليست بلاد الجوع والقتال ، ولا بلاد البرد القارس المعيت ، ولا بلاد الشقاء التى لا ينال الانسان فيها قوت يومه الا بالعذاب الاليم بل نحن فى بلادنا رزقنا الله سعة من العيش ، ومنحها خصوبة وغنى يسهلان على كل عائش فيها قطع ايام الحياة بالراحة والسعة ، ولكننا وبنا للأسف مئيت مع ذلك باشد ضروب الفقر : فقر العقول والتربية » (٢) » .

وكان من دعاة تربية المرأة وتعليمها كما اشار الى ذلك بقوله : « نحن نتمنى تربية بناتنا فان الله تعالى يقول : ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف . . الى غير ذلك من الايات الكريمة التى تشرك الرجل والمرأة فى التكاليف الدينية والدنيوية . . وترك البنات يفترسهن الجهل وتستوهين الفباوة من الجرم العظيم » (٣) » .

(١) الميثاق ص ٢٥ ، ص ٢٦

(٢) محمد عبده للاستاذ عباس العقاد ص ٢٦٠

(٣) المصدر السابق ص ٢٦١

وكان ايضا من دعاة ادخال العلوم الحديثة والفلسفة في مناهج
الازهر مما اثار عليه نائرة الرجعيين ولكنه مضى في طريقه غير حافل بهم
حتى نجح في دعوته .

ومن دعاة الاصلاح قاسم امين الذي نادى في حرارة واخلص بتعليم
المرأة بل تحريرها من كل ما يعوق تقدمها ، وراى في حجابها عودة بها
الى عصر الحريم وحائلا بينها وبين حمل اعبائها في المجتمع الذي لا ينهض
بدونها .

ومن المصلحين الاجتماعيين والسياسيين أحمد لطفى السيد الذي
نادى بأن مصر للمصريين وكان رائدا من رواد انشاء جامعاتنا ، وهى
الفتاة المصرية أن تأخذ مكانها الى جانب زميلها الفتى في الجامعة .

ولا شك أن دعوات الاصلاح هذه كان لها اثرها العميق في توعية
الشعب والنهوض به ، والسير قدما فى طريق التحرر من الاغلال والاصفاد
التي كانت تعوقه وتدمر كيانه والى ذلك يشير الميثاق فيقول :

« ومن عجب ان هذه الفترة التي ظن فيها الاستعمار ، والمتعاونون
معه انها فترة الخمود كانت من أخصب الفترات في تاريخ مصر بحثا
في أعماق النفس ، وتجميعا لطاقات الانطلاق من جديد .

لقد ارتفع صوت محمد عبده في هذه الفترة ينادى بالاصلاح الدينى،
وارتفع صوت لطفى السيد ينادى بأن تكون مصر للمصريين وارتفع صوت
قاسم أمين ينادى بتحرير المرأة » (١) .

وظلت نفوس المصريين تغلى مراجعها ، وتتحين الفرصة لظهور
شعورها المكتوم حتى وأتت اثر اعلان الهدنة للحرب العالمية الاولى في ١١
نوفمبر سنة ١٩١٨ فكان الانفجار المدوى الذي عم كل طبقات الشعب
وخاصة بعد أن اعترض المعتمد البريطانى في مصر السير ونجت على سفر
الوفد المصرى لعرض المطالب المصرية على الحكومة الانجليزية ، واعتقال
سعد زغلول وصحبته في ٨ مارس سنة ١٩١٩ .

ففى صبيحة ذلك التاريخ قامت مظاهرات احتجاج تطالب بالافراج
عن الزعماء السياسيين ، وتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان ،
وانقلبت المظاهرات الى عنف بين الشعب الاعزل من السلاح الاسلح
الايمان والحق وبين جند الاحتلال ، وامتدت اعمال المقاومة الى كل مدن
القطر وقراه واشتركت النساء مع الرجال في البذل والتضحية ، وأمام
هذا الاصرار الجارف والثورة العاتية لم يجد الاستعمار مقرا من الافراج
عن المعتقلين السياسيين ، ورفع الحظر عن سفر الوفد المصرى الى باريس
لاسماع صوت مصر فى مؤتمر الصلح فى فرساي ، ثم عمد الاستعمار
الى الحيلولة بين الوفد وبين حضور المؤتمر ، وكان أن اعترف هذا
المؤتمر الاستعماري بالحماية على مصر ضاربا عرض الحائط بتلك الوعود
الخلاية التي نثرها الرئيس الدكتور ويلسن فى حق الشعوب فى تقرير
مصيرها .

وفي هذا يقول الميثاق : « وكانت تلك كلها مقدمة موجة ثورية جديدة ما لبثت أن تفجرت سنة ١٩١٩ بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ، وبعد خيبة الامل في الوعود البراقة التي قطعها الحلفاء على انفسهم خلال الحرب وفي مقدمتها وعود ويلسون التي ما لبث هو نفسه ان تنكر لها واعترف بالحماية البريطانية على مصر .

وركب سعد زغلول قمة المجد الثورية الجديدة بقود النضال الشعبي لتعنيذ الذي وجهت اليه الضربات المتلاحقة اكثر من مائة عام دون ان يستسلم او ينهزم « ١١ » .

على ان هذا الاخفاق وخيبة الامل التي منيت به مصر في فرساي لم يفت في عضدها بل زادها اصرارا وعزما ومضيا في الثورة فاغتيال عديد من الضباط والجنود الانجليز ، ويات المحتلون على فوهة بركان مما حدا بهم الى ان تقرر الحكومة الانتطيزية رسميا في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٩ تأليف لجنة برئاسة اللورد ملنر لبحث اسباب الثورة ، والتخفيف من حدة التوتر ، فقاطعها الشعب المصرى الشائر لانه لايرضى غير الاستقلال التام بديلا .

ولما راي الاستعمار هذا الاصرار بدل من سياسته الفاشمة، واستخدم أسلوبه الناعم ، وجر زعماء هذا العهد الى الدخول في مفاوضات الر مفاوضة ، ونجح في سياسته هذه كسبا للزمن ، وتوطيدا لاقدامه باصطناع الاذئاب والاعوان من ذوى الغايات والآرب والاقطاعيين ، واذا كانت هذه الثورة قد فشلت فان فشلها يرجع لا الى طبيعة الجمهرة الشعبية بل الى القيادات التي آثرت مصالحها على مطالب الشعب الاساسية ، وفقلت عن ان تمد بصرها الى ان مصر جزء من الوطن العربى ، وأنه لا تعارض على الاطلاق بين الوطنية المصرية والقومية العربية ، وعجزها عن كشف خبيثة السياسة الاستعمارية الناعمة التي اشرنا اليها من قبل ، وقد فصل الميثاق هذه الاسباب فقال :

« ان ثورة الشعب المصرى سنة ١٩١٩ تستحق الدراسة فان الاسباب التي أدت الى فشلها هى نفس الاسباب التي حركت حوافز الثورة سنة ١٩٥٢ م .

اذن هناك ثلاثة اسباب واضحة أدت الى فشل هذه الثورة . . ولا بد من تقويمها في هذه المرحلة تقويما أميناً ، منصفاً .

اولا : ان القيادات الثورية أفلتت اغفالا يكاد يكون تاما مطالب التغيير الاجتماعى ، على ان تبرير ذلك واضح في طبيعة المرحلة التاريخية التي جعلت من طبقة ملاك الأراضي اساسا للاحزاب السياسية التي تصدت لقيادة الثورة .

ومع ان اندفاع الشعب الى الثورة كان واضحا في مفهومه الاجتماعى الا ان قيادات الثورة لم تنتبه لذلك بوعى حتى لقد ساد تحليل خاطيء في هذا الطرف ردهه بعض المؤرخين مؤداه ان الشعب المصرى ينفرد من

بقية شعوب العالم بأنه لا يثور الا في حالة الرخاء ، ولقد استدلوا على ذلك بان الثورة وقعت في ظروف الرخاء الذي صاحب ارتفاع أسعار القطن في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الاولى ، وذلك استدلال سطحي ، فان هذا الرخاء كان محصورا في طبقة ملاك الاراضى ، وطبقة التجار والمصدرين الأجانب الذين استفادوا من ارتفاع الاسعار ، وبذلك زاد ألتناقض بينهم وبين الكادحين من الفلاحين الذين كانوا يروون حقول القطن بعرقهم ودمائهم دون أن تتغير أحوالهم بارتفاع أسعاره ، وكان هذا الحرمان في القاعدة يتناقضه مع الرخاء في القمة من أسباب الاحتكك الذى أشعل شرارة الثورة .

ان المحرومين كانوا هم وقود الثورة وضحاياها لكن القيادات التى صدرت في مقدمة الموجة الثورية سنة ١٩١٩ باغفالها للجوانب الاجتماعية من محركات الانفجار الثورى لم تستطع أن تتبين بوضوح أن الثورة لا تحقق غاياتها بالنسبة للشعب الا اذا مدت اندفاعها الى ما بعد المواجهة السياسية الظاهرة من طلب الاستقلال ، ووصلت الى أعماق المشكلة الاقتصادية والاجتماعية .

ولقد كانت الدعوة الى تمصير بعض اوجه النشاط المالى هي قصارى الجهد في ذلك الوقت ، في حين ان الدعوة الى اعادة توزيع الثروة الوطنية أصلا واساسا كانت هي المطلب الحيوى الذى يتحتم البدء فيه من غير تأخير أو إبطاء .

ثانيا : ان القيادات الثورية في ذلك الوقت لم تستطع أن تمد بصرها عبر سنياء وعجزت عن تحديد الشخصية المصرية ، ولم تستطع أن تستشف من خلال التاريخ انه ليس هناك صدام على الإطلاق بين الوطنية المصرية والقومية العربية .

لقد فشلت هذه القيادات في أن تتعلم من التاريخ ، وفشلت أيضا في أن تتعلم من عدوها الذى تحاربه ، والذي كان يعامل الامة العربية كلها على اختلاف شعوبها طبقا لمخطط واحد .

ومن هنا فان قيادات الثورة لم تنتبه الى خطورة وعد بلفور الذى انشأ اسرائيل لتكون فاصلا يمزق امتداد الارض العربية ، وقاعدة لتهديدها .

وبهذا الفشل فان النضال العربى في ساعة من أخطر ساعات الازمة حرم من الطاقة الثورية المصرية ، وتمكنت القوى الاستعمارية من أن تتعامل مع أمة عربية ممزقة الأوصال ، مفتتة الجهد واختصت ادارة الهند البريطانية بالتعامل مع شبه الجزيرة العربية ومع العراق ، وانفردت فرنسا بسورية ولبنان .

بل وصل الهوان بالامة العربية في ذلك الوقت الى حد أن جواسيس الاستعمار تصدروا قيادة حركات ثورية عربية ، وكانت بأمرهم ومشورتهم تقام العروض للذين خانوا النضال العربى ، وانحرفوا عن أهدافه .

كل هذا والثورة الوطنية في مصر تتصور أن هذه الأحداث لا تعنيها .
وانها لا ترتبط في مصرها بكل هذه التطورات الخطيرة .

ثالثا : ان القيادات الثورية لم تستطع ان تلائم بين اساليب نضالها ،
وبين الاساليب التي واجه الاستعمار بها ثورات الشعوب في ذلك الوقت
.. ان الاستعمار اكتشف ان القوة العسكرية تزيد ثورات الشعوب
اغتمالا ، ومن ثم انتقل من السيف الى الخديعة ، وقدم تنازلات شكلية
لم تلبث القيادات الثورية ان خلطت بينها وبين الجوهر الحقيقي وكان
منطق الاوضاع الطبقية يزين لها هذا الخلط « (١) » .

لقد استطاع الاستعمار ان يلهي القيادات الثورية عام ١٩٢٢ بما
اسماه مشروع ملتر الذي على اساسه كان دستور عام ١٩٢٣ وتشكيل
الحياة البرلمانية ، وتكوين الاحزاب مع التحفظات الاربعة المشهورة التي
تجعل الاستقلال اسما لا حقيقة ، وبقي الاحتلال كما هو وبقيت السياسة
الاستعمارية كما هي من غير ادنى تبديل حتى كانت معاهدة سنة ١٩٣٦
التي وقعتها جميع زعماء الاحزاب ، وهي معاهدة اقل ما يقال فيها
انها مخالفة ابدية ، مخالفة بين انطرا الاستعمارية وبين مصر المظلومة
على امرها ، اى انها مخالفة غير متكافئة وعدم التكافؤ معناه ربط مصر
بمعجلة بريطانيا ، وسيرها في الفلك الاستعماري يمضي بها الى حيث يشاء
من غير ان يكون لها رأى او تحكم في مصرها .

وفي هذا يقول الميثاق بحق :

« ان الاستعمار في هذه الفترة اعطى من الاستقلال اسمه ، وسلب
مضمونه ، ومنع من الحرية شعارها ، واغتصب حقيقتها .

وهكذا انتهت الثورة باعلان استقلال لا مضمون له ، وبحسرة
جريحة تحت حراپ الاحتلال .

وزادت المضاعفات خطورة بسبب الحكم الدائى الذى منححه
الاستعمار ، والذى اوقع الوطن باسم الدستور فى محنة الخلاف على
الغنائم دون نصر .

وكانت النتيجة ان أصبح الصراع الحزبى فى مصر ملهاة تشسلف،
الناس ، وتحرق الطاقة الثورية فى هباء لا نتيجة له .

وكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ التى عقدت بين مصر وبريطانيا ، والتى
اشتركت فى توقيعها جبهة وطنية تضم كل الاحزاب السياسية العاملة فى
ذلك الوقت بمثابة صك الاستسلام للخديعة الكبرى التى وقعت فيها
ثورة سنة ١٩١٩ ، فقد كانت مقدمتها تنص على استقلال مصر بينما
صلبها فى كل عبارة من عباراته يسلب هذا الاستقلال كل قيمة له
وكل معنى « (٢) » .

(١) الميثاق ص ٢٦ ، ص ٢٧ ، ص ٢٨ ، ص ٢٩

(٢) الميثاق ص ٢٩

وظلت الامور تسير هذا المسير حتى اعلنت الحكومة المصرية تحت ضغط الراى العام الواعى الثائر فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ قطع المفاوضات والغاء معاهدتى ١٩٣٦ و ١٨٩٩ (والاخيرة خاصة باتفاقية السودان) ومضت والشعب فى الطليعة فى طريق تحدى القوات البريطانية التى تمسك فى القناة ، وتزيد على ثمانين الف جندى ، وعمدت الى هدم التعاون مع القوات البريطانية .

واخذ الفدائيون الاحرار يتدفقون على المنطقة مما اوجد فى القوات البريطانية حالا من الدمر والغزع وضربت البلاد - كما هو العهد بها - ادوع الأمثلة فى التضحية والفداء .

وظلت الامور تسير على هذا النحو حتى كان حريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ فتغير مجرى الاحداث ، وهبت ريح الحرية بشكل عاصف لم يستطع الاستعمار ان يقف فى طريقها بقيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بقيادة البطل الرئيس جمال عبد الناصر ، هذه الثسيرة العارمة التى ازال كايوس الاحتلال ، وقلمت اظفار الاقطاع ، وكانت رائدة للحرية والاشتراكية فى العالم العربى بل فى الشرق الاوسط .

الديمقراطية السليمة

بفتاح

الدكتور محمد محمد الجوهري

مفهوم الديمقراطية

ليست الديمقراطية مجرد شكل من أشكال الحكم . ولا هي بالنظام الذى يعنى بتشكيل أسلوب معين للاقتراع فحسب - فنحن حين نقول ان الديمقراطية طريق أو أسلوب للحياة ، إنما نعنى تماما هذا المعنى ، وهو أن الديمقراطية أسلوب للحياة التى نحياها يوما بعد يوم ، فليس قصارى أمرها إذن أن تكون حكومة وقوانين وبرلمانا .

ان الديمقراطية طريقة للنظر الى الحياة ، وهى نظام يعنى بالمبادئ الأساسية للسلوك الانسانى ، هذه المبادئ التى يمكن للناس أن يحكموا بمقتضاها على الاشياء بأنها خير وأنها شر ، أنها مبادئ قديمة أبلتها قرون من الفكر ومن التجربة ، فالجديد ليس المبادئ ، بل الجديد هو تطبيق هذه المبادئ فى حياتنا اليومية ، وتطويرها لمالام ماضى خلقه العلم والصناعة خلقا جديدا (١) .

كيف يتسنى لآى انسان أن يقيس مدى تقدم الديمقراطية أو مدى تخلفها ؟ كيف يتسنى لنا أن نقرر قبل فوات الاوان ، ما اذا كنا نسير حقيقة الى الامام فى ذلك الطريق الطويل الشاق ، أو أننا نرجع القهقري لنقطع الطريق المحزن المؤدى الى الطغيان ؟ ان مجرد احصاء الزيادة المطردة فى مظاهر الترف والرفاهية داخل البيوت . وأجهزة التليفزيون ، وفى عدد الذين يصيبون غداء كافيا ، لا يعد مقياسا فى حد ذاته .

يقول ولتر ليبمان الصحفى الأمريكى المشهور :

« لم يكن من العسير على - وقد خبرت النسيم العليل الذى كان يهب على العالم قبل الحسريين - أن أعترف بالمرض الذى انتاب الديمقراطيات الحرة ، لكننا حين جرفنا دوى استعداد عسكري للحرب الكبرى الثانية ، لم يعد هناك شك فى وجود خلل عميق فى مجتمعنا وأن هذا الخلل لا يرجع الى تسليح أعدائنا ولا تنوء الظروف التى يمر بها البشر ، بل يرجع الى أنفسنا ، وكنت واحدا من الكثيرين الذين شعروا بهذا الشعور ، لم تكن نشك فى ضرورة المقاومة الى اقصى حد وفى أن الهزيمة ستخلف آثارا لا صلاح لها ، ولا طاقة لأحد باحتمالها ، لكننا

(١) الحرية والكرامة والانسانية - محمد زكى عبد القادر ص ٧٤
 نقلا من الدكتور شبل شميل وهو طبيب سورى متمصر شارك فى كثير من الأبحاث الفلسفية والعلمية (١٨٥٣- ١٩١٧)

كنا مجموعة من المواطنين نؤمن ايماناً عميقاً بأن الحرب الشاملة لا تتيح
لعالمنا أن يكون مسرحاً مأموناً للديمقراطية ولا للحريات الأربع .

ورغم أن الديمقراطيات نجت من الهزيمة والخضوع فإنها عجزت
عن صنع السلام وإعادة النظام للعالم ، ففي خلال جيل واحد أخفقت
الديمقراطيات الحرة في اجتناب نشوب حرب مدمرة جديدة .

مفهومنا للديموقراطية :

الديمقراطية السليمة هي ديمقراطية اجتماعية تهدف الى إقامة
مجتمع جديد ، هذا المجتمع الجديد غير المجتمع القديم الذي كنا نعيش
فيه ، وذلك لكي تكون بلدنا مستقلة سياسياً وفي الوقت نفسه تكون
مستقلة اجتماعياً بمعنى أن تكون أحراراً سياسياً لا نخضع للاستعباد
السياسي ، ولا نخضع لنفوذ أجنبي وتكون مستقلة اجتماعياً ، أي
أحراراً في تكوين بنائنا الاقتصادي وتكوين بنائنا الاجتماعي لأن
اقتصاديات أي مجتمع هي التي تمثل التكوين السياسي (١) .

وقد عايننا كثيراً من الديكتاتورية تحت اسم الديمقراطية ، ديكتاتورية
رأس المال وديكتاتورية الاقطاع وديكتاتورية الأقلية تحت اسم البرلمان .
ولكن الحرية والديمقراطية ليس معناها بأي حال من الأحوال برلمان
وقبة وشعارات ديمقراطية ولكن الحرية هي في حرية الفرد ، ولأغلبية
الشعب . حرية للفرد . . الفلاح في القرية والعامل في المصنع ، ولكل
فرد من أبناء الشعب ، وإذا قلنا الحرية فنحن نقصد حرية الكلام حرية
النقد وحرية الاجتماع دون أن نخاف ، والحرية قد تكون سياسية أو
اجتماعية ، فإذا كان مفهوم الحرية السياسية أن للمواطن الحق في
تقرير أمر وطنه ، فالحرية الاجتماعية معناها أن يكون للمواطن الحق في
نصيب من ثروة وطنه طبقاً لجهده الخاص ، وتكون الديمقراطية السياسية
حقيقة إذا كان هناك عدالة اجتماعية ، وإذا توافرت الديمقراطية
الاجتماعية ، وإذا تكافأت الفرص (٢) .

وتعد الديمقراطية في حد ذاتها وسيلة - وليست غاية - لإقامة
مجتمع تتوفر فيه الرفاهية ، مجتمع فيه تكافؤ الفرص ، لكن كيف
ينجح الشعب الديمقراطي المطلقة ؟

كيف يحقق الشعب بالديمقراطية المطلقة أهدافه في الكفاية والعدل ،
اجتماعية في العدالة الاجتماعية ، طالما أن الرأسمالية المستقلة والاقطاع
وربما عناصر القوة في المجتمع على مر السنين . أما الشعب فحرم
جميع عناصر القوة (٣) . فطالما كان للطبقات المستقلة الحرية لتستغل
الشعب العامل ، والشعب العامل أو الطبقة العاملة ليس لها حرية

(١) من كلمة السيد الرئيس يوم ١٢/٣/١٩٦١ في اللجنة التحضيرية
للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

(٢) من كلمات السيد الرئيس يوم ١١/٢٥/١٩٦٢ في اللجنة
التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

عدم الخضوع لهذا الاستغلال لا تكون هناك حرية ، الشعب المعامل ليس له الحرية لعدم الخضوع الا اذا خضع والا لا يأخذ أجرته ، اذن ليس امامه الا ان يخضع (١) . فاذا قضينا على الظلم الاجتماعي ستسرع فائدة الحرية وكلما سرنا في الاشتراكية سرنا في توسيع قواعد الحرية لان النظام الاجتماعي دائما كان تأثيره بالغا ومؤثرا على الحرية السياسية ، وكانت الحرية السياسية تقال مجازاً طالما هناك ظلم اجتماعي . فنحن نقضانا على النظام الاجتماعي على مراحل وعلى فترات بالكفاية والعزم نجد اننا نفتح جميع الابواب للحرية (٢) .

وبالديمقراطية الكاملة والحرية الكاملة في داخل الشعب يمكن ان تحل الخلافات التي توجد باستمرار بين الشعب ، اذ علينا ان نحل هذه الخلافات والمتناقضات بالطرق السلمية وان كانت هذه الخلافات لا يمكن ان تنتهي بآية وسيلة من الوسائل ولكن من واجبنا ان نخفف من الرها .

وهذه هي الديمقراطية ، فبالحرية والنقاش والتثقيف والفهم وتحديد الخطأ والصواب والعمل الدائم نعرف الخطأ والصواب ويستمدى ان نسير في تنظيمنا الشعبي بطريقة تجعل الفرد العادي هو خلية ثورية وتستمدى ايضا ان نغير بعض الاساليب أو أكثرها ، ونصحح الخطأ ، وهذا يستمدى ان يكون الشعب في عمل متواصل من الاساليب التي ورثناها (٣) .

ان الديمقراطية في ظل نظامنا لا تريد ان تأكل الشعب اما البرجوازية الرأسمالية بأنها فهي التي تريد ان تأكل الشعب . ان الحرية تأتي في الدستور ولكن سيطرة رأس المال تقضى على الحرية والديمقراطية لان رأس المال هو القوة المحركة ، اذن (٤) الديمقراطية الرأسمالية والديمقراطية الاقطاعية التي كانت عندنا في سنة ١٩٢٣ نقلا من النظام الغربي ليست الا شعارا من أجل حماية الرأسمالية والاقطاع والفساد والاستغلال ، الاستغلال الاجتماعي والاستغلال الاقتصادي بكل معانيه ، من يقدر ان يوجه الانتخابات ؟ ومن يعمل دعاية ؟ الرأسمالية المستغلة والاقطاع ، اذن التفكير الحقيقي لا يمكن ان يمشى على أساس الحرية المجردة أو الديمقراطية المجردة (٥) .

(١) من كلمات السيد الرئيس يوم ١٩٦٢/١١/٢٥ في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

(٢) من كلمة السيد الرئيس يوم ١٩٦١/١١/٢٧ في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

(٣) من كلمة السيد الرئيس يوم ١٩٦١/١١/٢٥ في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

(٤) من كلمة السيد الرئيس يوم ١٩٦١/١٢/٣ في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

(٥) من كلمة السيد الرئيس يوم ١٩٦١/١١/٢٥ في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية .

ان اقامة حياة ديمقراطية سليمة معناه اننا لا نمكن دكتاتورية رأس المال ولا دكتاتورية الاقطاع من ان تتحكم فينا تحت اسم الديمقراطية ، وهي تختلف أيضا عن الديمقراطيات الشيوعية التي تمثل دكتاتورية البروليتاريا . واذا قلنا اقامة حياة ديمقراطية سليمة فمعنى هذا اننا لا نريد ان تسود طبقة الاقطاع ورأس المال تحت اسم الديمقراطية الغربية ، ولا نريد ان تسود طبقة البروليتاريا تحت اسم الشيوعية ، وانما نريد ان نقيم حياة ديمقراطية سليمة لاجل الشعب الذى قاسى من دكتاتورية رأس المال ومن دكتاتورية الاقطاع ومن سيطرة رأس المال ومن الاستغلال بكل معانيه (١) .

ولتكون عندنا حرية ديمقراطية ، لا بد ان نحدد أعداء الشعب بالضبط ، والهدف هو تجريد هذه الرجعية أو أعداء الشعب من أسلحتها ، والغاية من هذا انه يوجد خلاف بين الشعب والرجعية ونريد حل هذا الخلاف ونجرد الرجعية من أسلحتها ، فالحرية الكاملة والديمقراطية الكاملة تكون للشعب لا لأعدائه من الرجعيين ، هذه الديمقراطية تكون ديمقراطية سياسية واجتماعية للشعب وليس لأعدائه من المستغلين والرجعيين الذين نهبوا حقوقه فى الماضى ، وحرموه من كل شيء الا من أقل شيء يمكنه من ان يعيش فمن واجبنا ان نحى العمل السلمى للشعب كله حتى يستطيع الشعب ان يعمل فى البناء الاشتراكى ويبنى دولة اشتراكية ذات صناعة حديثة وزراعة حديثة يشمر فيها الانسان بالحرية والسعادة (٢) .

الأسس التى تقوم عليها ديمقراطيتنا :

كان طبيعيا نزولا على مفهوم الثورة التى هى عمل شعبى وتقدمى ، ان تتلازم حتما مع الديمقراطية التى هى فى حقيقتها توكيد لسيادة الشعب بمجموعه ووضع للسلطة كلها فى يده من أجل تحقيق أهدافه ، وكان طبيعيا ان يدخل شعبنا الى الديمقراطية السليمة من مداخلها الطبيعية ، ولقد دلت تجربة الماضى على أن الطريق الى الديمقراطية مشروط بشروطين أساسيين هما (٣) :

* تحرير الوطن من التبعية الأجنبية ومن الخضوع للاستعمار

* تحرير المواطن من كل أنواع الضغط والاستبداد السياسى والاجتماعى .

(١) من كلمة السيد الرئيس يوم ١٢/١٢/١٩٦١ فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

(٢) من كلمة السيد الرئيس فى الاجتماع الافتتاحى باللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى ٢٥/١١/١٩٦١ .

(٣) تقرير الميثاق (المحضر الرسمى للجنة تقرير الميثاق) . ص ٦٥ .

ومن هنا ثبت في مفهومنا الثورى التلازم الحتمى بين الديمقراطية والاشتراكية ، بين الحرية السياسية والتحرر الاجتماعى ، باعتبارهما امتداد واحد للعمل الثورى الذى هو بطبيعته عمل شعبى وتقدمى .

فإذا كانت الديمقراطية تحتاج دائما الى مزيد من الديمقراطية فإنها تحتاج فى المحل الأول الى مزيد من الاشتراكية ، ذلك لأن الاشتراكية فى مفهومها القائم على الكفاية والعدل هى وحدها القادرة على تحرير ارادة الجماهير ، حين تستهدف القضاء على الاستغلال فى كل صوره ، وحين تنبج الى كفالة الفرص المتكافئة للمواطنين فى نصيب عادل من الثورة الوطنية ، مع تخليصهم من كل قلق يهدد أمن حياتهم ومستقبلهم .

الطريق الى الديمقراطية السلمية :

لقد حددت معالم الطريق الى ديمقراطيتنا فى ثلاثة أسس رئيسية هى (١) :

- الديمقراطية السلمية ترفض سيطرة الطبقة الواحدة .
- الوحدة الوطنية شرط لنجاح الديمقراطية السلمية .
- الحرية هى المرادف الطبيعى للديمقراطية .

هذا هو مفهومنا للديمقراطية وهذه هى الأسس التى تقوم عليها ، وهذه هى معالم الطريق إليها ، ولا اعتقد أنه يمكن الوصول إليها إلا بخوض معركة ثورية توصلنا الى أهدافنا ، لأن هذه الأسس لا يمكن أن تتحقق بالمقاييس المألوفة فى مراحل التطور البطيء كما لا يمكن تحقيقها عن طريق النظريات المستوردة ، بل يجب أن تنبع من تجربتنا الوطنية ، لأن الحلول الحقيقية لمشكلات أى شعب لا يمكن استيرادها من تجارب الشعوب الأخرى .

(١) تقرير الميثاق (المحضر الرسمى للجنة تقرير الميثاق) ص ٦٦ - ٦٧

ديمقراطية ما قبل الثورة

مجتمع ما قبل الثورة :

كيف كان مجتمعنا الذي عشنا فيه قبل الثورة ؟

أحزاب متعددة .. حكم فاسد .. أهواء وأطماع شخصية ..
الانانية والفردية تسيطران على البلاد .. احتكار فئة معينة لحكم
الشعب . استعمار يعمل على تخلف البلاد .. فوارق مخيفة بين الطبقات
.. تفاوت في الرزق وفي مستوى المعيشة وفي الثقافة وفي التعليم وفي
الصحة ، وفي كل ما يمس البناء الاجتماعي .

ومن ناحية أخرى .. ضغط وكبت من الطبقات العليا على ما دونها
من الطبقات ، لكي لا تجد متنفسا للنهوض أو تجد القدرة والقوة والحرية
للمقاومة والمطالبة بحقها في حياة إنسانية حرة كريمة .

ثم انحلال خطير في الطبقة الحاكمة .. بلذخ وإسراف واستغلال

ثم انزوال بعض الفئات .. وفشو السلبية .. والجمود في
الأفكار .

والجهاز الحكومي يسير في تيار خطير ، يحرف معه مصالح الجماهير
وفي كلمات بسيطة يمكن تلخيص ما كان عليه جهاز الدولة في أنه روتين
قال ، سلبية مدمرة ، ورشوة وتلاعب وتهريب وتزوير واهدار لحقوق
الشعب .

جهاز يخدم قلة على حساب الكثرة .. جهاز في خدمة الأغنياء
والأثرياء وأصحاب السلطة والنفوذ على حساب الفقراء والمحتاجين
والضعفاء .

مجتمع منحل .. لا مسئولية ولا خلق ولا ضمير ولا حساب ، وإنما
مصالح الناس ضالمة وشئونهم مهملة ، وأمورهم في يد فئة مستهترّة
انتهازية مغرضة .

هكذا كان الحال .. وهكذا أراد لنا الاستعمار وأهوانه الرجعيون
والاستغلاليون والاقطاعيون والنفعيون .

ثم كانت السلبية القاتلة .. التي أدت بنا الى التراخي والكسل
والتواكل .. وتدعم الفساد الذي استشرى وتغلغل في كل أمر من أمورنا
وكان من الصعب بل من المستحيل القيام بعمليات الإصلاح .. بل كان
هناك يأس تام .. وكدنا نسقط في الهاوية .

ديمقراطية ما قبل الثورة :

كانت هناك تنظيمات شعبية سبقت قيام الثورة ، ولكن هذه التنظيمات ضاعت قيمتها بسببين رئيسيين (١) :

أولاً : ان معظم هذه التنظيمات خصوصاً تلك التي مارست الحكم منها قبل الثورة كانت انعكاساً لمصالح طبقية ، وكانت كلها تستند الى تحالف الاقطاع ورأس المال المستغل ، ومن ثم فان هذه التنظيمات لم تكن قائمة على أساس جماهيري وان كان بعضها قد استطاع في سنوات النضال الوطني من أجل الاستقلال ، أن يحرك جموعاً من الجماهير ، إلا أنه لم يستطع مواصلة النضال الى نهايته لارتباط مصالحه بطريق غير مباشر مع مصالح الاستعمار ، ومن ثم انتهى الى مهادنته ، ومن ناحية أخرى لان النضال الوطني من أجل التحرر الاجتماعي لاحقاً لمقدماته حتى خلال معركة الاستقلال ، الامر الذي جعل هذه التنظيمات السياسية تنقلب على قواعدها الجماهيرية وتحاول صرف انظارها عن معركتها الحقيقية .

ثانياً : انه كانت هناك قبل الثورة تنظيمات سياسية ، لا تعبر عن مصالح الطبقة الحاكمة ، لكن فاعلية هذه التنظيمات كانت في معظم الأحيان محدودة أو سلبية بسبب ضغط المصالح الطبقية الحاكمة عليها من ناحية ، ومن ناحية أخرى لان هذه التنظيمات حركتها دوافع انفعالية وعاطفية ، أو حركتها قوى بعيدة عن التربة القومية ، ولم يكن لديها على أى حال ، من التعمق ما يكفل لها مواجهة حتمية التغيير الاجتماعي واتخاذ الواقع الوطني بداية له .

ثم كان هناك الملك السابق الذي هادن المستعمر وحالف الاقطاعيين وناصر الرجعيين ، وكان حرباً عواناً على الحركة الوطنية والواقع أن الشعب في مصر كان في صراع دائم مع الملكية فقد وثب الشعب عدة وثبات جريئة نحو الحرية والتطلع الى الديمقراطية واعلان سيادته ، فكان الحكام يعمدون الى البطش بزعمائه والتنكيل بالاحرار والاستناد الى الاجنبي والاستعانة به في اخماد هذه الوثبات ، ثم تسليم البلاد الى الاجنبي ليتعاون معهم في الحكم ويتبادل المنفعة على حساب المحكومين .

ثم كانت هناك الاقطاعيات الكبيرة من الاراضي في ابد قليلة احتكرت بها الحياة النيابية اكثر من ربع قرن ، ولو أننا تتبعنا أغلبية النواب والشيوخ الذين اعتمدت عليهم حياتنا البرلمانية ، لوجدنا أسراً معينة احتكرت هذه الكراسي وتقاسم أفرادها النظام الحزبي ، معتمدة على ملكية الارض ، أى ملكية مصادر الرزق لسكان الريف من الناخبين ، وما كان يمكن لحرية الرأي الانتخابي أن تنشأ وتنمو في ظل الاقطاع .

ويشرح « الميثاق الوطني » في الباب الرابع كيف كانت الفترة ما بين ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢ خطراً على نضال الشعب المصري ، فان القيادات

(١) من خطاب السيد الرئيس في الجلسة (١٣) للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية في ١٩٦٢/٧/٢ (محاضر الجلسة الرسمية ص ٩) .

الباقية من ثورة ١٩١٩ كانت قد استسلمت لطبقة الاقطاعيين واستمانت
بعض الانتهازيين الطامعين في الفنائم وأغرت جماعات من المثقفين الذين
كان ينبغي أن يكونوا حراسا على أمانى الشعب .

وفي الوقت نفسه ظهرت طائفة من الراسماليين الذين كان همهم
استنزاف ثروة الشعب .

وانتهى الامر الى ارتداء جميع الاحزاب تحت أقدام القصر والاستعمار
للذين تجمعهما مصلحة مشتركة بالرغم من الخلافات السطحية .

واجهة ديمقراطية مضللة :

وكان البرلمان والحكم النيابي يمثل في الوقت نفسه أداة يتم بها
خداع الشعب والهاؤه عن مطالبه الحقيقية فقد كانت أصوات الجماهير
تساق وفقا لإرادة الحكام وأصدقاتهم ، لأنه من الطبيعي أن من يحتكر
رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليه فإنه يستطيع من ثم أن يحتكر
أصواتهم ويوجه إرادتهم في عمليات الانتخابات ، ومن هنا يتضح لنا أن
حرية رفيف الخبز ضمان لا بد منه لحرية تذكرة الانتخابات .

سلطة القصر :

وشجعت هذه الظروف الاسرة المالكة على تجاوز حدودها وتحول
الدستور الى مجرد حبر على ورق .. وخضعت القيادات السياسية
الضعيفة لسلطة القصر وراحت تحاول استرضائه ، حتى تضمن الوصول
الى الحكم وتخلت بذلك عن الشعب الذي هو المصدر الحقيقي لقوتها ،
ووصل الهوان الى حد أن استطاع البعض أن يدفع للقصر ثمن تفسير
الوزارات .. وبذلك حكمت القيادات السياسية على نفسها بالوت .

ويختتم الميثاق تسجيله لهذه الفترة من حياتنا بالكلمات الآتية :

«ولسوف يبقى الوطن زمنا طويلا يشعر في حلقه بهرارة الدل الذي
أحسه في هذه الفترة المتأزمة من جراء استهانة الاستعمار بنفسه فافت
كل حدود للاختمال البشري» .

هيئة التحرير والاتحاد القومي

إذا كان من الحق الآن أن نمارس النقد الذاتي ، وهو ضروري فإنه لا بد من التسليم بأن التنظيمات الشعبية التي قامت ، أو جرت محاولة إقامتها بعد الثورة قد عجزت عن تحقيق دورها وقصرت دونه ، وذلك راجع لعدة أسباب (١) :

الأول : أن قوى الثورة في مواجهتها لخطمية التغيير الاجتماعي لم تكن قد استطاعت أن تحدد دليلاً للعمل الثوري ، تلتقى عليه الجهود ، ولقد تعرض « الميثاق » لهذا الوضع بالتفصيل ، ومن نتيجة ذلك أن التجمع الشعبي ، مع النيات الطيبة التي توافت له . كان تجمعا يقلب عليه الطابع الفردي ، وكان اقتراباً غير منظم من مجموعة من الأمانى العامة ، ليس لها منهاج تفصيلي ، تلتقى عنده جهود جماعية على أساس فكري واضح واحد ، لتصدر عنه إرادة شعبية عميقة ومؤثرة .

الثاني : أن الفكر الثوري في تلك الفترة ، وهو يتطلع إلى الوحدة الوطنية ، ويدرك ضرورتها الحيوية داخل الوطن ، وفي مواجهة الظروف المحيطة به - وقع في الخطأ حين توهم أن الطبقة المحتكرة التي كان لا بد أن تسلبها الثورة امتيازاتها الاستغلالية يمكن لها أن تقبل الوحدة الوطنية مع قوى الشعب صاحبة المصلحة في الثورة .

ولقد كان من أثر ذلك أن محاولات التنظيم الشعبي التي جرت في ضباب هذا الوهم ، حدث في داخلها من عوامل الصدام بين القوى الثورية بالطبيعة ، والقوى المضادة للثورة بالطبيعة ، ما أصابها بالشلل وأقعدها عن الحركة ، بل كاد ينحرف بها في بعض الأحيان عن الاتجاه الثوري الأصيل .

الثالث : أنه نتيجة لما سبق - من غياب دليل للعمل الثوري ومن خطأ جمع المصالح المتصادقة في وحدة وطنية موهومة - ضاع عنصر الالتزام في التنظيمات الشعبية ، أن غياب دليل العمل الثوري أقام ضباباً حول الهدف من التجمع ، كذلك فإن المفهوم للوحدة الوطنية ، بعد غياب دليل العمل ، ضيع المقاييس الحقيقية للحكم على كفاية أفراد التنظيم وأخلاصهم في خدمة الفكرة التي تشدهم إلى هذا التنظيم ، على أنه لا بد من التأكيد أن هذه المحاولات كلها لم تضع سدى ، فإن هذه المحاولات فضلاً عما حققته من مهام مؤقتة ومرحلية ساعدت بطريق التجربة والخطأ على الوضوح الفكري الثوري .

(١) من خطاب السيد الرئيس في الجلسة « ١٣ » للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية (المحضر الرسمي ص ٩) .

التجربة الاولى :

كانت التجربة الاولى في هيئة التحرير التي كان الهدف منها تعبئة قوى الشعب المادية والروحية فاتحة بابها لكل مواطن دون تمييز أو تفرقة . . . وكان دستورهما ينص على بلل النفس والنفيس لإجلاء الغاصب عن وادى النيل دون قيد أو شرط وتحريره من أى استعمار سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى ، وأن يكفل للسودان حق تقرير المصير دون أى مؤثر خارجى . وفيما يختص بأهدافها الداخلية ، يؤمن كل فرد على حقوقه وحرياته وفقا لدستور يسجل إرادته ، وإقامة مجتمع على اسس من الإيمان بالله والوطن والثقة بالنفس ، للتخلص مما يعانيه من اسباب التخلف والضعف ، وتوجيه النظام الاقتصادى الى ما فيه تحقيق العدالة الاجتماعية وحسن توزيع الثروة ووسائل الانتاج واستغلال موارد البلاد الطبيعية وتشبيد الصناعات على نطاق واسع ، واستثمار رموس الاموال فيها ، مع كفالة الحقوق والحريات الاساسية من الناحيتين السياسية والاجتماعية فالمواطنون سواء أمام القانون ، ومن حقهم التمتع بحرية الفكر والرأى والعقيدة وممارسة الشعائر الدينية ، ومن واجب الدولة ازاءهم تأمينهم ضد البطالة والمرض والمعز والشيخوخة ، وتبصير المواطنين بواجباتهم ، وحثهم على التضامن والتعاون والعمل المنتج للنهوض بتبعات الإصلاح .

وحددت الهيئة اهدافها الخارجية بالسعى الى دمج الصللات مع الشعوب العربية لتحقيق التعاون الفعال بينها في شتى الميادين .
ثم جاءت الخطوة التالية في الاتحاد القومى « الاول » الذى نص الدستور في مادته الـ ١٩٢ على ما يأتى :

« يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الاهداف التى قامت من اجلها الثورة ولحث الجهود لبناء الامة بناء سليما في النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويتولى الاتحاد القومى الترشيح لعضوية مجلس الامة » . . الخ . وقد ملق السيد الرئيس على ذلك في خطاب القاه في اول يونيه عام ١٩٥٦ في مؤتمر التعاون بما يأتى :

« هذا هو الكلام الذى قاله الدستور ولم يقل ان الاتحاد القومى سيكون اداة للاستقلال أو الانتهازية أو لتثبيت الرجعية .

الاتحاد القومى الذى عبر عنه الدستور هو الوسيلة التى نسد بها هذا الفراغ بعد ما هدمنا أحزاب الرجعية وقضينا على الانتهازية ، الى ان نبني مجتمعا سليما يهدف الى الرفاهية - مجتمعا متاونيا لا مجتمعا استغلاليا - قلنا نعمل اتحادا قوميا ، وهذا الاتحاد القومى عبارة من جبهة وطنية تجمع جميع أبناء هذا الشعب ما عدا الرجعيين وما عدا الانتهازيين وما عدا اموان الاستعمار ، لان الرجعيين وأهوان الاستعمار والانتهازيين هم الذين تحكموا قينا وسلمنا لهم .

اعطيناهم الفرصة ليمارسوا حزيتهم في الماضى فخانووا هذه الامانة التى حملها لهم هذا الشعب ، واليوم عندما نقول هنالك اتحاد قومى

لا نستطيع اعطاء الفرصة للرجعية أو للانتهازية ، ولا لأعوان الاستعمار أبدا .. الفرصة ستكون للشعب ، للأغلبية العظمى من هذا الشعب » . ثم أعيد تشكيل الاتحاد القومي على أسس جديدة في عام ١٩٥٩ بعد الاستفادة من الأخطاء التي حدثت في التجربة الأولى ، وقد علق السيد الرئيس على أهمية الدور الذي سيقوم به الاتحاد القومي والامل الذي كان معقودا عليه ، في مقال نشر في مجلة بناء الوطن في فبراير عام ١٩٦٠ يمكن تسجيل بعض فقرات منه هذا نصها :

لقد كان محتما والشعب هو صاحب ثورة ٢٣ بوليه ١٩٥٢ ، وموجهها أن يكون هدفها الاول حماية الكفاح الشعبى من الانحراف ، وذلك بالقضاء على أعداء التطور والعدالة .

هكذا كان القضاء على الاستعمار محتما وقد قضى عليه ...

وكان القضاء على الملكية الفاسدة محتما وقد قضى عليها ...

وكان القضاء على الاقطاع محتما وقد قضى عليه ...

وكان القضاء على سيطرة رأس المال محتما وقد قضى عليها ..

هكذا امكن لكفاح الشعب أن يجمى نفسه أولا لى يستطيع حل مشكلته .. مشكلة التطور والعدالة .

ثم كان الطريق الديمقراطي الاشتراكى التعاونى هو أسلم الطرق التى يستطيع فيها هذا الكفاح الشعبى أن يحل مشكلته ثانياً وكانت الديمقراطية لازمة ، ذلك أن الشعب هو القوة الوحيدة القادرة على تحقيق أمانيه من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن جسامه المهمة تحتاج الى مشاركة واسعة المدى فى العمل لها . كذلك كان لا بد للديمقراطية فى هذه المرحلة أن تتلازم مع الوحدة الوطنية لأن المشكلة التى تواجهها هى : هل تكون أو لا تكون ؟ وليس ثم مجال للخلاف ، ان وجود أى خلاف فى هذه المرحلة كان معناه الا تكون على الاطلاق خصوصاً والظروف الخارجية المحيطة بنا تتحفظ لاستغلال أى خلاف .

ولم يكن الاتحاد القومى فى الواقع الا اداة لتحقيق الديمقراطية المتلازمة مع الوحدة الوطنية .

وكان هدفه الاول هو تعبئة جميع القوى الوطنية لدفع التطور نحو التقدم بأقصى سرعة وبكل طاقة على أساس ديمقراطى .

ومع مطلع عام ١٩٦٠ كان الاتحاد القومى « الثانى » قد استكمل تنظيماته الشعبية على مختلف المستويات ، وشرع باعتباره نظاماً ديمقراطياً يقوم على قاعدة حكم الشعب بالشعب فى تحقيق رغبات المواطنين فى ظل مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى تسوده الرفاهية والعدالة الاجتماعية .

كان عام ١٩٦٠ عام الديمقراطية العربية حقاً ، وكان نقطة حاسمة على الطريق الى الديمقراطية النابعة من بينتنا الصادرة من عقيدتنا ، والتى عملناها بأبديتنا ولم نستوردها من أى مكان ، فيه عقد المؤتمر الاول

للإتحاد القومي في مصر في شهر يونيه ، وفي شهر يوليه شهدت الجمهورية العربية المتحدة انعقاد المؤتمر الأول للجمهورية وحضره السيد الرئيس جمال عبد الناصر ، واشترك في لجانه ، وناقش أعضاء المؤتمر في صراحة تامة وحرية مطلقة .

وقد عكف الإتحاد القومي على دراسة آمال الشئسبب وحاجاته ومطالبه في ظل المجتمع الجديد ، وأصدر قرارات تعكس تلك الآمال والمطالب والحاجات في مختلف القطاعات والمجالات ، السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية ، وأعلن السيد رئيس الجمهورية التزام الحكومة بتنفيذ هذه القرارات .

كانت هذه ولا شك خطوة نحو الديمقراطية انتقلب بها نقلة هائلة إلى مجالات التطبيق العملي ، وكان الخطأ الذي وقعت فيه هيئة التحرير ، هو نفس الخطأ الذي وقع فيه الإتحاد القومي ، الأول والثاني . فتح الباب على مصراعيه ، فتسللت الرجعية واحتلت المراكز القيادية وعملت على تجميد التنظيم الشعبي الكبير .

ان هذه الصورة التي تكررت في الإتحاد القومي ، نهت الأذهان إلى ضرورة حماية التنظيمات الشعبية من أعداء الشعب ، والعمل على أن تنطلق بكل قوة ممكنة لتحقيق أهداف الشعب وأمانيه وآماله .

وفي يوم ٤ نوفمبر عام ١٩٦١ صدر البيان السياسي التاريخي الذي حدد معالم التنظيم الشعبي الديمقراطي في الجمهورية العربية المتحدة . هذا نصه :

ان المسؤوليات الضخمة الملقاة على شعب الجمهورية العربية المتحدة تجاه واجبه التاريخي كقاعدة لحركة الطليعة العربية الهادفة إلى تحرير الأرض إلى تحرير الإنسان العربي من كل سيطرة أجنبية ومن كل استغلال خارجي أو داخلي ، استعماري أو رجعي ، أصبحت تحتم تعبئة القوى الشعبية في الجمهورية العربية المتحدة وتنظيمها ديمقراطياً ، على نحو يكفل استمرار العمل الثوري ، ويضمن تجدد ووفرة له الحماية أمام كل المؤامرات التي تستهدف تعويقها ، وكذلك تؤكد للامة العربية دورها في دفع التقدم الانساني وتطوير الحياة بالكفاية والعدل وهما أساس الاشتراكية وجوهرها .

وفي التعرض للتنظيم ، فإنه لا بد من اعتبارات رئيسية ، يتحتم أن يكون التقدم نحوه من وجيها واستنادا إليها ، وهذه الاعتبارات هي :

أولاً : ان تنظيم القوى الشعبية يجب أن يتم على أساس من الدراسة الدقيقة التي تكفل تعبئة حقيقية وأصيلة لكل ما هو حقيقي وأصيل في أوضاع شعب الجمهورية العربية المتحدة وبحيث يكون التمثيل الشعبي أوسع ما يكون وأعمق ما يكون في الوقت نفسه .

ثانياً : ان العمل الوطني الثوري يجب أن يرتبط « بميثاق » محدد . وواضح ان غايات العمل الوطني ، والوسائل الوطنية إلى هذه الغايات

يجب ان تكون وحدها الاساس الذى تجتمع عليه القوى الشعبية للوطن .

وما من جدال فى انه قد حان الآن ، ان توضع حصيلة التجارب الثورية التى عاشها شعبنا وان توضع مع هذه الحصيلة آماله البعيدة ، وأن يضم هذا كله اطار شامل يضع منهاجا واضحا للعمل الثورى ، الوطنى .

ثالثا : ان الشعب نفسه هو الذى يتحتم عليه الآن ان يقود التطهير ، وان يشق طريقه ، بعقيدته الوطنية الى غده الذى يتطلع اليه ويناضل بشرف لكي يشرق فجره ، ومن حسن الحظ ان حصيلة التجارب الثورية لوطننا ، قد خلقت الآن ظروفا يمكن معها للديمقراطية الحقيقية المتحررة من السيطرة الخارجية ، ومن الاستغلال الداخلى ان تحقق وجودها الفعلى والحيوى .

وبناء على هذه الاعتبارات ، وتمهيدا لبدء العمل الثورى فى بناء الجمهورية العربية المتحدة بكل ما تعنيه بالنسبة لكل فرد من ابناءها ، وبكل ما تمثله بالنسبة لكل ارض عربية ولكل انسان عربى فلقد تم وضع الخطوات التنفيذية التالية :

اولا : يصدر قرار جمهورى بتشكيل لجنة تسمى « اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية » ومهمة هذه اللجنة ان تقوم بدراسة دقيقة للطريقة التى يتم بها تجميع ممثلين للقوى الحقيقية الاصلية فى مؤتمر وطنى ، ولا بد ان يكون الانتخاب الحر هو الطريق الى تجميع ممثلى هذه القوى من الفلاحين والعمال والطلاب واصحاب الصناعات والتجار والمهن الحرة وغيرهم من طوائف الشعب العاملة بجد وامانة فى جميع نواحي النشاط الوطنى .

على ان تنتهى هذه اللجنة من عملها فى ظرف شهر ، ثم تجرى عملية تجميع القوى على اساس تقديرها النهائى وبطريق الانتخاب الحر . .

ثانيا : تبدأ عمليات الانتخابات اللازمة لتجميع القوى الشعبية فى مؤتمرها الوطنى بحيث يعقد هذا المؤتمر الممثل لقوى الشعب الحقيقية الاصلية خلال شهر يناير سنة ١٩٦٢ ، ويفتتح هذا المؤتمر بتقرير من الرئيس جمال عبد الناصر يقدم فيه مشروع ميثاق العمل الوطنى ، على ضوء التجارب والاهداف الثورية معا ، ثم تجرى مناقشة هذا التقرير بواسطة المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، ولجانها ، وتتطلب ضرورات نجاح التوعية الشعبية ان تكون المناقشات علنية فى جلسات مفتوحة . .

ثم تكون الحصيلة النهائية لهذا التقرير والمناقشات من حوله بمثابة البلورة العملية لميثاق النضال الوطنى الشامل لاساليب العمل الشعبى ولاهدافه .

ثالثا : يكون هذا الميثاق ، ويكون الارتباط به هو اساس الانتخابات العامة التى تجرى بعد ذلك فى الجمهورية العربية المتحدة لانتخاب اللجان التأسيسية للاتحاد القومى فى كل قرية وكل مدينة من محافظات الجمهورية

العربية المتحدة . ويتولى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية تحديد موعد الانتخابات العامة لهذه اللجان التأسيسية كما يتولى وضع القواعد التي تجري الانتخابات على أساسها وتكون هذه اللجان التأسيسية المنتخبة هي قاعدة المؤتمر العام للاتحاد القومي الذي يعتبر السلطة الشعبية العليا في البلاد والذي يقرر بهذه الصفة طريقة وضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة وبهذه الخطة التي تكفل تمثيلا للشعب ديمقراطيا فان الجمهورية العربية المتحدة تكون قد وضعت نفسها في وضع الاستعداد لمواجهة الثورة الاجتماعية وما تتطلبه من جهود يجب ان يتحمل الشعب كله امانتها من اجل تطوير حياته في جميع المجالات .

ان الثورة السياسية قد حققت تحرير الوطن ومهمة الثورة الاجتماعية ان تخلق تحرير المواطن .

وقد شكلت اللجنة التحضيرية وقامت بعملها في جو ديمقراطي ربيع لم تشهده بلادنا من قبل وكانت اعمال اللجنة التحضيرية رائعة في التعبير عن افكار الشعب ، وفي الافصاح عن وجدانه فناقشت اخطر قضايانا في حرية مطلقة لم نشهدها منذ عرفنا المجالس النيابية والهيئات التشريعية . وقد اتسمت الآراء والمناقشات التي دارت في اللجنة التحضيرية والتي شرف أغلبها السيد الرئيس جمال عبد الناصر وتحدث فيها الى الاعضاء بالانطلاق الكامل والحرية في غير حدود .

وفي ٢١ من مايو عام ١٩٦٢ قدم الرئيس جمال عبد الناصر في افتتاح المؤتمر الوطني للقوى الشعبية « الميثاق الوطني » وأوضح فيه معالم الطريق الى التنظيم السياسي المثالي الذي سيربط بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية . وشكلت لجنة من مائة عضو وضعت تقريرا عن « الميثاق » أقره المؤتمر وأصدر « الميثاق » وأصبح حقيقة واقعة .

ديمقراطيتنا كما حددها الميثاق

ان المبادئ التى حددها « الميثاق » مبادئ عامة وهى نتيجة حماية للدراسة مشكلات مجتمعنا فى عشر سنوات من التجربة والممارسة ، ونتيجة تطلعات الى مستقبل مليء بالآمال ، ووسيلة نقل مجتمع متخلف اجتماعيا واقتصاديا الى مجتمع ترفرف عليه الرفاهية .

« الميثاق » هو اطار لخطة العمل الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والشعبى (١) وهو لا يشمل وسائل التطبيق ، فان تطبيق الاسس الواردة « بالميثاق » هى مسئولية الاتحاد الاشتراكى العربى بمؤتمراته ولجانه التنفيذية فى مختلف المستويات .

و « الميثاق » وحدة واحدة ، ابوابه مكمله لبعضها ، ومن الخطأ الاعتقاد ان الديمقراطية او الاشتراكية موجودة فى ابواب بعضها ، رغم وجود عناوين محدودة لها فى بعض ابواب فالديمقراطية والاشتراكية جاء ذكرهما فى جميع ابواب الميثاق (٢) .

التنظيم والنظرية :

فى الباب الاول تعرض « الميثاق » للتجربة الثورية الرائدة فى جميع المجالات التى بدأها الشعب المصرى وسط ظروف متناهية فى صعوبتها وظلامها وأخطارها من غير تنظيم سياسى يواجه مشكلات المعركة ، ومن غير نظرية كاملة للتغيير الثورى ، بدأها بالمبادئ الستة المشهورة التى نحتتها ارادة الثورة من مطالب النضال الشعبى واحتياجاته ، ولقد راح الشعب يطور المبادئ الستة بالتجربة والممارسة وكان من ضمن هذه المبادئ فى مواجهة التزيف السياسى الذى حاول أن يطمس معالم الحقيقة الوطنية الهدف السادس ، وهو اقامة حياة ديمقراطية سليمة .

الحرية والاشتراكية والوحدة :

ويوضح الباب الثانى من « الميثاق » ان التجربة اثبتت ان الثورة هى الوسيلة الوحيدة التى يستطيع بوساطتها النضال العربى ان ينتقل من

(١) من كلمات السيد الرئيس فى الجلسة الثالثة للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية التى عقدت فى ٢٦/٥/١٩٦٢ من ص ٣ الى ص ١٢ .

(٢) المرجع السابق نفسه

الماضى بما ساد من تخلف واستغلال الى المستقبل الحافل بالتقدم والعدالة الاجتماعية ، وحتى يمكن عبور المسافة الشاسعة التى تفصلنا الآن عن سبقونا فى مراحل العلم والتقدم . . وتبلورت أهداف نضالنا العربى معبرة عن الضمير الوطنى للامة فى معان ثلاثة هى :

الحرية - الاشتراكية - الوحدة :

والحرية تعنى حرية الوطن وحرية المواطن ، والاشتراكية كوسيلة وغاية تعنى الكفاية والعدل ، أما الوحدة فهى الدعوة الجماهيرية لمودة الامر الطبيعى لامة واحدة مزقتها اعداؤها ضد ارادتها وغد مصالحها .

النضال الشعبى :

وشرح **الباب الثالث** من « الميثاق » كيف أن روح الشعب لم تستسلم ومقاومته لم تنقطع ضد الفزاة والدخلاء . فلم تكن تخمد ثورة عرابى حتى انطلقت اصوات مصطفى كامل ، ونادى محمد عبده بالاصلاح الدينى ، ونادى لطفى السيد بأن تكون مصر للمصريين ، كما نادى قاسم أمين بتحرير المرأة ، وكان هذا كله مقدمة للثورة التى انفجرت عام ١٩١٩ . ويقدم الميثاق ثلاثة أسباب لفشل هذه الثورة وعدم وصولها الى أهداف النضال تلخصها فيما يأتى :

١ - اغفال القيادات الثورية مطالب التغير الاجتماعى بسبب الظروف التى جعلت من طبقة ملاك الارض أساساً للأحزاب السياسية التى تصدت لقيادة الثورة ، وكانت الدعوة الى تمصير بعض أوجه النشاط المالى هى اقصى ما وصل اليه الجهد فى ذلك الوقت فى حين ان الدعوة الى اعادة توزيع الثروة كانت هى المطلب الجوى الذى يجب البدء فيه فوراً .

٢ - لم تتنبه القيادات الثورية الى انه ليس هناك صدام اطلاقاً بين الوطنية المصرية والقومية العربية ، والى خطورة وعد بلفور الذى انشأ اسرائيل لتفصل بين اجزاء الامة العربية ، بل لقد وصل الامر الى درجة ان بعض جواسيس الاستعمار قاموا بقيادة حركات ثورية مريبة واقاموا مروشا لمن خائوا النضال العربى .

٣ - ان القيادات الثورية خدعت بما منحه الاستعمار من استقلال اسمى وحرية مزيفة ، وزاد الامر خطورة ان الحكم الدايم والدستور انتهى الى خلاف حول الفئام مما حول الصراع الحزبى الى موضوع يلهى الناس ويحرق الطاقة الثورية ، وجاءت معاهدة ١٩٣٦ تنص على استقلال مصر ، بينما هى فى الحقيقة تسلب هذا الاستقلال وتجعل بقاء قوات الاحتلال بقاء شرعياً .

درس النكسة :

تعرض **الباب الرابع** من « الميثاق » لدرس النكسة فى اعقاب ثورة ١٩١٩ ، وقال ان هذه الفترة كانت قادرة - لولا صلابة الشعب

ومعدنه الاصيل - ان تحمل البلاد الى حالة من اليأس يخفق كل حوافز الرغبة في التغيير ، وشرح هذا الباب دور القيادات التي كانت باقية من ذكريات الثورة التي كانت قد تحولت الى اطلال بالية ، ثم دور الفئات الطفيلية والرأسمالية ، ثم التسليم المطلق لسلطة الاحتلال والقصر ، وبدء مأساة الديمقراطية الثرية التي فصلت وغيف الخبز عن تذكرة الانتخابات ، لانه من الطبيعي ان من يحتكر رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليه فانه يستطيع من ثم ان يحتكر اصواتهم ويوجه ارادتهم في عمليات الانتخابات .. ومن هنا تحول الدستور الى مجرد حبر على ورق ، وخضعت القيادات السياسية الضعيفة لسلطة القصر ، تحاول استرضاءه حتى تضمن الوصول الى الحكم وتخلت عن الشعب الذي هو المصدر الحقيقي لقوتها ، واصبحت الوزارات في مصر بأمر القصر ودبابات الاحتلال .

الديمقراطية السليمة :

الباب الخامس في « الميثاق » هو باب الديمقراطية ، وقد تحددت فيه أسس ديمقراطيتنا التي نسعى الى تحقيقها ، وقد بدأ هذا الباب بالنظام السياسي الذي كان سائدا في مصر تعبيرا عن النظام الاقتصادي الذي كان قائما فيها وهو تحالف الاقطاع مع رأس المال المستغل تحت حماية الاستعمار . ويمكن تلخيص الاسس التي حددها « الميثاق » في هذا الباب في الآتي :

١ - ان الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية ، ولا تتحقق الديمقراطية الاجتماعية الا بتحرير الفرد من الاستغلال واتاحة الفرصة التكافئة له وتخليصه من كل قلق على مستقبله .

٢ - الديمقراطية السياسية لا يمكن ان تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات ، وانما تتحقق الديمقراطية بسلطة مجموع الشعب وسيادته ، ولابد أن يسقط تحالف الرجعية ورأس المال المستغل ولا بد ان يحل محله التفاعل الديمقراطي بين قوى الشعب العاملة وهي الفلاحون والعمال والجنود والمتقنون والرأسماليون الوطنيون .

٣ - وحدة هذه القوى تصنع الاتحاد الاشتراكي العربي الذي يصبح السلطة المثلثة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة . وهناك أربعة اركان يجب أن يقوم عليها الاتحاد الاشتراكي العربي هي :

● أن يكون للفلاحين والعمال نصف المقاعد في كل المجالس الشعبية والمجلس النيابي منها باعتبارهم الاغلبية التي طال حرمانها .

● سلطة المجالس الشعبية يجب ان تتأكد فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية .

● خلق جهاز سياسي جديد داخل اطار الاتحاد الاشتراكي العربي يجمع العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها .

● جماعية القيادة لتكون عاصما من جموح الفرد وتأكيدا للديمقراطية على أعلى المستويات وتجديد القيادة باستمرار .

٤ - تدعيم قوى الجمعيات التعاونية الزراعية وتقابات العمال .

وابرز « الميثاق » دور التنظيمات الشعبية وبصفة خاصة التنظيمات التعاونية والنقابية فى التمكين للديمقراطية السليمة على أساس أنها قوى متقدمة فى ميادين العمل الوطنى الديمقراطى ومصدر من المصادر التى تنبثق منها القيادات الواعية .

ولذلك فان من الضرورة أن تقوم تعاونيات الفلاحين بالإضافة الى دورها الانتاجى ، بدور آخر بصفة كونها منظمات ديمقراطية تستطيع التعرف على مشكلات الفلاحين وإيجاد الحلول لها .

كما انه من الضرورى قيام نقابات للعمال الزراعيين الى جانب نقابات عمال الصناعة والتجارة والخدمات .

٥ - النقد والنقد الذاتى وحرية الصحافة .

ضمنت ملكية الشعب للصحافة حرية النقد بعد أن اكد قانون تنظيم الصحافة استقلالها عن الأجهزة الادارية للحكم وخلصها من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة ومن تحكم رأس المال فيها عن طريق تحكمه فى مواردها .

٦ - تعديل مناهج التعليم والقوانين واللوائح الادارية وذلك بما يأتى :

● تطوير التعليم ليتمكن الفرد من القدرة على اعادة تشكيل الحياة .

● تعديل القوانين لتساير الديمقراطية السليمة وتبرع عنها .

● تغيير اللوائح كلها أو معظمها لأنها من وضع حكم الطبقة الواحد .

ويجب أن يستبدل بها أخرى تخدم ديمقراطية الشعب كله .

الحرية الاجتماعية :

أكد « الميثاق » فى بابه السادس ان الاشتراكية هى الطريق الى الحرية الاجتماعية ، لان الحرية الاجتماعية لا يمكن تحقيقها الا باتاحة فرصة متكافئة امام المواطنين جميعا لينال كل منهم نصيبا عادلا من الثروة الوطنية .

ان الديمقراطية والاشتراكية امتداد واحد للعمل الثورى ، فالديمقراطية هى الحرية السياسية ، والاشتراكية هى الحرية الاجتماعية ولا يمكن الفصل بينهما ، وبدونهما أو بدون أيهما لا يمكن تحقيق آماله المستقبل . وفى نهاية هذا الباب اوضح « الميثاق » أن التقدم بالطريق الاشتراكى هو تعميق الاسس الديمقراطية السليمة لان التقدم بالطريق الرأسمالى لا يؤكد الا حكم طبقة محتكرة ، ولا معنى له الا زيادة حدة

الصراع الطبقي بينما الطريق الاشتراكي يتيح الفرصة لحل الصراع الطبقي سلميا ، ولتذويب الفوارق بين الطبقات ، ولتكاثر الفرص .

ومعنى هذا ان الطريق الاشتراكي هو السبيل يفتح الباب أمام التطور الحتمي من حكم دكتاتورية الاقطاع المتخالف مع رأس المال الى حكم الديمقراطية الممثلة لحقوق الشعب العامل .

حرية الرأي :

وفي الباب السابع من « الميثاق » جاء الحديث عن الكلمة الحرة ، فابان الميثاق أننا في مجتمعنا الجديد نؤمن بأن الانسان الحر هو الأساس وأن الكلمة الحرة هي ضوء يكشف أمام الديمقراطية السليمة . . . وان الحرية الاجتماعية والتحرر من الاستغلال هي المدخل الوحيد الى الحرية السياسية . . . وان اناقة تكافؤ الفرص وتذويب الفوارق بين الطبقات وانهاء سيطرة طبقة واحدة ، ثم ازالة التضاد الطبقي سلميا حماية للحرية الفردية للانسان المواطن بل للحرية الكاملة للوطن كله من خطر فتح ثغرات في صفوف الشعب تعرضه للاخطار الخارجية

وفي ظل حرية الفكر والصحافة وسيادة القانون يمكن أن يتسلم المفهوم الديمقراطي للحكومة كدالة شعبية .

الديمقراطية في مراكز الإنتاج :

أما الباب الثامن فقد حدد لنا مبدأ هاماً بالنسبة للديمقراطية في مراكز الإنتاج فقد جاء فيه :

« ان العمل الوطني كله وعلى جميع مستوياته لا يمكن ان يصل سلميا الى أهدافه الا بطريق الديمقراطية ، ووسيلة الديمقراطية ان تتوفر الحرية في مراكز الإنتاج جميعها ، لكي يتمكن جميع العاملين فيها من ان يطمحوا كل جهدهم الفنى والوطني من أجل كمال العمل ، على ان يتم ذلك بالطبع تحت احكام تسلسل المسؤولية ، كذلك فان وسيلة الديمقراطية ان تتحقق سلطة المجالس الشعبية على جميع مراكز الإنتاج وفوق كل اجهزة الادارة المركزية او المحلية ، ان ذلك يضمن للشعب باستمرار أن يكون سلطة تحديد أهداف الإنتاج ، وان يكون في الوقت ذاته سلطة الرقابة على تنفيذها » .

الوحدة العربية :

تحدث الباب التاسع عن الوحدة العربية ومسئولية الجمهورية العربية المتحدة في صنع التقدم وحمايته في العالم العربي ، وأكد ضرورة وحدة الهدف وثبذ شعارات وحدة الصف في الثورة الاجتماعية وأوضح ان الوحدة ليست فرضاً ، وليست صورة واحدة ، ثم أشار « الميثاق » في هذا الباب الى المراحل القادمة من النضال وانها لابد ان تشهد قيام اتحاد الحركات الشعبية الوطنية التقدمية في العالم العربي .

الحرب ضد الاستعمار :

وفى ختام « الميثاق » جاء **الباب العاشر** فأوضح دور الشعب فى جريه ضد الاستعمار فى الماضى والحاضر والمستقبل ويمكن تلخيصه فى الآتى :

كثف شعبنا الاستعمار العثماني ، وحصاره رغم التخاييل عليه باسم الخلافة الاسلامية .

قاوم شعبنا الغزو الفرنسى حتى ارفع الغزاة على الرجيل

تصدى لمؤامرات الاستعمار العالمى واحتكاراته الدولية التى استغلت أسرة مخمخ على .

واجه شعبنا الامبراطورية العثمانية والامبراطورية الفرنسية والامبراطورية البريطانية .. وقاوم غزوها وانتصر عليها ..

بعد النصر الثورى العظيم صباح ٢٣ يوليو ، قضى الشعب على بقايا العهد الملكى الدخيل وعلى الاقطاع والرجعية .. وبهذا فقد وجود الاستعمار حلقات اتصاله بأرض الوطن .

كانت الخطوة التالية ابرغام الاستعمار على الرحيل ... وفاز شعبنا بالجبلاء مرتين فى عام واحد .. فى عام ١٩٥٦ رغم القوى العدوانية .

ورفض شعبنا كل المحاولات التى بدلت لجره الى مناطق النفوذ ، وقاد مقاومة هائلة ضد حلف بغداد حتى سقط حلف بغداد .. ثم كشف الاستعمار فى معركة السويس نفسه وقوامه واعوانه ، وباسترداد الشعب لقناة السويس ضرب الاستعمار واحتكاراته .. وهزت المقاومة الباسلة الضمير العالمى .. فكانت معركة السويس نقطة فاصلة فى حركات التحرير ..

وقد انتهت الهزيمة الجديدة للاستعمار فى السويس عصر المقامرات الاستعمارية المسلحة ، فغير الاستعمار اسلوبه وان ظلت أهدافه كما هى .. ولكننا كتبنا بالمرصاد للاستعمار كيفما تقم .. وبصر شعبنا على محاربة الاحلاف .. وبصر على تصفية العدوان الاسرائيلى على جزء من الوطن حتى لا يكون جيبا من اخطر جيوب المقاومة لمحاولة حصر السرطان الاستعمارى .. وبصر شعبنا على مقاومة التمييز العنصرى ، لان الاستعمار فى واقع امره هو سيطرة تتعرض لها الشعوب من الاجنبى .. والتمييز العنصرى لون منها ..

هذه هى ديمقراطيتنا كما جاءت فى جميع أبواب « الميثاق » ،

التنظيم السياسي الديمقراطي

وفي يوم ٢ يولييه عام ١٩٦٢ ، قدم الرئيس جمال عبد الناصر ، الى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية مشروع « **التنظيم السياسي الديمقراطي** » ، وفي ١٩٦٢/٧/٤ وافق المؤتمر على مشروع التنظيم ، وفوض السيد الرئيس بتشكيل **لجنة تنفيذية عليا مؤقتة للاستعداد الاشتراكي** تقوم باعداد القرارات واتخاذ الخطوات لتكوين مؤتمرات **الاتحاد الاشتراكي العربي ولجانه التنفيذية** .

وفي شهر اكتوبر عام ١٩٦٢ تم تشكيل اللجنة التنفيذية العليا . المؤقتة برئاسة السيد رئيس الجمهورية وعضوية السادة اعضاء مجلس رئاسة الجمهورية وسبعة وزراء ممن شاركوا في العمل الثوري ، وقد بدأت اللجنة عملها فعلا .

تقديم التنظيم :

بدا مشروع التنظيم بشرح مفهوم الديمقراطية الاجتماعي والسياسي نوضحا اهداف التنظيم . ويمكن تلخيصه فيما ياتي :-

ان الديمقراطية ، بالمفهوم الاجتماعي والسياسي ، هي الحل السليم لمشكلات العمل الوطني من اجل التقدم في جميع مجالاته .

انها الحل الذي يمد العمل الوطني باوسع القوى ، ويكشف امامه افسح الطرق ، ويهيئه باستمرار الى الافاق التي تتطلع اليها الجماهير العاملة .

ان الديمقراطية السليمة - على هذا النحو - وبالمنطق الاشتراكي تصبح وسيلة وغاية للنضال الوطني في وقت واحد .

انها أسلوب وهدف .

اسلوب يتحقق به في كل الظروف ؛ **ان الثورة بالشعب** ، باعتباره القوة القادرة والخالدة لدفع العمل الوطني ، وكفالة استمراره ، وحمايته طريقته من اية عقبات او انحرافات .

وهدف يتحقق معه في كل الظروف ، **ان تكون الثورة للشعب** ، متحررة من اي استغلال طبقي او انتهازي ، ومنطلقة الى تحقيق الرفاهية للانسان الحر في مجتمع حر .

والديمقراطية - والامر كذلك - لا بد لها من قيام تنظيم شعبي ،

بقود حركة الجماهير ، محتشدة مجتمعة ليستطيع ان يقتحم بها المستقبل
ويصوغه وفق مطالبها ، وبما يلبي هذه المطالب .

اهداف التنظيم :

- ان ينبع ديمقراطيا من الجماهير المؤمنة بالثورة باعتارها الطريق
الذي لا طريق غيره لامادة تشكيل المجتمع .
- ان يعبر ديمقراطيا عن ارادة الجماهير .
- ان يوجه ديمقراطيا جميع خطط العمل الوطنى واساليبه بما
يحقق صالح هذه الجماهير .

دليل العمل الوطنى :

ان « الميثاق » ، وصدوره عن ارادة شعبية حرة ، اعطى دليلا
للمعمل الوطنى أولا ، ثم هو من ناحية ثانية قد حدد بوضوح قوى الشعب
العامة التى يمكن ان تقوم بينها الوحدة الوطنية ، التى تتكفل بحل
الصراع الطبقي سلميا ، ولدفع بامكانيات التقدم ثوريا لصالح الجماهير
وبذلك اصبح فى الامكان ان يلتف التجمع الشعبى حول فكرة
واضحة ، كذلك ان يكون هذا التجمع الشعبى سليما وممثلا للقوى
الوطنية ودافعا لامالها الثورية .

التحالف الوطنى :

ان ميدان العمل الوطنى اصبح الآن مهيأ لقيام التحالف الوطنى ،
الممثل لقوى الفلاحين والعمال والجنود المثقفين والراسمالية الوطنية -
لكى يمارس دوره - والذي كان ممثلا لاحتكار الاقطاع ورأس المال
وسيطرتهما على ثروة الوطن ، وعلى كل سلطة فيه .

ان التحالف الوطنى الجديد ، الممثل لقوى الشعب العاملة هذا
التحالف الذى يلتقى على الميثاق ومن حوله ، يفتح لأول مرة امكانية
التنظيم الشعبى الذى هو بمثابة الجهاز العصبى للديمقراطية السليمة .

خصائص التنظيم :

ان هذا التنظيم الشعبى يمثّل فى اقامة الاتحاد الاشتراكى
العربى الذى يجب ان تتوافر له عدة خصائص تستمد ملامحها من
التجربة والامل ، ومن ظروف النضال الوطنى فى مرحلته الماصرة
الخطيرة .

أولا : ان الاتحاد الاشتراكى العربى ، يجب ان يكون هو الإطار
السياسى الشامل للعمل الجماهيرى لقوى الشعب المتحالفة .

ثانيا : ان الاتحاد الاشتراكى العربى يتخذ الميثاق دليلا فى العمل ،
باعتباره حصيلة لتجربة وامل ، ونتيجة لارادة شعبية حرة .

ثالثا : ان الاتحاد الاشتراكي العربي ، هو بناء جماهيري كامل ، تقيمه الجماهير الثورية ديمقراطيا ، وتقوده بآمالها ، ليكون اذاتها بعد ذلك في قيادة العمل الوطني .

رابعا : ان الاتحاد الاشتراكي العربي ، هو التجسيد الحي لسلطة الشعب التي تملو جميع السلطات وتوجهها في كافة المجالات وعلى جميع المستويات .

خامسا : ان الاتحاد الاشتراكي العربي يتحتم عليه ان يكون الدرع الحامي لضمانات الديمقراطية السليمة ، وفي مقدمتها بالنسبة المكفولة لتمثيل الفلاحين والعمال وتدعيم التنظيمات التعاونية والنقابية ، وضرورة توفير مبدأ القيادة الجماعية ، وصيانة ممارسة حق النقد ، والنقد الذاتي ، والالحاق في نقل سلطة الدولة الى المجالس الشعبية المنتخبة تدريجيا ، وكلما كان ذلك ممكنا .

ان هذه المسؤولية التاريخية الكبرى للاتحاد الاشتراكي العربي تفرض ان تقع الخطوات الهامة في تكوينه على عاتق القيادات الشعبية التي تثبت مقدرتها - بكفاية وامانة - في المشاركة على حمل هذه المسؤولية التاريخية .

ومن ثم فان عضوية الاتحاد الاشتراكي العربي هي تكليف بالخدمة للقادرين على الوفاء بها ، والسليدين يستطيعون ان يعطوا « الميثاق » من ذات انفسهم من الطاقات المؤمنة والخلاقة ، ما ينقل فكره الثوري الى الواقع الفعلي .

التنظيم العام :

ان تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي تبدأ من الوحدة المحلية في القرية او القسم او المصنع أو أى مؤسسة تضم جموعا من الجماهير تقدر على تكوين وحدة سياسية متحركة - وتمتد حتى تصل الى مستوى الجمهورية العربية المتحدة كلها في تسلسل مترابط بالحقوق والمسؤوليات في نفس الوقت .

انها تتربط على النحو التالي :

اولا : مؤتمر القرية او القسم أو المصنع او غيرها من الوحدات الاساسية في التنظيم الشعبي ، ويضم هذا المؤتمر جميع اعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي في هذا النطاق .

ومن هذا المؤتمر يتم انتخاب اللجنة التنفيذية لهذه الوحدة السياسية التأسيسية الاولى .

ثانيا : مؤتمر المحافظة ، ويضم جميع اعضاء اللجان التنفيذية المنتخبين من الوحدات التأسيسية في القرى والاقسام والمصانع وغيرها من الوحدات الاساسية في التنظيم الشعبي . ومن هذا المؤتمر يتم انتخاب اللجنة التنفيذية لهذه المحافظة .

ثالثا : المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكي العربي ، ويضم جميع اعضاء اللجان التنفيذية المنتخبين من المحافظات ، على ان ينضم اليهم

بالنسبة لدورة الانعقاد الاولى اعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية
وهذا المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى العربى هو الذى ينتخب
اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى .

ان مؤتمرات الاتحاد الاشتراكى العربى على جميع المستويات
من الوحدات الأساسية الاولى ، الى مؤتمرات المحافظات ، الى المؤتمر
العام هي السلطات الشعبية العليا كل فى نطاق مسؤوليتها .
ان مسؤولية كل منها فى نطاقها هي مسؤولية « الميثاق »
كاملا .

ان هذه التنظيمات على جميع المستويات تتحمل امانة الميثاق بكل
اهدافه ، كما انها تتحمل اكثر من ذلك مسؤولية تعميق مفاهيمه لتكون
مستعدة لمواجهة التطبيق العملى ومشكلاته .

ولا بد لمؤتمرات الاتحاد الاشتراكى العربى على جميع المستويات ان
تجتمع فى فترات دورية لتحديد سياسة العمل فى مجالها واهدافه ،
ثم تناقش التقارير المقدمة اليها من لجانها التنفيذية عن سير العمل -
سياسة واهدافا - لتكون لها من ذلك كله سلطة التوجيه والسياسة
الرقابة .

كذلك فان هذه التنظيمات على جميع المستويات ، فضلا عن
مسئولياتها فيما يتعلق برسم السياسات العامة ، اقتصاديا وسياسيا
 واجتماعيا ، والرقابة على تنفيذها ، تتحمل بالنسبة للاتحاد الاشتراكى
 ذاته مسئوليات كبيرة ، بينها مسئولياتها من تزويد العمل الوطنى
 بالقيادات المتجددة الصالحة ، ثقافيا وفكريا للقيادة ، وتوسيع نطاق
 اشتراك الجماهير ايجابيا وربطها باستمرار بنشاط الاتحاد الاشتراكى
 العربى ، وتحقيق التنسيق بين اوجه النشاط الحكومى والشعبى ، لكى
 يزول التناقض الذى يتعين القضاء على ما تبقى من رواسته بين الشعب
 والحكومة . وحتى يستقر بوضوح - فكرا وفعل - ان سلطة الحكومة
 هي امتداد لسلطة الشعب وان اجهزتها جميعا ادوات لارادته .

المجلس النيابى والدستور :

ان المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى العربى سيكون هو السلطة
 الشعبية التى تقرر طريقة انتخاب المجلس النيابى للجمهورية العربية
 المتحدة ، وموعد هذه الانتخابات . وهذا المجلس النيابى المنتخب هو
 الذى سيتولى وضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة :

كذلك فان هذا المؤتمر هو الذى سيدرس تفصيليا طريقة ربط
 القوات المسلحة عضويا باهداف النضال الشعبى ، ليكون ولاؤها المطلق
 لهذه الاهداف دعما حاميا لامال الشعب فى الداخل والخارج .

وبذلك فان العمل الثورى يستوفى ديمقراطيته ، وهى ضمانه
 الحقيقى ، سواء بالنسبة لاساليبه او بالنسبة لغاياته .

ان ذلك هو التأكيد الثابت لان تكون الثورة للشعب وبالشعب .

حتمية الحل الأيسر أكي

بمقام

الدكتور محمد محمود محمود

تعريف بالاشتراكية

منذ اللحظة الاولى التي اشتعلت فيها ثورة عام ١٩٥٢ ادرك قادة الثورة في المبادئ الستة التي صاغوها اعلانا عن مطالب النضال الشعبي واحتياجاته انه لا بد من القضاء على الاقطاع لمواجهة تحكمه الذي كان يستبد بالارض ومن عليها ، ولا بد من القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم لمواجهة تسخير موارد الثروة لخدمة مصالح مجموعة من الراسماليين ، كما انه لا بد لمواجهة الاستغلال والاستبداد الذي كان نتيجة محتمة لهذا كله من اقامة عدالة اجتماعية .

ومعنى هذا انه لم يعد مناص لهذه الأمة من أن تتحول من النظام الرأسمالى الى النظام الاشتراكى .

غير أن العمل الاشتراكى لم يعد حتما عليه أن يلتزم التزاما حرقيا بقوانين جرت صياغتها في القرن التاسع عشر بأوروبا ، فإن تقدم وسائل الانتاج ، ونمو الحركات الوطنية والعمالية ... في مواجهة سيطرة الاستعمار والاحتكارات ، وازدياد فرص السلام في العالم بتأثير القوى المعنوية وبتأثير ميزان الرعب الذي في نفس الوقت يخلق ظروفا جديدة أمام التجارب الاشتراكية ، تختلف تماما عن الظروف السابقة ... بل انها تستوجب هذا الاختلاف ومحتمة كضرورة .

وقبل أن أشرع في الحديث عن اشتراكيتنا العربية كما صورها الميثاق أحب أن امرض لتعريف الاشتراكية عامة واثو بالخصائص التي تميزها عن الرأسمالية والشيوعية .

عندما استخدمت لفظة « الاشتراكية » في أول امرها كان يقصد بها نظام اجتماعى يتميز عن غيره من النظم الاجتماعية بأنه يتعلق بنظام الملكية . ولذا فالاشتراكية من هذه الناحية نظام اقتصادى شأنه شأن الرأسمالية أو نظام الاقطاع .. وهما من النظم الاجتماعية التي لها صفة اقتصادية .

وعند المقارنة بين النظام الاشتراكى والنظام الرأسمالى الذى لا يزال يتحكم في دول كثيرة أهمها الولايات المتحدة الأمريكية ، نجد أن كلا منهما يعترف بالملكية الخاصة - أو القطاع الخاص - ويكفل للفرد حرية الاستهلاك وحرية التصرف في وسائله . وإنما يختلف النظامان في معالجتهما لوسائل الانتاج ، فالرأسمالية لا تكاد تضع قيودا للملكية ووسائله ملكا خاصا . في حين أن الاشتراكية تنكر هذا الحق للأفراد ؛ وترى أن ملكية وسائل الانتاج انما هي حق للدولة وللهيئات العامة .

هذا أهم ما يميز بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي من الوجهة النظرية . غير أن كل نظام رأسمالي في الواقع لابد أن يختلط بقدر - مهما يكن يسيرا - من الملكية العامة أو الملكية التعاونية لوسائل الإنتاج . وحتى في الاتحاد السوفيتي - وهو أضخم الدول التي تحاول تطبيق النظام الاشتراكي ، والتي يمتلك فيها الفلاحون أراضيهم ووسائل انتاجهم مشتركين متعاونين - يسمح للفرد أن يمتلك امتلاكاً خاصاً عدداً من الماشية وغيرها من لوازم الانتاج الزراعي .

ولنظم الملكية في ظل الرأسمالية والاشتراكية أهمية كبرى ، فهي تؤثر في حياة الأفراد وفي مستوى المعيشة بينهم ، كما تؤثر في النظم الاحتجاجية ذاتها ، وفي القوانين التي تسن لحماية هذه النظم ، ولرسم مستقبل الأمة وسيرها نحو التقدم والرفق .

في ظل النظام الرأسمالي تنحصر ملكية وسائل الانتاج في نسبة مئوية ضئيلة من مجموع السكان ، أما الغالبية الأخرى فإنها ترفق على بيع قدرتها على العمل كي تحصل على قوت يومها - أن هي استطاعت أن تحصل عليه . فنظام الملكية إذن يعبر تعبيراً صادقاً عن الأساس الذي يقوم عليه البناء الاجتماعي في الدولة الرأسمالية - وهو تقسيم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين متعاديتين : طبقة أصحاب العمل وطبقة أصحاب الأجر . وفي مثل هذا النظام تتدخل السوق في تنظيم الانتاج ، فإن كل مالك أو جماعة متضامنة من الملاك تنتج للبيع أنوعاً وكميات من السلع تعود بأقصى ربح ممكن بعد سد ثمن المواد الأولية . وأجور العمال ، ولذا فإن الرأسمالية تخضع لقوانين السوق .

وأخيراً يجب أن نذكر دائماً أن ملكية وسائل الانتاج والأرباح التي تدرها - فوق أنها مصدر لدخل المالكين لهم حق استهلاكه بالطرق التي تروق لهم - تحرر الملاك من رقة العمل وتمكنهم من التحكم في عمل الآخرين . وهذا التحرر وهذا التحكم يضاعفان من نفوذهم الاجتماعي . ويترتب على ذلك أن الفرد لا يتقدم في الجماعة الرأسمالية إلا إذا ضاعف من مقدار ما يملك . وهذا الكفاح المستمر في سبيل الاستزادة من امتلاك وسائل الانتاج ، وجعله قاذرة في حد ذاتها بهدف أليها الأفراد ، قد بات وحده في الدول الرأسمالية الحافز على التقدم والسير بالبلاد إلى الأمام .

وتختلف الأنظمة الاجتماعية ، والقوانين ، والاتجاهات ، التي ترتبط بنظام الملكية في ظل الاشتراكية عنها في ظل الرأسمالية . ففي النظام الاشتراكي لا تجد من يمتلك وسائل الانتاج امتلاكاً خاصاً . ويترتب على ذلك أنك لا تجد طبقة خاصة من أصحاب الأعمال وأخرى من العمال . إنما كل فرد - من الوجهة العملية - عامل ، وصاحب العمل الوحيد هو المجتمع نفسه الذي يؤدي وظيفته عن طريق الهيئات الحكومية والهيئات التعاونية المختلفة . وليس معنى ذلك - بطبيعة الحال - أنه ليست هناك فروق اجتماعية في ظل الاشتراكية . وإنما معناه أنه ليست هناك فروق مماثل تلك الفروق الاجتماعية الأساسية التي نجدها في المجتمع الرأسمالي ، وفي نظام لا تجد فيه طبقة خاصة

من اصحاب الأعمال من الطبيعي الا يقوم الانتاج على اساس التماس الربح لها كما يتلاشى تنظيم الانتاج وفقا لحاجة السوق . ولا مناص من ان يحل محله انتاج يسر على برنامج خاص ، ويقتضى ذلك بالضرورة الا تنطبق القوانين الاقتصادية الرأسمالية على الاشتراكية . وحيث ان الملكية الخاصة والربح الخاص ليس لهما وجود فى النظام الاشتراكى فان الباحث على جمع اثروة - وهو وسيلة التقدم فى المجتمع الرأسمالى - لا يكون له كذلك وجود ، وبحل محله كفاح محسوس فى سبيل الوصول الى أهداف اجتماعية عامة يضعها المنظّمون فى المجتمع الاشتراكى لكى يستطيعوا تنظيم نشاطهم وتحديد قيمته . هذه الأهداف الاجتماعية هى التى تصبح القوة الدافعة للتقدم فى الدولة الاشتراكية .

وتتخذ الاشتراكية صورا مختلفة ، وتطبق بوسائل مختلفة ، مما يجعل لها معانى متعددة فى مختلف البلاد .

ومن الناس ، بل من الاشتراكيين أنفسهم من يطلق الاشتراكية على كل اصلاح اجتماعى يهدف الى رفع مستوى الشعب ، حتى اذا كان لا يتفق مع آراء أصحاب المذاهب الاشتراكية أنفسهم .

وسوف اسوق هنا على سبيل المثال بعض تعريفات الاشتراكية لعلماء اشتراكيين معروفين :

يعرف وليام جراهام سمنر الاشتراكية « بأنها اى مبدأ أو اية وسيلة تتخذها الدولة بقصد انقاذ الأفراد من المشقات والصعوبات التى يلاقونها فى أثناء نضالهم من أجل البقاء وتنافسهم فى الحياة » .

ويعرفها جيمز بونار بأنها « السياسة أو النظرية التى ترمى - بالعمل الذى تقوم به السلطة الديمقراطية المركزية - الى توزيع الثروة أفضل من التوزيع الراهن ، وما يترتب على ذلك من تحسين الإنتاج » .

وترى من هذا أن تعريف سمنر يدخل فى باب الاشتراكية اى قانون يسن لمكافحة الفقر . كما أن تعريف بونار يدخل فيها الضريبة التصاعدية حتى ان كان تصاعدها طفيفا .

وأعود فأكرر أن للاشتراكية ألوانا متعددة مما يجعل أمثال هذه التعريفات العامة غير المحدودة مديدة القيمة .

ويخلط كثير من الناس - حتى الاشتراكيون أنفسهم - بين الشيوعية والاشتراكية . وقد يكون من المفيد أن نعلم أن الشيوعية مصطلح أقدم عهدا من الاشتراكية . وأن الاشتراكية لفظة لم تستعمل فى اللغات الأجنبية بتاتا قبل عام ١٨٠٠ ، ولم تستعمل بمعناها الحديث قبل نهاية الربع الأول من القرن التاسع عشر . فى حين أن تاريخ الشيوعية يرجع الى العصور القديمة ، وأن يكن معناها فى تلك العهود يختلف عن معناها اليوم .

فالشيوعية عند بدء ظهورها ولعدة قرون بعد ذلك لم تكن تشير الى نظام اجتماعى شامل وإنما كانت تشير الى شيوع امتلاك السلع

المستهلكة بين جماعة من الناس تعمل في ظل نظام اجتماعي معين . فالشيوعية التي تنسب الى اسبرطة القديمة . . مثلا لم ، تكن نظاما اجتماعيا . بل لقد كان النظام الاجتماعي في اسبرطة في اساسه نظاما من نظم الرق . ولم تشمل الشيوعية سوى جانب من الطبقة الحاكمة وكانت قبل كل شيء - وسيلة من وسائل تعزيز القوى الحربية في الحكومة .

ولم تظهر فكرة الشيوعية في العالم على انها جماعة معينة يشترك كل افرادها في الامتلاك - فتصبح بذلك نظاما اجتماعيا شاملا - الا في مستهل العصر الحديث ، او على التحديد في عام ١٥١٦ ، وهي السنة التي نشر فيها توماس مور كتابه « المدينة الفاضلة » .

وفي ضوء هذه الحقائق ينبغي ان نتبع تطور استعمال لفظة الشيوعية حتى باتت تؤدي مآثودية في الوقت الحاضر . في الفترة التي تقع بين عامي ١٨٣٠ و ١٨٥٠ نشر كثير من الكتاب بحوثا عديدة مستفيضة في النظام الاشتراكي واعادة بناء المجتمع في غربي أوروبا . وكان الاشتراكيون الأوائل من اتباع روبرت أوين . وبعد عام ١٨٣٥ توسع الناس في اطلاق هذا الوصف (اشتراكيين) على جماعات متعددة . ولما عرفت الاشتراكية في ألمانيا في عام ١٨٤٠ سرعان ما اتصف بها كتاب عديدون وطوائف متنوعة ، وأخذوا يخطون في استخدام الالفاظ حتى أوشكوا ان يسلبوا حركة الاصلاح والتجديد في ذلك العهد كل فضائلها ومن ثم فان ماركس وانجلز عندما شرعا - مع بضعة رفاق لهم - بنظلمان حركة سياسية جديدة بعد عام ١٨٤٠ تعاشيا لفظة « الاشتراكية » واستخدما لفظة « الشيوعية » بدلا منها . وهذا هو مادعاها الى تسمية العصاة التي افادها في عام ١٨٤٧ « بالمعصبة الشيوعية » والبيان الذي نشره في عام ١٨٤٨ « بالبيان الشيوعي » .

وفي ريع القرن الذي تلا نشر « البيان الشيوعي » شقت الماركسية طريقها بين المدارس اليسارية المنافسة جميعا . وخلال هذه الفترة اختفت الأسباب القديمة التي كانت تدعو الى تجنب استخدام لفظة « الاشتراكية » وأخذ الماركسيون يصفون انفسهم بها تدريجا دون تعديل في أهدافهم او مبادئهم . ونجم عن ذلك ان أصبحت لفظة « الشيوعية » ولفظة (الاشتراكية تستخدمان بمعنى واحد تقريبا . بل ان الاشتراكية تغلبت في النهاية على نظيرتها وأصبحت أكثر منها استعمالا . وأصبح « البيان الشيوعي » هو البيان الرسمي المعترف به لأهداف الحركة « الاشتراكية » وطاقاتها .

هكذا كانت الحال في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الاولى مباشرة . غير ان هناك - فوق هذا - خطوة تمت في القرن التاسع عشر يجب ان نسجلها هنا لما كان لها من تأثير هام في العهد الجديد الذي يبدأ بعام ١٩١٤ - ذلك ان الحركة الاشتراكية الألمانية قبل عام ١٨٧٥ كانت تنقسم الى حزبين ، ثم الدمجا في هذه السنة حينها في مؤتمر عقد بمدينة جوتا وأعلننا برنامجا موحدا عرف في التاريخ باسم «برنامج جوتا» ولم ينل هذا البرنامج تقرير ماركس وكتب عنه من بيته في لندن مذكرة

مستغفظة بعث بها الى اتباعه من الألمان ينقد فيها أهم مجاه به ، ونشرت هذه المذكرة أخيراً فى عام ١٨٩١ وصدرت تحت عنوان « نقد برنامج جوتا » وأصبحت من ذلك الحين من الوثائق التاريخية الهامة التى تلقى ضوءاً على المذهب الماركسى .

وأهمية هذا « النقد » من وجهة نظرنا هنا هى أن ماركس يميز فيه لأول مرة بين مرحلتين من مراحل المجتمع الشيوعى . المرحلة الأولى - ويسمىها « الاشتراكية » فى مقالات كثيرة - هى شكل المجتمع الذى يعقب الرأسمالية مباشرة . وتنقسم هذه المرحلة بسمات الاشتراكية عند نشأتها الأولى ، فى هذه المرحلة يحتاج العمال - وهم الطبقة الحاكمة الجديدة - الى أن تحميهم دولتهم (دكتاتورية البروليتاريا) من خصومهم لأن الأفق العقلى والروحى للإنسان فى هذه المرحلة يظل متأثراً بالأفكار والقيم البرجوازية ، وفى هذه المرحلة يقدر دخل الفرد وفقاً لما يودى من عمل لا وفقاً لحاجته ، ولو أن هذا الدخل لم يدفع على أساس الملكية ويرى ماركس أن قوى الإنتاج فى الجماعة - برغم هذا - تتطور بسرعة فى ظل هذا النظام الجديد . وبعد فترة من الزمن تتلاشى القيود التى كان يفرضها ماضى الأمة الرأسمالى ، وتدخل الجماعة بمد ذلك فيما يسميه ماركس (مرحلة أعلى فى المجتمع الشيوعى) وهى مرحلة تتلاشى فيها الدولة ، ويسود فيها اتجاه جديد كل الجدة فى تقدير العمل وتسمى فيها الجماعة قادرة على أن تنقش فوق علمها هذا الشعار « من كل على قدر طاقته الى كل على قدر حاجته » أى أن يعمل كل فرد على قدر استطاعته ، ولا يأخذ إلا مايكفى حاجته .

ولسنا نزعم أن « نقد برنامج جوتا » كان له اثر كبير عند كتابته او حتى نشره لأول مرة ، لأن لغة « النقد » وطريقة التحليل فيه لم تحذب الأنظار . ولم ينبه القراء الى ما جاء فى « النقد » من آراء الا « لينين » ، وذلك عندما أصدر كتابه المعروف « الدولة والثورة » قبل ثورة اكتوبر فى روسيا ، وأوضح فيه التعبير عن هذه الآراء . ولكى يكون لينين واضحاً فيما أراد التعبير عنه تخطى عما كان يسميه ماركس « المرحلة الأولى » و « المرحلة الأولى » للشيوعية ، واستخدم لفظتى « الاشتراكية » و « الشيوعية » بدلا منهما . ومن ذلك الحين شاع هذان التعبيران بهذين العنيتين فى الاتحاد السوفيتى كما شاع فى جميع فروع الحركة الشيوعية فى العالم طراً . وأصبح معنى الشيوعية العام عند الشيوعى المخلص لبذته ، شكل المجتمع - بعد ما يتخطى دور الاشتراكية - الذى تبلغه البشرية فى النهاية حينما تتغلب على ما خلفه الماضى من نظام الطبقات والتنازع بينهما .

ما تهدف اليه الاشتراكية

يتبين مما سبق أن الشيوعية نظام خيالى لم يتحقق بعد . وهى لا تزال فى الدور النظرى ، ولا يؤمن بها الا النفر القليل . ونحن فى الجمهورية العربية المتحدة لا نتطلع اليها ولا نفكر قط فى تطبيقها . وانما نحن نؤمن بالاشتراكية ونحاول من سبيلها أن نهض بالمجتمع العربى وأن نهزم فلول الرأسمالية التى لم يعد يتمسك بها الا الرجعيون والانتهازيون .

وحقيقة الصراع القائم بين الرأسمالية المنهزمة والاشتراكية المتقدمة الظافرة اختلاف فى القيم . اذ يعتبر الرأسماليون القيم المادية مقياسا اساسيا للتقدم ، أما الاشتراكيون فيودون أن يحققوا فى مجال الاقتصاد المثل الانسانية العامة التالية وهى : المساواة والحرية والاخاء .

ليس من شك فى أن الاشتراكية تهتم بتحقيق المساواة . غير أن زعماء الاشتراكية يفتنسون الى أن الناس لا يتساوون فى قدراتهم ، كما أنهم يعيشون فى ظروف شخصية مختلفة من حيث الصحة والاسرة والاستعداد . وهم أيضا لا يتفقون فى ادوافهم وأمزجتهم وميولهم . المساواة لاتعنى التماثل التام بين الافراد ، ولا يجوز لى مجتمع من المجتمعات أن يهمل الفوارق الفردية بين الناس . ومن ثم فإن الاشتراكيين لا يهدفون الى ازالة الفوارق التى رسمتها الطبيعة أو فرضها القدر . انما يوجه أصحاب المبدأ الاشتراكى تقدمهم الى الفوارق الطبقيه التى يقيد الانسان بها نفسه بنفسه .

وتطبق مبدأ المساواة بهذا المعنى ليس بالأمر الهين اليسير كما يبدو ، ذلك لأن الفرد يعتمد فى حيااته على امرين : أولهما الصفات الشخصية التى يتميز بها ، وثانيهما الفرص التى تتاح له . والمجتمع لا يمكن أن يتحكم فى صفاته ، وانما يتحكم فى الفرص التى يتيحها له . وهنا يتحكم على المجتمع أن يطبق مبدأ المساواة - وهو مايعزف بتكافؤ الفرص : فرص التعلم والعمل والكسب والفراغ ، وغير ذلك مما يعد من واجبات المجتمع ازاء الافراد دون تمييز بينهم .

وليس معنى تكافؤ الفرص أن نفتح ابواب التعلم والعمل للجميع ، فيدخلها القادرون بالطبيعة ، ولا يجد المتخلفون لهم مكانا يضعون فيه اقدامهم . انما معناه أن نتيح الفرصة أيضا للعاجز والمتخلف فنهض له المدرسة التى تتفق ومواهبه والعمل الذى يتلاءم مع استعداده .

وَيَدْبِهِ أَنْ أزالة الفوارق الطبقيّة ممكن، المجتمع من إقامة المساواة على أساس القدرات، الطبيعيّة لأعلى أساس مستويات الأسرات والطبقات، والقدرات المالية .

وكما أن المجتمع ينبغي له أن يتيح للناس فرصاً متكافئة في التعلم والعمل ، وكذلك من واجبه أن يسوى بين الناس في فرص الاستهلاك ، وفي نصيب الأفراد من السلع والخدمات . ويدبى أن النظام الرأسمالي الذي من شأنه أن يقسم الناس إلى طبقة تملك الثروة وأخرى تكسب بعرق جبينها يهين بحكم بنائه فرصاً للأثرياء ليجدها العمال الماجورون .

ومن الطبيعي أن يشور العمال على هذا النظام المتعسف الظالم فيطالبوا برفع الأجور وضمان العيش للسمن والمرض والمتعطل بغير ارادته . فكان الضمان الاجتماعي خطوة أولى نحو العدالة الاجتماعية التي تحقق للمرأة كسباً يقدر عمله ، إذ ليس من المعقول أن يتساوى في الدخل مساواة مطلقة من يعمل كل وقته ومن يؤثّر الفراغ على العمل . انما المساواة في الأجور حقّ لكن يؤدون أعمالاً متساوية في الجهد والوقت .

ومهما يكن من شيء فإن فوارق الدخل لا تهم كثيراً إذا كانت يسيرة . ولا تقف عائقاً في سبيل استمتاع الفرد بالثراث الحضاري الذي يتمتع به الآخرون أو في سبيل اتباع أسلوب في العيش يشترك فيه الناس جميعاً

ومن ثم كان من الضروري أن تحوز الخدمات الاجتماعية - في التلاميذ والصحة - مما كان يلأزمها من تمييز بين الطبقات . فيجب أن يتوسر كل طفل للتخيج الدراسي الذي يدرسه غيره من الأطفال وأن يستمتع كل فرد بالعناية التي يتمتع بها الآخرون . كما يجب أن تسمو هذه الخدمات عن مجال الاعتبار التجارية .

وهناك فئة أخرى من الخدمات الاجتماعية يقصد من ورائها إلى إصلاح العيوب الفردية التي تعزى إلى الظروف أو الطبيعة ، وتتمثل في الأمانات العائلية والمعاشات التي يكون الغرض منها مواجهة الظروف القاسية عندما لا يتمتع العامل الكادح من أن يكسب من عمله ما يكفي . كما تتمثل أيضاً في جميع الخدمات الخاصة التي يقصد بها تعويض النكبات أو الأزمات التي تفرضها الطبيعة .

وفي تحقيق هذا النوع من المساواة تسمر الدول الاشتراكية ، وتسمر جمهوريتنا العربية للتحفة .

وكما أن تكافؤ الفرص في الاستهلاك هدف من أهداف الاشتراكية ، كذلك مبدأ المساواة بين المنتجين ، وقد كسب المجتمع الاشتراكي الجولة الأولى في هذا المضمار ، فأكسب العامل حقه في العمل ، وفي ظروف صحية ملائمة ، وفي تحديد ساعات العمل ، وحمايته من تحكم صاحب العمل فيه . وبقي أن نحقق للعامل أداء العمل الذي يلائمه ويمر فيه عن نفسه ، وأن يتساوى في وضعه كإنسان مع كل من صاحب السلطة والادارة في العمل . وقد حققت الجمهورية العربية المتحدة هذا

الهدف الى حد كبير حينما اتاحت للعامل ان يشترك في مجالس الادارة *
بل حينما وضعت على رأس وزارة العمل وزيرا من العمال .

ولا تهتم الاشتراكية بتحقيق المساواة بين الافراد فحسب ، بل تهتم كذلك وبدرجة قصوى بكفالة الحرية للأفراد . ولما كانت الحرية اعلى ما يملك الانسان فقد اصر الاشتراكيون على توزيعها توزيعا عادلا ، بحيث لا يصبح حكرا لافلية من الناس . وقد يقول انصار الرأسمالية : ان النظام الرأسمالي يتيح للمستهلك حق اختيار السلع ، كما يتيح للمنتج حق اختيار نوع العمل الذي يرغب فيه ، وقد يقول انصار الرأسمالية ان المستهلك يستطيع ان يدخل أى محل يشاء ويشتري ما يريد ، وأن المنتج يستطيع ان يذهب الى ميدان الأعمال ويبحث عن الوظيفة التى يختارها وليس هناك قانون يقيده ، فلماذا اذن نطلب المزيد من الحرية وقد حصلنا على الحرية التى نتيج لنا حق الاختيار .

غير ان العمال الاشتراكيين في الرد على ذلك يقولون : ماجدوى التمتع بحرية الاتفاق اذا كان كيس النقود فارغا ؟ وما جددى القدرة على الانتقال من عمل الى آخر اذا كان المرء بحمد الله اذا هو استطاع ان يجد أى نوع من أنواع العمل ؟ ماجدوى هذا حين يحرم المرء من التعليم أو الموارد التى تكفل له الوظيفة التى يريد بها لنفسه حقا . ولا عجب اذن ان تعترض الحركة العمالية على هذا الدفاع الرأسمالى : لان هذه الحرية التى تزعمها الرأسمالية كانت من حق الاغنياء وحدهم وتحاول الاشتراكية ان تحرر الافراد من قيود الفاقة ومن الخضوع لضرورة القيام بأعمال لا لانهم ولا يستطيعون فيها ان يعبروا عن انفسهم تعبيرا صادقا .

وتتوقف حرية الفرد كمستهلك على مدى ما يحصل عليه من السلع والخدمات ، فتزداد حريته كلما توافرت هذه السلع والخدمات ، وكلما أصبح من السهل الحصول عليها .

ومن ثم تهتم النظام الاشتراكى بمضاعفة الانتاج وبالتنمية الاقتصادية وفقا لخطة مرسومة

ولسنا نعنى بالخدمات مجرد الضرورى الأساسى منها لحياة الانسان فحسب ، من مآكل وملبس ومسكن . وانما نعنى ايضا تلك الخدمات الممتازة التى كانت فى ظل النظام الرأسمالى وقفا على الاثرياء وحدهم كالحدايق والملاعب والمكتبات العامة والجامعات والمعاهد ، ولا يستطيع أفراد الشعب العاديين الاستمتاع بهذه الخدمات بغير معونة المجتمع .

واذا كانت كفالة الحرية للمستهلكين لم تفهم حقيق فهمها فان كفالة الحرية للمنتجين لم تكد تفهم على الإطلاق ، فقد اعتبرت الرأسمالية ان هناك حرية كافية اذا امكنا ان نقول : ان أمام كل فرد حرية الاختيار بين الوظائف التى يمكن أن يحصل عليها .

بيد ان حرية الاختيار هذه ليست سوى اسطورة ، اذ يعتبر العمال انفسهم - بفض النظر عن الانتقاء والاختيار - محظوظين اذا هم حصلوا

على لى عمل مهما يكن كريها ، وحتى حينما تتوافر الوظائف فقل من العمال من يمكنه تدريبه من الأمل فى شغل مايجلبه منها .

ومن ثم فقد تجاوز الاشتراكيون هذه الحدود وأمروا على ان الاختيار لن يكون حرا فعلا الا حينما لايقترن بالخوف من التعتل او بنقص فى فرص التعلم . ويتساءل قليل من الناس عن مدى الحرية التى يتمتع بها الفرد فى وظيفته بعد حصوله عليها ، وهل تسحق الوظيفة شخصيته او تنميها ، وقلما كان ينظر الى هذا الضرب من ضروب الحرية على انه من واجبات المجتمع ، اذن فماذا تعنى الحرية فى العمل ؟ انها تعنى اتاحة الفرصة للفرد لى يزاول العمل الذى يستطيع فيه ان يعبر عن نفسه ، فاذا كان هذا العمل يتطلب مهارة او حصافة او مسئولية ، واذا كان يشتر الاهتمام ، فهو اذن يهيء الفرصة للتعبير عن النفس .

ولا بد أيضا ان يشعر العامل بقيمة عمله واحترام مركزه فذلك مما يبعث فى نفسه الشعور بالأهمية والحرية .

ومن سوء الحظ أن التقدم الفنى المستمر فى مجال الصناعة كاد أن يحول العامل الى جزء من الآلة فاقد الشخصية ، فاقد الحرية ، كما اقتضى وجود هيئة كبيرة للمراقبة والإدارة تصدر الأوامر للعامل الذين يقفون فى أدنى السلم ومن ثم نرى الإصلاح الاشتراكى يهتم بتشقيف العامل حتى يكون على وى بنتائج العمل الذى يسهم فيه . وحتى يكون فى مجال عمله صاحب رأى مسموع لا مجرد آلة تطيع .

ان محققه العمال فى ظل النظام الاشتراكى من اقامة العدالة الاجتماعية وإيجاد فرص متكافئة أمام الأفراد ومساواتهم فيما يخططه المجتمع لهم من خدمات وكفالة الحرية لهم فى الاستهلاك والانتاج كل ذلك كان من باب الحقوق التى يجب أن يقابلها قدر من الواجبات على العامل أن يؤديه . فعلى العمال أن يضاعفوا الجهود فى العمل ، وأن يدفعوا نصيبهم فى الضرائب ، كما أن عليهم احترام مصالح الآخرين والانصاف فى المعاملات اليومية ، ورعاية راحة غيرهم من الناس . ولا يمكن أن يفصل القانون كل هذه الواجبات وانما ينبغى أن يحس العامل بالمسئولية المشتركة فى المجتمع ويدافع الأخوة الصادقة أزاء جميع المواطنين ، وأن يشعر بنوع من القرابة يمتد إلى ماوراء حدود الأسرة .

ولقد كانت الرأسمالية موضع الانتقاد والظمن لا للمظالم التى تنطوى عليها فحسب - ولكن لانها تقسم المجتمع الى طبقات ، وتثير الناس ضد جيرانهم . بل انها قادت ضحاياها الى الثورة ، ولم يعد هؤلاء الضحايا يحسون بالولاء الا أزاء زملائهم فى التضحية . على حين نشأت الاشتراكية - على النقيض من ذلك - من مجرد الاعتقاد بأنه من الممكن اقامة مجتمع يجد المرء فيه متعة فى خدمة الجموع ، بعد مايتحرر من ضرورة النضال والمنافسة فى سبيل البقاء ومن وقوعه فريسة للظلم الاجتماعى .

كانت هذه دائما هى العقيدة الاشتراكية ، ولكننا ننتاساها احيانا: فى غمنار النضال اليومى فى سبيل زيادة الامكانيات المادية الزائلة - ولقد آن الاوان لكره نذكر انفسنا بهذا المبدأ من جديد .

ولقد مضى اليوم الذى يمكن للعمال فيه أن يتحدثوا عن حقوقهم فحسب ، فهم يعلمون أنه من الواجب عليهم قبول الالتزامات أيضا حتى يحققوا ما يجب أن يصبوا اليه من زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة . وحان الوقت لكي يدرك الموظف والعامل ضرورة الحرص على المنافع العامة وحسن استخدام الخدمات التى يقدمها له المجتمع . ومن المهم هنا ان نذكر أنه فى ظروف العمل الاشتراكى الجديد لابد للمدير والعامل على السواء من توفر النزاهة والاخلاص وجسن المعاملة وطيب السلوك مع جميع الزملاء . فقد بات العمل مشتركا ولا يمكن أن يصل الى حد الاتقان الا اذا اخلص له الجميع .

والشعور بالمسئولية والمساهمة بالرأى الإيجابى وانعدام السلبية هى من الواجبات الكبرى التى يحتتمها المجتمع الاشتراكى على جميع الأفراد . إذ ان المجتمع الجديد أسرة واحدة ، لابد أن تنتقل اليه مشاعر «الأخوة والقربى» .

الاشتراكية هي الحل لازمة المجتمع

لعلى اوضحت فيما سبق ان اكثر ماكان يمانيه المجتمع من تفكك بين افراده وسوء علاقة بين الفنى والفقر او الحاكم والمحكوم ، انمسا كان منشؤه النظام الرأسمالى البغيض الذى كان يقسم الناس الى طبقات ويكفل طبقة من المزايا مالا يكفله للآخرى . فكان لابد من تحطيم هذا النظام البالى العتيق والاستعاضة عنه بنظام جديد اساسه عدم التمييز بين الطبقات ، بل ازالة الفوارق بينها بتاتا ، والاشترك فى العمل والمسئولية ، وتحقيق الحرية والاخاء والمساواة للجميع - ذلك النظام الجديد هو « الاشتراكية » التى تتخلص من تحكم رأس المال ولا تسمير نحو الشيوعية المتطرفة التى لا تعترف بنفوذ الحكم وضرورة التخطيط لصالح المجتمع .

واود فى هذه الفقرة من الكتاب ان افرق بين الماركسية المادية والاشتراكية الاجتماعية بصفة خاصة ، فان اهم مايعيب الماركسية هو انها تعتقد ان الاهتمام بالكسب المادى هو اقوى الدوافع عند الانسان ، فى حين ان الاشتراكية تؤمن بان اشراك العامل فى الادارة بجانب اشتراكه فى ربح العمل هو الحل الوحيد لازوال الفوارق بين الطبقات وربط العامل بالعمل .

فالاشتراكية الصحيحة هى التى تهدف الى اعادة تنظيم الجهاز الاقتصادي والاجتماعى من اساسه وتوجهه نحو تحرير الفرد من استخدام كوسيلة لأفراض ليست نابعة من نفسه ومقيدته ، كما تهدف الى خلق نظام اجتماعى يشهد فيه التماسك البشرى وتزداد فيه القدرة على الانتاج . والاشتراكية الماركسية تقوم على أساس فرضين اثنين : اشتراكية وسائل الانتاج والتوزيع ، ومركزية الاقتصاد وتخطيطه ، ولم يشك ماركس والاشتراكيون الأوائل فى ان تحقيق هذه الأفراض يتبعه حتما التحرر الانسانى لجميع البشر من الحياة التى لا يعيشون فيها طبقا لحاجاتهم الطبيعية ، كما يتبعه انشاء مجتمع لا طبقى على أساس الأخوة والعدالة ، وكل مايلزم لهذا الانتقال هو - فى رأيهم - ان تظفر الطبقة العاملة بالسلطان السياسى ، اما بالقوة او بالانتخاب ، وأن تحول الصناعة الى النظام الاشتراكى وتقوم بتخطيط الاقتصاد ، غير أن التجربة قد دلت على أن الاقتصاد الاشتراكى المخطط - من الناحية الاقتصادية والبحث - يمكن أن يؤدي وظيفته بكفاءة ، ولكنه ليس البتة شرطا كافيا لخلق مجتمع حر أخوى لا يعيش فيه المرء تابعا لغيره بل سيدا لنفسه .

فالاشتراكية الماركسية التى تقوم على أساس إقتصادى بحث

لاؤدى الى المعانى الانسانية النبيلة - معانى المساواة والحرية والاخوة -
التي هي من الاهداف الاساسية فى حياة الانسان :

ولكى تتحقق هذه الاهداف ينبغى لنا الا ننظر الى الاشتراكية كما
طبقتها روسيا أو كما نفذها حزب العمال فى بريطانيا ، وينبغى لنا ان
ننظلم الى اشتراكية جديدة تتخلص من النظر المادى البحت الى حياة
الانسان وتهتم بمركز العامل الاجتماعى وبملاقاته الاجتماعية بغيره فى
المصنع وبزملائه فى العمل - وبالعامل نقصد كل من يعيش بعمله دون
كسب اضافى مصره استغلال الآخرين - وينبغى ان يكون الهدف من
الاشتراكية تنظيميا صناعيا يكون فيه كل شخص عاملا مساهما ايجابيا
مسئولا ، ويكون فيه العمل جذابا ذا معنى ، ولا يستخدم فيه رأس
المال للعمل . وإنما يستخدم العمل رأس المال . وأورد فيما يلى نصا
منقولاً من كتاب « معنى الحرية الصناعية » مؤلفه « كول » لى يعطى
للقارئ فكرة عامة عن المبادئ التى يتطوّل عليها التفكير الاشتراكي
الحديث الذى يكاد يجمع عليه اليوم كل باحث اشتراكي .

« ان الاصرار القديم على ضرورة الحرية صحيح فى اساسه ، يند
ان هذا الاصرار قد تلاشى اليوم لانه كان ينبعث من الراى القائل بان
الحرية تتحقق بتحقيق الحكم الذاتى من الناحية السياسية، ولكن الصورة
الذهنية الجديدة عن الحرية أوسع من ذلك مدى ، انها تشمل النظر
الى الانسان لا بوصفه مواطنا فى دولة حرة فحسب ، ولكن بوصفه كذلك
شريكا فى النظام الصناعى ، ان المصلح البيروقراطى ، عندما يوجه كل
اهتمامه الى الجانب المادى من الحياة وحده ، إنما يعتقد فى مجتمع
يتألف من افراد كالات ، يتوافر لهم الطعام والماوى والملبس - ويعملون
قوة أكبر ، وهى الدولة .. أما هذا وأما الجوع والعبودية ، أن الحرية
الحقيقية ، وهى هدف الاشتراكية الجديدة ، تؤكد حرية العمل
والحصانة من الضغط الاقتصادى ، وذلك بمعاملة الانسان كأنسان .

« الحرية السياسية وحدها وهم فى الواقع ، ان الرجل الذى
يعيش فى خضوع اقتصادى ستة أيام - بل سبعة - فى الأسبوع
لا يتحرر لحدوث تأشيرة على تذكرة الانتخاب مرة كل خمس سنوات . وإذا
كان للحرية أى معنى عند الرجل العادى فلا بد ان يشمل هذا المعنى
الحرية الصناعية . والى ان ينظر الرجال الى انفسهم انشاء العمل
كاعضاء فى جماعة من العمال تحكم نفسها بنفسها ، فلا بد من بقائهم
الذلاء مهما يكن النظام السياسى الذى يعيشون فى ظله ولا يكفى زوال
العلاقة السيئة بين الأجير المستعبد وصاحب العمل المفرد .. ان الحكم
الذلائى فى الصناعات لا يتم الحرية السياسية فحسب ، بل يمهّد لها
كذلك .

« الانسان مكبل بالأغلال فى كل مكان ، وإن تحطم اغلاله حتى
يحسن أنه مما يحط من قدره أن يكون أسيرا سواء للفرد أو للدولة ، ان
مرض المدنية ليس هو الفقر المادى الذى يعانيه الكثيرون بمقدار ما هو
انهيار روح الحرية والثقة بالنفس ، ان الثورة التى سوف تحرر العالم
لن تنشأ عن الخير الذى يصيبه العامل من رفع مستواه المادى ، ولكنها

تنشأ عن ارادة الحرية ، لا بد ان يعمل الناس معا وهم على تمام الوعي بان كلا منهم يعتمد على الآخر وأنهم يعملون لأنفسهم ، ولا بد ان ينالوا حريتهم بالأصالة عن أنفسهم ، لا هبة تهبط عليهم من أعلى .

« فالأشتراكيون » اذن يجب ان يناشدوا العمال لا بقولهم « ان الفقر ممقوت . وعليكم ان تميئوا على رفع شأن الفقير » ولكن بقولهم « ليس الفقر الا دليلا على الاستعباد ، ولعلاجه ينبغي لكم ان تكفوا عن العمل لغيركم ، ويجب ان تثقوا في انفسكم » . وسيبقى رق استئجار الناس مادام هناك رجل - أو هيئة - سيد على الناس ، ويزول هذا الرق حينما يتعلم العمال أن يضعوا حريتهم فوق راحتهم ، يجب ان يصبح الرجل العادي اشتراكيا لا لكي يحصل على « حد ادنى من الحياة المتعدنة » ولكن لانه يشعر بالخجل من الرق الذي يخضع له هو وزملاؤه . ولانه مصمم على انهاء النظام الصناعى الذى يجعلهم عبيدا ارقاء .

« فما هى أولا طبيعة المثل الأعلى الذى يجب ان يهدف اليه العمل ، وما معنى « التحكم فى الصناعة » الذى يطالب به العمال ؟ يمكن تلخيص الاجابة عن هذين السؤالين فى كلمتين اثنتين « الادارة المباشرة » فان واجب ادارة العمل ادارة فعلية ينبغي ان يعهد به الى العمال المشتغلين بالعمل نفسه ، ويجب ان يكون للعمال نصيب من تنظيم الانتاج والتوزيع . التبادل ، يجب أن يظفروا بالحكم الذاتى فى الصناعة ، مع حق انتخاب موظفيهم ، ويجب ان يفهموا وان يديروا كل اجهزة الصناعة والتجارة المعقدة ، يجب ان يكونوا الوكلاء المفوضين من الجماعة فى الميدان الاقتصادى » .

ويقول اريك فروم فى كتابه « المجتمع السليم » :

« دلت التجارب العملية على أن اشتراك العامل فى توجيه العمل تزيد من حبه له وتضاعف من إنتاجه . وأن الترفيه عن العامل والاقبال من ساعات العمل لايجب العامل فى عمله بمقدار ما يحبه فيه اشتراكه فى ادارته . ان المرض النفسى والمال وقلة الانتاج لا تنشأ عن رقابة الناحية الفنية فى العمل ، وإنما تنشأ عن انفصال العامل نفسانيا عن مجموع ظروف العمل من الناحية الاجتماعية . وبمعزود ما تقل حدة الانفصال بأشراك العامل فى شيء له عنده معنى وله فيه صوت مسموع ، تتغير طريقة استجابته للعمل كلية ، بالرغم من أنه يؤدي نفس العمل من ناحية الفنية ..

« ولا يمكن أن يكون العامل مساهما فعلا مهتما مسئولوا الا اذا كان له اثر فى القرارات التى لها علاقة بظروف ما يخصه من عمل فى المشروع ، وظروف المشروع بآسره . ان شعور العامل بانقصاله نفسيا عن العمل - لا يمكن التقلب عليه الا اذا لم يكن مستخدما لرأس المال ، وأذا لم يكن خاضعا لأوامر تصدر له من أعلى . ولا يكون ذلك الا اذا أمسى شخصا مسئولوا يستخدم رأس المال . وليس المهم فى هذا الصدد ملكية أدوات الانتاج وحدها ، وإنما المهم هو المساهمة فى الادارة واصدار القرارات . والمشكلة هنا - كما هى الحال فى الميدان السياسى - هى تجنب خطر

الغرضي التي ينعدم فيها التخطيط المركزي والقيادة . ولا يتحتم أن يكون الخيار بين الإدارة المركزة المتسلطة وإدارة العمال المفككة التي لا تسير على خطة مرسومة . انما الحل الموفق هو اندماج المركزية باللامركزية في الإدارة معقولة . فتصدر القرارات من اعلى الى اسفل ، كما توجه من اسفل الى اعلى .

« ان مبدأ الإدارة المشتركة ومساهمة العمال معناه الجهد الشديد من حقوق الملكية . ان مالك المشروع - او مالكه - يجب أن يكون لهم الحق في نسبة معقولة من الربح لما لديهم من اسهم في رأس المال ، ولكن يجب ألا يكون لهم الحق في زيادة التآمر على الناس الذين يمكن لرأس المال هذا أن يستأجرهم . وينبغي لهم - على الأقل - أن يشركوا معهم في هذا الحق اولئك الذين يعملون في المشروع . وفيما يتعلق بالشركات الكبرى نجد في الواقع أن حملة الاسهم لا يباشرون فعلا حقوق ملكيتهم باصدار القرارات . وإذا ماشارك العمال حق اصدار القرارات مع الإدارة ، فإن الدور الفعلي الذي يلعبه حملة الاسهم لا يتغير تغيرا يذكر ، لانهم - على أية حال - لا يهتمون بالاشتراك مع الإدارة في التوجيه . ان اصدار قانون يحتم ادخال نظام الإدارة المشتركة معناه الحد من حقوق الملكية ، ولكنه لا يعنى البتة أي انقلاب ثوري في هذه الحقوق . ومن رجال الاقتصاد من يقترح تحديد الربح الذي يتناوله المساهمون على أن يوزع باقى الأرباح على العمال ، ومنهم من يقترح أن يشتري العمال نسبيا من الاسهم يكفل لهم اقلية الأصوات في الإدارة . وهناك اقتراح آخر مؤداه ان تشتري النقابات أسهما كافية في المشروعات التي تمثل هذه النقابات عمالها ، وذلك للسيطرة على إدارة هذه المشروعات . ومهما تكن الطريقة التي تتبع فهي طريقة تطويرية ، تنابع الاتجاهات في علاقات الملكية القائمة فعلا ، وهي وسيلة فقط لغاية معينة ، وتلك الغاية هي تمكين الناس من العمل من أجل هدف له معنى بطريقة لها هي أيضا معناها ، فلا يكونون مجرد حملة لسلعة - هي جهدهم البدني ومهارتهم - سلعة تشتري وتباع كأية سلعة أخرى .

« ويجب عند اشتراك العمال في إدارة العمل ألا تتكون لديهم عصبية تفسد الغرض من هذا الاشتراك . ويجب ألا يتكون لديهم احساس « الفريق » الذي يرى أن من واجبه ان يهزم خصمه . فهذا شعور اناني غير اجتماعي ...

« ونحن حين نؤكد ضرورة الإدارة المشتركة بدلا من الاكتفاء بالعمل على تعديل حقوق الملكية ، وتركيز اهتمامنا فيه وحده ، لانقصد ان قدرا معينا من التدخل المباشر للدولة واخضاعها لنظام الاشتراكية ليسه ضروريا .. »

الاشتراكية فى الميثاق

لعل استطعت فى الصفحات السابقة من هذا البحث أن أوسم للقارئ الخطوط العريضة لنظرية الاشتراكية وتطبيقاتها فى الاقتصاد والسياسة . وانتقل الآن الى الحديث عن الاشتراكية كما وردت فى الميثاق الوطنى الذى قدم مشروعه الرئيس جمال عبد الناصر للمؤتمر الوطنى فى شهر مايو من عام ١٩٦٢ .

وسيتبين للقارئ أن الرئيس فى مشروعه قد ألم بكل أهداف الاشتراكية ، ولم يتقيد فيها برأى بعينه أو بنظرية بدايتها . بل طبق الاشتراكية على مجتمعنا تطبيقا سليما ملهما ، مستوحيا تاريخنا وظروفنا .

ينص الميثاق فى الباب الأول منه على أن ثورتنا الأصلية التى اندلعت لهبها فى عام ١٩٥٢ « هى التى مكنت الشعب المصرى وهو يتجه بكل جهوده الى الانتاج أن يتأكد أولا من سيطرته الكاملة على كل أدوات الانتاج » .

« وفى نفس الوقت أيضا فإن الشعب المصرى إبان نضاله ضد الاستعمار ، كذلك إبان نضاله ضد محاولات الرأسمالية أن تستغل الاستقلال الوطنى لخدمة مصالحها تحت ضغط احتياجات التنمية فى نفس هذا الوقت فإن الشعب المصرى رفض دكتاتورية أى طبقة من الطبقات . وصمم على أن يكون تذيب الفوارق بين الطبقات هو طريقه إلى الديمقراطية الكاملة لجميع قوى الشعب العاملة . وفى نفس الوقت أيضا فإن الشعب المصرى تحت ظروف هذه المعارك الثورية . المنشأبة المتداخلة كان مصرا على أن يستخلص للمجتمع الجديد الذى يتطلع اليه علاقات اجتماعية جديدة تقوم عليها قيم أخلاقية جديدة وتعبّر عنها ثقافة وطنية جديدة .

« لقد عبر الشعب المصرى .. مراحل التطور بحوية وشباب مجتازا المسافة الشاسعة من رواسب مجتمع اقطاعى بدأ فيه عصر الرأسمالية الى المرحلة التى بدأ فيها التحول الاشتراكى بدون ارافة دماء » .

وهذا الانتقال من النظام الاقطاعى الذى كان يسيطر فيه رأس المال الى النظام الاشتراكى الذى يعمد الأرض الى زارعها ويجعل للعامل نصيبا فى ربح المصنع وفى إدارته ، لم يكن ليتم لولا أن أتاح الله لهذا البلد زعيما استطاع أن يدرك مطالب الشعب وأن يعبر عنها فى ثورة لم يكن منها مناص ، وأن يطبقها لصالح المجموع لا لصالح الأفراد .

فان عهدا طويلة من العذاب والامل بلورت في نهاية المطاف اهداف
النضال العربي ظاهرة واضحة ، صادقة في تعبيرها عن الضمير الوطنى
للأمة ، وهى .. الحرية .. والاشتراكية .. والوحدة .

بل ان طول المعاناة من أجل هذه الاهداف كاد يفصل مضمونها
ويرسم حدودها .

« لقد أصبحت الحرية الآن تعنى حرية الوطن .. وحرية المواطن .
وأصبحت الاشتراكية وسيلة وغاية . هى الكفاية والعدل » .
ولتحقيق هذه الحرية كان لابد من الثورة ، والعمل الثورى الصادق
طبقا للميثاق لا يمكن أن يكمل بغير سمتين أساسيتين :

اولاهما : شعبيته ..

وثانيتهما : تقدميته .

والاشتراكية هى الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملا تقدميا . فان
الاشتراكية هى كما ذكرنا اقامة مجتمع الكفاية والعدل .

ومن ثم فان الديمقراطية والاشتراكية تصبحان امتدادا واحدا
للعمل الثورى . واذا كانت الديمقراطية هى الحرية السياسية ، فان
الاشتراكية هى الحرية الاجتماعية ، ولا يمكن الفصل بين الاثنين .
انهما جناحا الحرية الحقيقية وبدونهما أو بدون أى منهما لا يستطيع
الحرية أن تحلق الى آفاق العدل المرتقى ..

ولا معنى للديمقراطية السياسية أو الحرية فى صورتها السياسية
من غير الديمقراطية الاقتصادية أو الحرية فى صورتها الاجتماعية .

ومن الحقائق البديهية التى لا تقبل الجدل أن النظام السياسى فى
بلد من البلدان ليس الا انعكاسا مباشرا للأوضاع الاقتصادية
السائدة فيه وتعبيرا دقيقا للمصالح المتحركة فى هذه الأوضاع
الاقتصادية .

فإذا كان الاقطاع هو القوة الاقتصادية التى تمسود بلدا من البلدان
فمن المحقق أن الحرية السياسية فى هذا البلد لا يمكن أن تكون غير
حرية الاقطاع . انه يتحكم فى المصالح الاقتصادية ويملى الشكل
السياسى للدولة ويفرضه خدمة لمصالحه .

وكذلك الحال عندما تكون القوة الاقتصادية لرأس المال
المستغل ..

وكان لابد لسيادة الاقطاع المتحالف مع رأس المال المستغل على
اقتصاديات الوطن أن تمكن لهما طبيعيا وحتميا من السيطرة على العمل
السياسى فيه وعلى أشكاله وعلى ضمان توجيهها لخدمة التحالف
بينهما على حساب الجماهير وأخضاع هذه الجماهير بالخدمة أو
بالأرهاب حتى تقبل أو تستسلم .

وإن فلكي تتحقق للجماهير حريتها لابد من تحول اقتصاديات البلاد من نظام الاقطاع ورأس المال الى النظام الاشتراكي . عندئذ تتحقق للوطن حريته السياسية وحريته الاجتماعية معا .

والحرية الاجتماعية طريقها الاشتراكية ، ولا يمكن أن تتحقق الا بفرصة متكافئة أمام كل مواطن في نصيب عادل من الثروة الوطنية .

وذلك لا يقتصر على مجرد إعادة توزيع الثروة الوطنية بين المواطنين . وإنما هو يتطلب أولا وقبل كل شيء توسيع قاعدة هذه الثروة الوطنية . بحيث تستطيع الوفاء بالحقوق المشروعة للجماهير الشعب العاملة . وذلك معناه أن الاشتراكية بدامتها من الكفاية والعدل هي طريق الحرية الاجتماعية .

والحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في مصر لاجراز التقدم لم يكن فرضا اختياريا وإنما كان حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال المريضة للجماهير كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم في النصف الثاني من القرن العشرين .

ومن النتائج المحققة للتطبيق الاشتراكي ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج ، ولا تستلزم هذه السيطرة تأمين كل وسائل الإنتاج ولا تلغى الملكية الخاصة ولا تمس حق الارث الشرعي المترتب عليها ، وإنما يمكن الوصول اليها بطريقتين :

اولهما - خلق قطاع عام وقادر يقود التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية .

ثانيهما - وجود قطاع خاص يشارك في التنمية في اطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال .

على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين مسيطرة عليهما معا . أن ذلك الحل الاشتراكي هو الطريق الوحيد الذي يمكن أن تتلاقى عليه جميع العناصر في عملية الإنتاج على قواعد علمية وإنسانية تقدر على مد المجتمع بجميع الطاقات التي يمكنه من أن يضع حياته من جديد وفق خطة مرسومة مدروسة وشاملة .

إن التخطيط الاشتراكي الكفء هو الطريقة الوحيدة التي تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية - المادية والطبيعية والبشرية - بطريقة علمية وعملية وإنسانية لكي تحقق الخير لمجموع الشعب وتوفر لهم حياة الرفاهية .

إنه الضمان لحسن استخدام الثروات الموجودة والكامنة والمحتملة ، ثم هو في الوقت ذاته ضمان توزيع الخدمات الأساسية باستمرار ورفع مستوى مايقدم منها بالفعل ومد هذه الخدمات الى المناطق التي افتقرت لها الأعمال والعجز نتيجة لطول الحرمان الذي فرضته اناثية الطبقات المتحكمة المستغلة على الشعب المناضل .

ويجب أن تقع على القطاع العام الذي يملكه الشعب بمجموعه الجزء الأكبر من الخطة ضمانا لحسن تنفيذها ولكي تعود فائدتها حتما على المجموع ، وقد كانت قوانين يولية ١٩٦١ محققة لكل هذه الاتجاهات ، فهذه القوانين بالعمل الاشتراكي العظيم الذي رسمته تعد بمثابة أكبر انتصار توصلت إليه قوة الدفع السوري في المجال الاقتصادي سواء في مجال الانتاج عموما أو في مجال الصناعة أو التجارة أو المال أو الحال. الفقارى ، أن هذه القوانين - امتدادا لمقدمات سبقتها - كانت جسرا عبره عملية التحول نحو الاشتراكية بنجاح منقطع النظير .

ان قوانين يولية المجيدة والطريقة الحاسمة التي تمت بها والجهود الموقفة الباسلة التي بذلها مئات الألوف من أبناء الشعب العاملين في المؤسسات التي انتقلت ملكيتها الى الشعب بهذه القوانين في الفترة الحرجة التي أعقبت عملية التحول الواسعة المدى قد مكنت من حفظ الكفاية الانتاجية لهذه المؤسسات ودعمها .

ومن المؤكد أن الاجراءات التي أعقبت قوانين يولية الاشتراكية قد حققت بنجاح عملية تصفية كانت محتمة وضرورية . ولقد تمت بعد ان يلدت محاولة الانقراض الرجعي على الثورة الاجتماعية عملية حاسمة لازالة رواسب عهود الاقطاع والرجعية والتحكم .

وما زالت الرجعية تحاول التسلل الى هذه الاهداف الشعبية محاولة أن تحط من شأنها وأن تصد تيارها الجارف ، فتلتصق بعمليات التأميم التي تمت صنوف الشوائب ، وتكيد لها من النقد امره .

وانه لمن الأمور البالغة الأهمية أن ندرك أن التأميم ليس الا انتقال اداة من أدوات الانتاج من مجال الملكية الخاصة الى مجال الملكية العامة للشعب .

والتأميم كذلك لا يؤدي الى خفض الإنتاج ، بل أن التجربة البتت قدرة القطاع العام على الوفاء بأكبر المسؤوليات وباعظم قدر من الكفاية سواء في تحقيق اهداف الانتاج أو في رفع مستواه النومي ، وحتى اذا وقعت خلال عملية التحول الكبيرة بعض الاخطاء فلا بد لنا أن ندرك أن الأيدي الجديدة التي انتقلت اليها المسؤولية في حاجة الى المرنان على تحمل مسؤولياتها . ولقد كان محتما على أي حال أن تنتقل المصالح الكبرى الوطنية الى الأيدي الوطنية حتى ان اضطرونا الى مواجهة صعوبات مؤقتة .

على ان الأهمية الكبرى المعلقة على دور القطاع العام لا يمكن أن تبنى وجود القطاع الخاص . إذ أن للقطاع الخاص دوره الفعال في خطة التنمية من أجل التقدم ، ولا بد له من الحماية التي تكفل له اداء دوره . والقطاع الخاص الآن مطالب بأن يجدد نفسه وبأن يشق طريقه طريقا من الجهد الخلاق لا يعتمد كما كان في الماضي على الاستغلال الطبقي .

الاشتراكية اذن - بعد هذا كله - حل يحتمه التاريخ . والتقدم

بالطريق الاشتراكي هو تعميق للقوائم التي تستند اليها الديمقراطية
السليمة وهي ديمقراطية كل الشعب .

ان صنع التقدم بالطريق الرأسمالي حتى وان تصورنا امكان حدوده
فى مثل الظروف العالية القائمة الآن لايمكن من الناحية السياسية الا
ان يؤكد الحكم للطبقة المالكة للمصالح والمحكرة لها .

ان عائد الضل فى مثل هذا التصور يعود كله الى قلة من الناس
يفيض المال لديهم للدرجة أن تبده فى ألوان من الترف الاستهلاكي
يتحدى حرمان المجموع .

ان ذلك معناه زيادة حدة الصراع الطبقي والقضاء على كل امل فى
التطور الديمقراطي .

لكن الطريق الاشتراكي بما يتيح من فرص لحل الصراع الطبقي
سلميا وبما يتيح من امكانية تلويب الفوارق بين الطبقات يوزع عائد
العمل على كل الشعب طبقا لمبدأ تكافؤ الفرص .

ان الطريق الاشتراكي بذلك يفتح الباب للتطور الحتمى سياسيا
من حكم دكتاتورية الاقطاع المتحالف مع رأس المال الى حكم الديمقراطية
المثلة لحقوق الشعب العامل وآماله .

ان تحرير الانسان سياسيا لايمكن ان يتحقق الا بانهاء كل قيد
للاستغلال بحريته

ان الاشتراكية مع الديمقراطية هما جناحا الحرية وبهما معانستطيع
ان نلحق الى الآفاق العالية التى تتطلع اليها جماهير الشعب .

هذه هي الاشتراكية عامة كما رسمها الميثاق : وطبقا للميثاق فان
التطبيق العربى للاشتراكية فى مجال الزراعة لا يؤمن بتأميم الأرض
وتحويلها الى مجال الملكية العامة .

وانما هو يؤمن استنادا الى الدراسة والى التجربة بالملكية الفردية
للأرض فى حدود لا تسمح بالاقطاع .

وليست هذه النتيجة مجرد انسياق من حنين الفلاحين العاطفي
الطويل الى ملكية الأرض وانما الواقع أن هذه النتيجة نبتت من الظروف
الواقعية للمشكلة الزراعية فى مصر ، والتى اكدت قدرة الفلاح المبرى
على العمل الخلاق اذا متوافرت له الظروف الملائمة .

ان كفاية الفلاح المصرى على امتداد تاريخ طويل عميق باخبرات
المكتسبة من التجربة قد وصلت فى قدرتها على استغلال الأرض الى
حلمتقدم ، خصوصا اذا ما اتاحت له الفرصة للاستفادة من نتائج التقدم
العلمى للزراعة .

يضاف الى ذلك انه منذ عصور بعيدة فى التاريخ توصلت الزراعة
المصرية الى حلول اشتراكية صحيحة لاعقد مشاكلها وفى مقدمتها

الرى والصرف وهما فى مصر الآن ومنذ زمان طويل فى اطار الخدمات العامة .

من هنا فان الحلول الصحيحة لمشكلة الزراعة لا تكمن فى تحويل الارض الى الملكية العامة . . وانما هى تستلزم وجود الملكية الفردية للارض وتوزيع نطاق هذه الملكية باناحة الحق فيها لأكبر عدد من الأجراء مع تدميم هذه الملكية بالتعاون الزراعى على امتداد مراحل عملية الإنتاج فى الزراعة من بدايتها الى نهايتها فكان الهدف من قوانين الإصلاح الزراعى التى صدرت سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦١ هو زيادة عدد الملاك .

وهكذا نرى ان الاشتراكية قد طبقت على الزراعة فى مصر كما طبقت فى ميدان الصناعة طبقا لتاريخ البلاد وظروفها ، كما اننا وازنت موازنة دقيقة بين القطاعين العام والخاص مع سيطرة الشعب على القطاعين معا . وكفلت لأفراد الشعب تكافؤ الفرصة وهو التعبير عن الحرية الاجتماعية ، وذلك بتحديدده فى حقوق أساسية لكل مواطن ينبغى تكريس الجهد لتحقيقها .

اولها - حق كل مواطن فى الرعاية الصحية بحيث لا تصبح هذه الرعاية علاجا ودواء مجرد سلعة تباع وتشترى ، وانما تصبح حقا مكفولا غير مشروط بشئ مادي . ولا بد أن تكون هذه الرعاية فى متناول كل مواطن فى كل ركن من الوطن ، فى ظروف ميسرة وقادرة على الخدمة ولا بد من التوسع فى التأمين الصحى حتى يظل بحمايته كل جوع المواطنيين .

ثانيها - حق كل مواطن فى العلم بقدر ما يتحمل استعداداه ومواهبه . ان العلم طريق تعزيز الحرية الانسانية وتكريمها . كذلك فان العلم هو الطاقة القادرة على تجديد شباب العمل الوطنى وإضافة أفكار جديدة اليه كل يوم ، ومناصر قائدة جديدة فى ميادينته المختلفة .

ثالثها - حق كل مواطن فى عمل يتناسب مع كفايته واستعداداه ومع العلم الذى حصل عليه . أن العمل - فضلا عن أهميته الاقتصادية فى حياة الانسان - تأكيد للوجود الانسانى ذاته .

ومن المحتم فى هذا المجال أن يكون هناك حد ادنى للأجور يكفله القانون ، كما أن هناك بحكم العدل حدا اعلى للدخول تتكفل به الضرائب .

رابعا : أن التأمينات ضد الشيخوخة وضد المرض لابد من توسيع نطاقها بحيث تصبح مظلة واقية للذين ادوا دورهم فى النضال الوطنى وجاء الوقت الذى يجب أن يضمّنوا فيه حقهم فى الراحة المكفولة بالضمان .

كما أن الطفولة هى صانعة المستقبل ، ومن واجب الاجيال العاملة أن توفر لها كل ما يمكن لها من تحمل مسؤولية القيادة بنجاح .

وكذلك المرأة لابد أن تتساوى بالرجل ، ولا بد أن تسقط بقايا الاغلال التي تموق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وإيجابية في صنع الحياة .

ومن التطبيقات الاشتراكية في المجتمع العربي أيضا حماية الأسرة ، وإقامة قيم أخلاقية جديدة لا تؤثر عليها القوى الضاغطة المختلفة من الملل التي عانى منها مجتمعنا زمنا طويلا . ولا بد لهذه القيم أن تعكس نفسها في ثقافة وطنية حرة تفجر ينبوع الاحساس بالجمال في حياة الإنسان الفرد الحر .

ومن التطبيق العربي للاشتراكية تقديس حرية العقيدة الدينية في حياتنا الجديدة الحرة . فان القيم الروحية الخالدة النابعة من الأدب ان قادرة على هداية الإنسان ، وعلى أضواء حياته بنور الإيمان ، وعلى منحه طاقات لا حدود لها من أجل الخير والحق والمحبة .

كذلك لابد أن يستقر في اذهاننا أن القانون في المجتمع الحر خادم للحرية وليس سييفا مصلتا عليها .

ولا بد أيضا أن يستقر في ادراكنا انه لاجرية للفرد بغير تحريره أولا من برائن الاستغلال . فذلك هو الأساس الذي يجعل الحرية الاجتماعية مدخلا الى الحرية السياسية بل هو مدخلها الوحيد .

ان القضاء على الاستغلال والتمكين للحق الطبيعي في الفرصة المتكافئة وتدوين الفوارق بين الطبقات وإنهاء سيطرة الطبقة الواحدة ومن ثم إزالة التصادم الطبقي الذي يهدد الحرية الفردية للإنسان المواطن بل يهدد الحرية الكاملة للوطن كله بأن يفتح من الثغرات في صفوف الشعب ما يتيح الفرصة للأخطار الخارجية المترتبة بالوطن تريد ان تجر الى ميادين الحرب الباردة وتجعل أرضها مسرحا لها وتجعل من شعبه وقودا للنار .

ان إزالة التصادم الطبقي الناشئ عن المصالح التي لا يمكن أن تتلاقى على الإطلاق بين الذين فرضوا الاستغلال وبين الذين اعتصرهم الاستغلال في المجتمع القديم لا يمكن أن يحقق تدوين الفوارق مرة واحدة ولا يمكن أن يفتح الباب للحرية الاجتماعية والديمقراطية السليمة بين يوم وليلة .

ولكن إزالة هذا التصادم بإزالة الطبقة التي فرضت الاستغلال يولر امكانية السعي الى تدوين الفوارق بين الطبقات سلميا ، ويفتح أوسع الأبواب للتبادل الديمقراطي الذي يقترب بالمجتمع كله من عصر الحرية الحقيقية .

لقد كان ذلك هو أحد الأهداف الاجتماعية العظيمة التي سعت اليها قوانين يولية ووجهت من أجله غريتها الهائلة الى مراكز الاستغلال والاحتكار .

ان هذا العمل الثوري العظيم جيل امكانية الديمقراطية السليمة امرا قابلا للتحقيق لأول مرة في مصر .

ومن التطبيقات الاشتراكية ايضا حرية الكلمة وسيادة القانون ،
وحرية الصحافة .

ولا بد لحماية هذه الحريات جميعا من دعم القوات المسلحة ، لكي
تكون بمثابة الدرع للوطن ضد الأخطار الخارجية وكل محاولة رجعية
استعمارية تريد أن تمنع الشعب من الوصول الى أمانيه الكبرى .

هذه هي المبادئ الاشتراكية السليمة وبعض تطبيقاتها على مجتمعنا
العربي . فهي اشتراكية عربية محض ، لا هي شرقية ولا غربية ، انما
هي اشتراكية نابعة من بيئتنا ومن تاريخنا .

هذا هو الطريق الى الحرية والديمقراطية السليمة .

هذه صورة الحياة السعيدة كما رسمها في الميثاق زعيم العروبة
المخلص الملمم الرئيس جمال عبد الناصر في مؤتمر القوى الشعبية الذي
انعقد في القاهرة في شهر مايو من عام ١٩٦٢ .

ومن واجبا بعد ما أصبح هذا الميثاق وليقة وطنية كبرى ، ان نلتزم
به جميعا ، فنعتدي بمبادئه السامية في كل مانفكر فيه . وفي كل عمل
نؤديه لصالح هذا الوطن .

والله ولي التوفيق .

الانسان والمجتمع

بقلم

الدكتور محمود مختار الجوهري

التخطيط والإنتاج

انجبت سياسة الثورة في ميدان الإنتاج الى تعبئة جميع الموارد الطبيعية والبشرية وتوجيهها لتحقيق أهدافه ، فعملت على زيادة حجم الإنتاج وتنويعه لمواجهة الزيادة في عدد السكان ، وإقامة نظام اقتصادي متوازن لا يتعرض للهزات الاقتصادية الخارجية ، ولا يكون أيضا شديد الحساسية لموامل التغير في بعض أوجه النشاط الاقتصادي الداخلي ، ولقد شمل نشاط الدولة في هذه الناحية ادخال الصناعة الثقيلة والاهتمام بتوليد القوة المحركة والتنقيب عن البترول وتنمية الصناعات والتوسع الرأسي والأفقى في الإنتاج الزراعي .

ولا شك أن الشعب الواسع الذي عانى طويلا من المشاكل الموروثة من عهود الاستعمار والاستغلال ومشاكل الاقتصاد المتخلف والإنتاج القليل والدخل المنخفض البطالة البغيضة والتواكل المقوت ، ليشعر اليوم بأن الدولة بكل مرافقها وإمكاناتها وسلطاتها إنما تعمل على إبعاده وتحقيق أكبر قدر من الرفاهية والرخاء له دون تمييز أو تفرقة .

خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

وكان الحل الوحيد للوصول الى الحل السليم لمشكلتنا الاقتصادية والاجتماعية هو خطة التنمية الاقتصادية لمضاعفة الدخل في عشر سنوات لذلك صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٣٢٧/١٩٦٠ ب اعتماد الخطة تطبيقا لنص الدستور الذي يقضى بتنظيم الاقتصاد القومي وفقا لمخطط مرسومة ترامي فيها مبادئ العدالة الاجتماعية ، وقد تم اعداد الخطة على أن يتم تنفيذها على مرحلتين ، وبدا تنفيذ المرحلة الأولى منها « ١٩٦٠/١٩٦١ - ١٩٦٤/١٩٦٥ » .

وقد تم توزيع جملة الاستثمارات بين القطاعات الرئيسية على الوجه الآتي (١) :

وجهاز التخطيط الذي أخرج هذه الخطة ، وضعت نواته في عام ١٩٥٥ ، ومن يومها وهو يعمل في برامج التدريب والامداد للحسابات القومية وتقديرات الدخل القومي والتنبؤ بالنمو السكاني وقوة العمل ،

(١) من خطاب للسيد عبد اللطيف محمود البغدادي في المؤتمر العام للاتحاد القومي عام ١٩٦٠ .

القطاع	ما يفحصه من نسبة استثماراته « الاستثمار الى جملة مليون جنيه » الاستثمارات
الزراعة والرى والصرف والسد العالي الكهرباء والصناعة النقل والمواصلات والتخزين « هاملا قناة السويس »	٣٩٢.٠ ٢٣.١٪ ٥٧٨.٧ ٣٤.١٪ ٢٧١.٨ ١٦.١٪
الاسكان المرافق العامة الخدمات التغير فى المخزون المجموع	١٧٤.٦ ١٠.٣٪ ٤٨٨ ٩.٢٪ ١١١.٠ ٦.٥٪ ١٢٠.٠ ٧.٠٪ ١٦٩.٦ ١٠٠.٠٪

تم اعيد تنظيم الجهاز فى عام ١٩٥٧ على احدث الاسس العلمية السليمة (١) .

ان اتباع اسلوب التخطيط يجنبنا التقلبات فى اقتصادنا القومى ، والتاريخ الاقتصادى يشير الى ان الدول المتبعة لاسلوب التخطيط اقل تعرضا للتقلبات الاقتصادية والازمات من الدول التى لا تنهج هذا النهج ، وليست المشاكل الاقتصادية وحدها هى التى تحتّم علينا اللجوء الى التخطيط فهناك ايضا الاعتبارات الاجتماعية .

وقد سمت الثورة الى تعليم اقتصاد سليم مستمر يقف صامدا متينا امام أى عوامل خارجية طبيعية كانت او غير طبيعية ، الامر الذى ادى الى التفكير فى كثير من المشروعات التى ترمى الى زيادة الانتاج باستغلال الطاقات المعطلة ، وتركيب طاقات انتاجية جديدة فى قطاعات الرى والزراعة والصناعة والنقل وغيرها من أوجه النشاط الاقتصادى ، وكان الحل الوحيد لتنظيم هذه المشروعات ، هو خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى امر الرئيس جمال عبد الناصر بتنفيذها فى نوفمبر عام ١٩٥٨ .

وتعتبر هذه الخطة القومية تعبيراً صادقا عن الاجراءات التى اتخذتها الثورة لتحقيق للشعب التقدم الاقتصادى والتطوير الاجتماعى فى اطار الفلسفة القومية وسعيها الى اقامة المجتمع الديمقراطى الاشتراكى التعاونى الذى نصبو اليه .

وتتلخص عناصرها فى الآتى :

أولا - الانتاج القومى ، وهو القاعدة الرئيسية التى تستمد منها الخطة عناصر حياتها وأندفاعها الى الامام نحو اهدافها ، ومكونات هذا

(١) من خطاب للسيد عبد اللطيف محمود البغدادى فى المؤتمر العام للاتحاد القومى عام ١٩٦٠ .

الإنتاج ، من سلع وخدمات متنوعة ، وتكاليف هذا الإنتاج وتصريفه
فى الداخل والخارج وأهداف الخطة فى كل هذه النواحي .

ثانيا - الدخل ، وهو ما يفيض للمجتمع من الإنتاج بعد استئصال
مستلزماته التى يبذلها المجتمع فى سبيل الحصول عليه ، ومدى توافر
هذه المستلزمات .

ثالثا - الاستهلاك وهو ما يستهلكه المجتمع من دخله وتطور هذا
الاستهلاك أثناء الخطة ونمطه الذى يساهم فى تحقيق الهدف .

رابعا - الادخار ، وهو ما يفيض من الدخل بعد ما ينفق فى الاستهلاك .
خامسا - الاستثمار ، وهو استعمال المدخرات فى مشاريع
التنمية .

سادسا - العمالة ، وتحتل مكانا بارزا فى أهداف الخطة، وإنتاجية
العامل وسائل رفعا تحقيقا للتنمية .

عموما لقد تطور جهازنا التخطيطى تطورا عظيما ، وأصبح قادرا
على النهوض بالمسئوليات الجسام الملقاة عليه فى هذه المرحلة الهامة من
تاريخنا ، وقد أمكن تدعيمه بالخبراء ، الى جانب معهد للتخطيط فى
أعلى مستوى .

التخطيط والميثاق :

ان الهدف الذى وضعناه لانفسنا فى نطاق الإنتاج ، يضعنا أمام
نوع من التحدى يجب علينا مواجهته ، والتغلب عليه ، اننا نريد زيادة
الإنتاج بمعدل يحقق أعلى قدر ممكن من الرفاهية لشعبنا الذى يتزايد
تزايدا كبيرا ، ولكى يزيد الإنتاج ، لابد ان نزيد دائما من الادخار ،
ونقييد الاستهلاك حتى نستطيع عن طريق زيادة الادخار التوسع فى
الاستثمارات اللازمة لزيادة الإنتاج ، ولكننا فى الوقت نفسه ، نهدف
الى زيادة رفاهية الشعب من طريق زيادة استهلاك السلع المادية ،
والتوسع فى الخدمات ، ان هذا الهدف الأخير قد يتعارض مع هدفنا
فى زيادة المدخرات ، ومن هنا ينشأ التحدى الذى يجب علينا
مواجهته .

المعادلة الصعبة والتحدى :

يقول الميثاق فى الباب السادس تحت عنوان « فى حتمية الحل
الأشتراكى » ان مواجهة التحدى لا يمكن ان تتم الا بثلاثة شروط
هى :

- ١ - تجميع المدخرات الوطنية .
- ٢ - وضخ كل خبرات العلم الحديث فى خدمة استثمار هذه
المدخرات .

٣ - وضع تخطيط شامل لعملية الإنتاج .

والتخطيط ينبغي أن يكون عملية خلق علمي منظم يجيب على جميع التحديات التي تواجه مجتمعنا ، فهو ليس مجرد عملية حساب الممكن ولكنه عملية تحقيق الأمل .

ومن ثم فإن التخطيط في مجتمعنا مطالب بأن يجد حلا للمعادلة الصعبة التي يكمن في حلها نجاح العمل الوطنى ماديا وإنسانيا ، هذه المعادلة هي :

كيف يمكن أن نزيد الإنتاج ؟

وفى الوقت نفسه نزيد الاستهلاك فى السلع والخدمات .

هذا مع استمرار التزايد فى المدخرات من أجل الاستثمارات الجديدة .

هذه المعادلة الصعبة ذات الشعب الثلاث الحيوية ، تتطلب إيجاد تنظيم ذى كفاءة عالية ، وقدرة تستطيع تعبئة القوى المنتجة ورفع كفاءتها ماديا وفكريا وربطها بعملية الإنتاج .

ان هذا التنظيم مطالب بأن يدرك أن غاية الإنتاج هي توسيع نطاق الخدمات ، وأن الخدمات بدورها قوة دافعة لمجالات الإنتاج ، وأن الصلة بين الإنتاج والخدمات وسرعتها وسهولة جريانها يصنع دورة دموية صحية لحياة الشعب ، ولحياة كل انسان فيه .

ان هذا التنظيم لا بد له أن يعتمد على مركزية فى التخطيط ، وعلى لا مركزية فى التنفيذ ، تكفل وضع برامج الخطة فى يد كل جموع الشعب وأفراده .

اننا نؤمن بما بينه « الميثاق » من دور التخطيط فى تحقيق الكفاية بزيادة الإنتاج ، فهو الذى سيضع البرامج لبلوغ هدف اشتراكيتهما الثاني ، وهو عدالة التوزيع ، عدالة توزيع الثروة والدخل ، وعدالة توزيع السلع والخدمات بين المناطق المختلفة .

ان التخطيط الذى سيحقق لنا ذلك كله ، هو التخطيط العلمى الذى يعتمد على حصر دقيق للموارد الوطنية ، وعلى مجهود عميق لتوزيعها بين أفضل الاستخدامات الممكنة ، وعلى تنسيق دقيق بين الاستخدامات المتعددة .

ان التخطيط على مستوى الجمهورية لا بد ، بطبيعته ، أن يكون مركزيا ، وان كان من الواجب أن يستهدى التخطيط المركزى بدراسات وخطط أولية تقوم بها السلطات المحلية .

ان هذه السلطات أقدر على حصر مواردها ومعرفه امكانياتها ، ويقتضى تحقيق الكفاية فى التنفيذ ان يترك امره للأجهزة اللامركزية وخاصة الأجهزة المحلية ، لأنها بحكم وجودها فى مناطق التنفيذ ، أقدر على سرعة العمل ومرونة الحركة (١) .

(١) تقرير الميثاق - النص الرسمى ص ٧٢ .

التمويل والإنتاج :

إن القيام بالتنمية الاقتصادية يتوقف على ما يمكن أن نضمنه لها من وسائل التمويل الوطنية والأجنبية ، كما يجب أن نتأكد في وضوح أن المدخرات القومية التي يقوم الشعب بتكوينها هي المصدر الأساسي للقيام بالاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية .

إن عملية الادخار بما تتطلبه من تضحيات في الحاضر ، تفتح الباب واسعا أمام مستقبل تسوده الرفاهية والرخاء ، وعلى الشعب في سبيل ضمان هذا المستقبل ، أن يتوسع بكل طاقاته في توجيه المدخرات إلى عمليات التمويل ، وعلينا بصفة خاصة ، أن نعمل على تنمية المدخرات الصغيرة ليشعر كل فرد أنه يشارك في زيادة الإنتاج .

إن علينا أن نعمل على زيادة الصادرات حتى توفر العملات الأجنبية الضرورية للتنمية .

لقد كان من أهم الأسس التي وضعت لضمان حسن سير عملية الإنتاج في طريقها المحدود ، أن تكون المصارف في إطار الملكية العامة للشعب كما جاء « بالميثاق » ، فإن المال وظيفته وطنية لا تترك للمضاربة أو المفامرة ، كذلك فإن شركات التأمين لابد أن تكون في إطار الملكية العامة نفسها ، صيانة لجزء كبير من المدخرات الوطنية ، وضمانا لحسن توجيهها والحفاظ عليها .

على أنه ليس هناك ما يمنع من أن نستفيد من المعونات الفنية والقروض الأجنبية ، على أن تكون جميعها غير مشروطة ، وقد حدد « الميثاق » في الباب السابع « الإنتاج والمجتمع » الأولويات التي وضعت لذلك والتي يقبلها التطوير الوطني ، ويمكن أجمالها في الآتي :

١ - قبول كل المعونات الأجنبية غير المشروطة التي تساعد على تحقيق أهداف التطوير الوطني ، ونحن نقبلها بكل العرفان الصادق لمقدميها مهما كانت الوابن اعلامهم .

٢ - قبول كل القروض غير المشروطة التي نستطيع أن نفى بها دون منت أو ارهاق فالقروض بالتجربة طريقة واضحة في حدودها ، وننتهي مشكلتها تماما بعد سدادها وسداد الفوائد المستحقة عليها .

٣ - قبول اشتراك رأس المال الاجنبي في اوجه النشاط الوطني كمشثمر ، على أن يكون ذلك في العمليات الضرورية ، خصوصا تلك التي تقتضى خبرات جديدة يصعب توفرها في المجال الوطني .

السياحة والتمويل :

إن هدفنا لتحقيق الزيادة في الدخل القومى يمكن تحقيقه من الزايا الكثيرة التي وهبها الله لبلادنا ، والتي تجعلها من أهم المناطق السياحية في العالم . خاصة إذا لاحظنا أن مستوى الأسعار عندنا أقل من مستويات الأسعار في العالم طبقا لما تعلنه تقارير الأمم المتحدة ، ولكي نشجع

السياحة لابد من توفير كل السبل التي تجذب السائح وتيسر دخوله وأقامته .

وانا التقدر كل التقدير الجهود التي بذلتها الدولة في الآونة الأخيرة لتشجيع السياحة عندنا وتأمل أن تستمر هذه الجهود حتى تصل السياحة الى ما يجب أن تكون عليه كمصدر لجزء هام من الدخل القومي والنقد الاجنبي معا .

لقد رسم « الميثاق » في الباب الثامن « مع التطبيق الاشتراكي ومشاكله » الدور الاساسي للتخطيط في عملية الانتاج في الكلمات الآتية :

« أن العمل الوطني المنظم ، القائم على التخطيط العلمي ، هو طريق الغد ، أن العمل الوطني على اساس الخطة لابد أن يكون محددا أمام أجهزة الانتاج على جميع مستوياتها ، بل أن مسئولية كل فرد في هذا العمل يجب أن تكون واضحة أمامه ، حتى يستطيع أن يعرف في أي وقت من الأوقات مكانه في العمل الوطني .

أن ذلك يقتضي أن تتحول الخطة الشاملة في أهدافها الاقتصادية والاجتماعية الى برامج تفصيلية تكون في متناول يد أجهزة الانتاج ، أن ذلك يقتضي ربط الانتاج كما ونوعا بحدود زمنية تلزم بها القوى المنتجة ، على أن تتم العملية كلها في اطار الاستثمارات المخصصة .

أن الكم والنوع في عملية الانتاج لا يمكن فصلهما من حساب الزمن وحساب التكلفة ، والا فالت توازن الحيوي لعملية الانتاج وتعرضت للاخطار ، والامر كذلك في برامج الخدمات .

أن وحي كل مواطن بمسئوليته المحددة في الخطة الشاملة ، كذلك ادراكه المحدد لحقوقه المؤكدة من نجاحها ، فضلا عن كونه توزيعا للمسئولية على نطاق الامة كلها ، بما يبرز احتمالات الوصول الى الاهداف ، هو في الوقت ذاته عملية انتقال ثورية بمعنى العمل الوطني من العموميات الشائعة المبهمة والغامضة الى وضوح ذهني وعملي يربط الانسان الفرد في نضاله اليومي بحركة المجتمع كلها ، ويشده في اتجاه التاريخ ، كما انه يوجه به حركة التاريخ في اللحظة نفسها .

أن فلسفة العمل الوطني يجب أن تصل الى جميع العاملين في الوطن في جميع المجالات ، بل يجب أن تصل اليهم بالطريقة الأكثر ملاءمة بالنسبة لكل منهم ، أن ذلك يكفل دائما أن يكون الفكر على اتصال بالتجربة ، وأن يكون الرأي النظري على اتصال بالتطبيق التجريبي .

أن التخطيط على هذا النحو الذي أوضحناه ، يعمل دائما في خدمة الانتاج ، يرسم له الطريق ، ويمالج مشكلاته ويوجد لها الحلول السليمة التي تحقق له الكفاية لخدمة المجتمع ولتحقيق سعادته ولتأمين الرفاهية وتوفيرها لكل فرد فيه .

اشتراكيتنا والانتاج

لقد فرضت الاشتراكية نفسها حلا حتميا لجميع مشكلاتنا الاجتماعية والسياسية ، لانها نابعة من قيمنا الروحية والدينية والخلقية ، متلائمة مع بيئتنا وطروفتنا الاجتماعية ، مبررة عن الآمال الملحة للجماعير في ضرورة التخلص من رواسب الماضي بما لاقتضيه فيه من استغلال وسيطرة وحرمان .

ان الاشتراكية هي وحدها القادرة على تحقيق مجتمع الكفاية والعدل، انها بما تضمنته من سيطرة الشعب على جميع أدوات الانتاج تتيح الفرصة امامه لاستخدام كل هذه الأدوات ، في سبيل زيادة الدخل وعدالة التوزيع بين المواطنين .

لقد تميز التطبيق الاشتراكي في بلادنا بميزات عدة خلقت منه نموذجا عربيا له طابعه الخاص ، واعتمدت اشتراكيتنا على وسائل عدة لتحقيق هدفها من الكفاية والعدل ، ومن هذه الوسائل حددت خصائصها ومقوماتها ، وقد تمثلت هذه الوسائل في الآتي :

- ١ - توسيع قاعدة الملكية الفردية في الزراعة
- ٢ - خلق قطاع عام كبير .
- ٣ - احترام العمل وحمايته .
- ٤ - الحل السلمي للمتناقضات الطبقية .
- ٥ - الاعتماد على التعاون في مجال الاستهلاك والانتاج .
- ٦ - اقامة مجتمع الرفاهية لتيسير الخدمات للشعب .

والانتاج بالنسبة للاشتراكية جناحها الايمن ، فهو الذي سيحقق لها هدفها الاول وهو الكفاية ، وهي تقتضي توجيه كل طاقات الامة الى الانتاج في جميع نواحيه (١) ، وعندما يعود اثر هذا الانتاج على المواطنين جميعا دون تمييز يتحقق الهدف الثاني وهو العدل .

التطبيق الاشتراكي في بلادنا :

لقد انتهى التطبيق الاشتراكي في بلادنا الى اقامة اشتراكية عربية متميزة فهي تؤمن بالله وبرسالاته وبالقيم الدينية والخلقية :

(١) الثورة الاجتماعية واليثاق للدكتور محمود محمد الجوهري
ص ٩٧ .

وهي تؤمن بالجماعة ، وتقدم مصالحها على كل اعتبار آخر ، ولكنها في الوقت نفسه تحترم كرامة الإنسانية وحرية الفرد .

وهي ، اذ تسمى لتحقيق الكفاية ، لا تضحي بالجيل الحاضر في سبيل رفاهية الأجيال القادمة ، وإنما تقيم التوازن بين تفضيلات الأجيال المتلاحقة .

وهي تؤمن بالملكية الفردية غير المستغلة ، وبحق الارث الشرعي ، وبالمبادرة الفردية الخلاقة التي لا تنحرف عن المصلحة العامة ، وهي في هذا تختلف عن الاشتراكية التي تلغي الملكية الفردية لوسائل الانتاج الغاء تاما .

وهي تؤمن بوحدة الشعب وسيادته ، فلا تسمع بدكتاتورية أية طبقة او سيطرتها ، وإنما تعمل على تدوير الفوارق بين الطبقات .

وهي تؤمن بحل المناقضات الطبقة حلا سلميا ، فننكر العنف وسيلة لحل هذه المناقضات .

وهي في اسلوب عملها اشتراكية علمية ، تعتمد في تحقيق الكفاية والعدل على الامس العلمية ، وعلى كل ما وصل اليه العلم الحديث من نتائج .

هذا هو الطريق الاشتراكي الذي سلكناه ، له خصائصه ومميزاته الدائية .

ان الشيوعية ليست اذن هي البديل الوحيد للطريق الراسمالي . لقد حتمت علينا ظروفنا وقيمنا ومبادئنا سلوك طريق يختلف عن الطريقين الآخرين معا .

هذه هي سمات اشتراكيتنا العربية (١) .

الحل لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي :

يقول « الميثاق » في الباب السادس ان الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في مصر ، وضولا ثوريا (٢) الى التقدم لم يكن افتراضا قائما على الانتقاء الاختياري ، وإنما كان الحل الاشتراكي حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال المريضة للجمهير ، كما فرضتها الطبيعة الخفية للعالم في النصف الاخير من القرن العشرين .

ان العمل من أجل زيادة قاعدة الثروة الوطنية لا يمكن ان يترك لعفوية رأس المال المستغل ونزعاته الجامحة .

كذلك فان إعادة توزيع فائض العمل الوطني على اساس من العدل ، لا يمكن ان يتم بالتطوع القائم على حسن النية مهما صدقت .

(١) تقرير الميثاق النص الرسمي ص (٧١) .
(٢) يريد أن يقول « من أجل الوصول الثوري » .

ان ذلك يضع نتيجة محققة امام ارادة الثورة الوطنية لا يمكن بغير الوصول اليها ان تحقق أهدافها ، وهذه النتيجة هي ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة محددة .

ان هذا الحل الاشتراكي هو المخرج الوحيد الى التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وهو طريق الديمقراطية بكل أشكالها السياسية والاجتماعية

ان سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج لا تستلزم تأميم كل وسائل الانتاج ، ولا تلغى الملكية الخاصة ، ولا تمس حق الارث الشرعي المترتب عليها ، وانما يمكن الوصول اليها بطريقتين :

الاول - خلق قطاع عام قادر على ان يقود التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية .

الثاني - وجود قطاع خاص يشارك في التنمية في اطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال ، على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين المسيطرة عليهما معا .

ان ذلك الحل الاشتراكي ، هو الطريق الوحيد الذي يمكن ان تتلاقى عليه جميع العناصر في عملية الانتاج على قواعد علمية وانسانية تقدم على مد المجتمع بجميع الطبقات التي يمكنه من ان يصنع حيلاته من جديد ولحق خطة مرسومة مدروسة وشاملة .

» ان قوانين يوليو سنة ١٩٦١ بالعمل الاشتراكي العظيم الذي حققته - تعد بمثابة أكبر انتصار توصلت اليه قوة الدفع الثوري في المجال الاقتصادي .

ان هذه القوانين - امتدادا لقدمات سبقتها - كانت جسرا عبرته عملية التحول نحو الاشتراكية بنجاح منقطع النظير .

ان هذه المرحلة الثورية الحاسمة ما كان يمكن اتمامها بالكفاية التي تمت بها ، وبالجو السلمي الذي تحققت فيه لولا قوة ايمان الشعب ولولا وعيه ولولا استجماعه لكل قواه في مواجهة حاسمة من الرجعية استطاع فيها ان يقتحم عليها جميع مواقمها المنيعه ، ويؤكد سيادته على قدرات الثورة في بلاده .

ان قوانين يوليو المجيدة ، والطريقة الحاسمة التي تمت بها ، والجهود الموفقة الشجاعة التي بذلها مئات الألوف من أبناء الشعب المسلمين في المؤسسات التي انتقلت ملكيتها الى الشعب بهذه القوانين في الفترة الحرجة التي اعقبت التحول الواسع المدى ، قد مكنت من حفظ الكفاية الانتاجية لهذه المؤسسات ودعمها .

القطاع العام والانتاج :

ان تملك الشعب لجزء كبير من وسائل الانتاج في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات والمال ، يعتبر أمرا ضروريا لتوجيه الامكانيات القومية بما يضمن تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك فان قيام القطاع العام القوي يعتبر أمرا ضروريا لتحقيق الفرصة المتكافئة للمواطنين في نصيب عادل من الثروة والدخل ، يملكونه من خلال ملكية الشعب كله لهذا القطاع ، وفي سبيل انشاء هذا القطاع ، أنشأت الثورة كثيرا من المشروعات العامة ، كما أمتت كثيرا من المشروعات الاساسية والهامة التي كانت ملكا للقطاع الخاص .

ان اشتراكتنا تسمح بوجود قطاع خاص الى جانب القطاع العام ،
يشترك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اطار الخطة الشاملة
دون استغلال أو احتكار ، فإذا كانت ملكية الشعب للقطاع العام قد
ضمنت سيطرته على الجزء الأكبر من أدوات الإنتاج ، فإن سيطرته
تمتد أيضا الى القطاع الخاص بما يباشره عليه من رقابة وتوجيه ، وعلى
ذلك فإن سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج في المجتمع تتحقق
بالملكية العامة للشعب ، وكذلك بالرقابة والتوجيه ، كما أن رأس المال
الخاص في وضعه الجديد لابد أن يعمل على تطوير نفسه ، وأن يشارك
في تحقيق التقدم الاقتصادي ، وأن يبعد عن الاستغلال .

إن اشتراكتنا تفرق أيضا بين نوعين من الملكية الخاصة : هما
الملكية المستقلة والملكية غير المستقلة ، فهي تسمح بالملكية الخاصة في
الاطار الذي حدده « الميثاق » على أن يبعد عن الاستغلال والا كان من
حق الدولة أن تصدر نشاط القطاع الخاص إذا ما انحرف أو استغل ،
كما أنها تركت الباب مفتوحا لرأس المال الخاص ليمارس نشاطه - دون
تحديد - في المباني ، وفي مجال الصناعات التعدينية والصناعات
الخفيفة ، ثم ليمارس نشاطه في مجال تجارة الصادرات بما يعادل ربع
حجمها وفي مجال التجارة الداخلية بما يساوي ثلاثة أرباع حجمها ،
كل ذلك بشرط أن تكون المبادرة الفردية قائمة على الكفاءة والعمل ،
لا على الانتهازية والحماية ، بشرط أن تطور القطاع الخاص نفسه بما
يضمن أن يكون في خدمة مصلحة التطور الاشتراكي بقدر ما يكون في
خدمة مصالح أصحابه في الربح المشروع دون استغلال . أن تحديد
هذه النسب يرسى حدودا أملاها الواقع وقرعنتها الدراسة الدقيقة .

إن قيام القطاع العام والقطاع الخاص غير المستغل وعملهما معا
لتحقيق التنمية الاشتراكية يضمن بالضرورة فرصة المنافسة التكافئة
العادلة بينهما . وهذه المنافسة التكافئة العادلة هي وحدها التي تضمن
لهما معا الانطلاق الكفء في تنمية الإنتاج وزيادته (٢) .

تطوير القطاع العام :

إنه من الضروري ، على ضوء ما تقدم ، خصوصا في هذه المرحلة
التي تهدف الى تحقيق الكفاية والعدل ، أن تعمل وبصفة دائمة على
تطوير القطاع العام بما يضمن اتمام عملية التحول الاشتراكي بسرعة
ونجاح ، وهذا يتطلب (٣) :

١ - ألا يقف الروتين الحكومي حائلا دون العمل الثوري .

(١) تقرير الميثاق - النص الرسمي - ص (٧٠) .

(٢) الطريق الى الاتحاد الاشتراكي العربي للدكتور محمود محمد
الجوهري ص (١١) .

- ٢ - عدم قيام عقلية بيروقراطية تعطل الأجهزة الحكومية وتستغلها
- ٣ - وضع كل عامل في العمل الذي يتناسب مع كفاياته واستعداد
- ٤ - تحديد الأجور والمرتبات بحسب نوع العمل وإنتاجيته .
- ٥ - القضاء على الإسراف حتى يحصل الشعب على السلع والخدمات الضرورية بأسعار معقولة .

التأميم والإنتاج :

يقول الميثاق :

« انه من الأمور البالغة الأهمية أن تتخلص نظرتنا إلى التأميم من كل الشوائب التي حاولت المصالح الخاصة أن تلصقها به ، أن التأميم ليس إلا انتقال أداة من أدوات الإنتاج من مجال الملكية الخاصة إلى مجال الملكية العامة للشعب .

وليس ذلك ضربة للمبادرة الفردية ، كما ينادي أعداء الاشتراكية . وإنما هي توسيع لآطار المنفعة ، وضمان لها في الحالات التي تقتضيها مصلحة التحول الاشتراكي الذي يتم لصالح الشعب .

لكذلك فإن التأميم لا يؤدي إلى خفض الإنتاج ، بل إن التجربة أثبتت قدرة القطاع العام على إلقاء بأكبر المسؤوليات ، وبأعظم قدر من الكفاءة سواء في تحقيق أهداف الإنتاج أو في رفع مستواه النوعي .

وليس التأميم كما تنادي بعض العناصر الإنهازية عقوبة تحل بمراس المال الخاص حين يتحرف ، ولا ينبغي من ثم ممارستها في غير أحوال العقوبة . أن نقل أداة من أدوات الإنتاج من مجال الملكية الفردية إلى مجال الملكية العامة ، أكبر من معنى العقوبة وأهم .

لقد كانت فكرة تملك الدولة لبعض وسائل الإنتاج أو المشاركة فيها مشار جدل شديد بين رجال الاقتصاد في الماضي ، إلا أنها اليوم أصبحت من المبادئ السلم بها بين رجال الاقتصاد المعاصرين ، وانتقل الجدل هنا إلى المدى والوسيلة .

فالديمقراطية الشعبية ترى أن تملك الدولة لكل وسائل الإنتاج ضرورة حتمية لقيام النظام الشيوعي وهي تلجأ في ذلك إلى المصادرة دون تعويض ، ومن ناحية أخرى ترى بعض الدول الاشتراكية في تملك الشعب لوسائل الإنتاج الأساسية والإشراف عليها ، ضمانا للتوجيه والتخطيط ، لذلك تلجأ إلى التأميم كوسيلة لضمان توجيه الدولة ، حتى في أمريكا نفسها ، وهي العريقة في الرأسمالية ، لجهات الدولة إلى تملك بعض وسائل الإنتاج ، ونشروع وادي التينيسي أكبر مثال على ذلك ، فضلا عن الكثير من المصانع والمؤسسات التي إقامتها الحكومة الاتحادية خلال الحرب الماضية وما بعدها .

لكن الى اى مدى ينبغي أن يمتلك الشعب وسائل الانتاج ؟

والاجابة من هذا السؤال لا تحتمل الكثير من الجدل ، فالمدى المناسب يتوقف على الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد ، وطالما ان الهدف الوحيد هو تنمية الانتاج ، فللمدى المناسب هو سد الثغرات فى الاقتصاد النامي .

اذن ما الوسيلة المثلى لتحقيق هذه الغاية ؟ اهي المصادرة ، كما حدث فى البلاد الشيوعية ؟ ام التأميم كما حدث فى البلاد الاشتراكية ؟ ان الوسيلة المثلى هي التي تحقق مبادئ العدالة ، وتكون اقل كلفة من غيرها ، من اجل هذا لجأنا الى التأميم لمعالجة اوجه النقص فى نظامنا الاقتصادي ، ودفعنا التعويضات اللازمة فى كل الحالات ، ولم تلجأ الى المصادرة دون تعويض ، كما فعلت الدول الشيوعية الا ان نظامنا يقوم اساسا على العدل .

التعاون والانتاج .

ان الحركة التعاونية فى جوهرها حركة شعبية منبعثة من رغبة الشعب ومعتقدة على نفسها فى الادارة والاشراف والتمويل عن طريق اتحاداتها والجمعيات المشتركة والعامه التي تكونها الجمعيات التعاونية على اختلاف أنواعها ، وسياستنا التعاونية ، سياسة انتاجية ، تعمل على دعم تمويل الانتاج وتسويقه وبيعته للمستهلكين ، كما انها تعتمد على سياسة تخليص الرأسماليين من ربقة الوسطاء والمستغلين .

ولا يقتصر النظام التعاوني الذي تسعى الدولة الى تحقيقه على القطاع الزراعي ، بل هي تهتم ايضا بالنظام التعاوني فى الانتاج أو التوزيع أو الخدمات ، وتشجع الحركة التعاونية بجميع أنواعها ومظاهرها من زراعية الى صناعية الى استهلاكية الى توزيعية الى منزلية ومدرسية (١) .

وقد أصبح التعاون اساسا مكيئا لنظامنا الاقتصادي ، لانه يمنع الاستغلال والانتهازية ولما له فى مجال الاستهلاك من ميزة توفير السلع للمواطنين دون تعرضهم لاي استغلال ولما له فى مجال التسويق من ميزة تحقيق سعر مجز للمنتج الصغير ، ولا تألو الحكومة جهدا فى دعم أجهزة التعاون حتى يتحقق نفعه ، ويمتنع به التحكم والاحتكار والانتهازية وذلك بالآتي :

- ١ - توسيع إطار الحركة التعاونية بفتح الجمعيات وزيادة العضوية فيها .
- ٢ - زيادة كفاءتها حتى تكون أداة القطاع الخاص فى التنمية وليتكامل فى ذلك مع برامج القطاع العام فى الخطة الخمسية .

(١) الثورة الاجتماعية والميثاق للدكتور محمود محمد الجوهري

ص « ٢٥ »

ان التعاون هو وسيلة تنظيم النشاط الخاص وتدريبه والمحافظة عليه ، سواء في الزراعة أو في الصناعة ، فلم يكن من المعقول مثلا ان تكون الاشتراكية هي مجرد تحويل الأجير الى مالك أرض ، وإنما الاشتراكية الحقيقية تتحقق حين يواصل التعاون دوره بعد توزيع الأرض على مالئكما الجديد ، ليوفر له كل احتياجات الإنتاج وبحميته من الاستغلال .

كذلك الحال في الصناعة ، فان الاشتراكية ليست مجرد تشجيع أصحاب الحرف والمصانع الصغيرة ، بل ان الاشتراكية الحقيقية تتحقق حين يتحول هذا التشجيع الى حماية تعاونية ، تستهدف تسهيل الحصول على المواد الخام ، ومصرف الإنتاج دون التعرض للمضاربة والاحتكار .

التعاون في الميثاق :

وقد بين « الميثاق » في أبوابه المتعددة الدور الهام الذي يمكن ان يقوم التعاون به في النطاق السياسي والاقتصادي والاجتماعي . ان نشر التعاون يخدم أهداف اشتراكيتنا التي تسعى لتحقيق الكفاية والمعدل فمن طريق التعاون المحكم التنظيم ، يمكن زيادة الإنتاج الزراعي وتجميع مجهود الحريين في سبيل تحسين نشاطهم الإنتاجي وتقويته كما يمكن من طريقه إقامة تنظيم يمين على القضاء على الاحتكار والاستغلال في ميدان التجارة الداخلية ، وقيم توازنا سليما في أسعار المنتجات ، يضاف الى ذلك انه من طريق التنظيمات التعاونية ، يمكن العمل على زيادة المدخرات الشعبية التي تسهم في تمويل التنمية الاقتصادية (١) .

فإذا كانت اشتراكيتنا قد تمشت مع طبيعة ظروفنا ومع إمكانيات الفلاح المصري ، فوضعت مجدا نشر الملكيات الفردية الزراعية الصغيرة فان دواعي زيادة الإنتاج تحتم قيام الجمعيات التعاونية بدور هام في تحقيق مزايا الإنتاج الكبير لهذه الملكيات ، كما يجب ان يمتد التعاون من عملية توفير البلور حتى عملية تسويق الإنتاج الزراعي وأصنعيه .

تجميع الاستغلال الزراعي والإنتاج :

ان تجميع الاستغلال الزراعي يساعد على التغلب على مساوي نفتت الحيازات ، وعلى أضرار تجاوز المحاصيل المختلفة ، وييسر مقاومة الآفات واستخدام الآلات على نطاق واسع ، والاقبال من استخدام الحيوان في العمل الزراعي ، مما يسمح بزيادة الإنتاج الحيواني ، وبذلك يصح التجميع عاملا هاما في تخفيض تكاليف الإنتاج الزراعي وزيادة حجمه .

(١) تقرير الميثاق - النص الرسمي ص (٧٦) .

التعاون الانتاجي :

ان التعاون الانتاجي فيه الحل الملائم لمشكلات ضعف المنتجين الحرفيين ، والنهوض بمستوى الصناعات البيئية ، حتى يمكن رفع المدخل وتحسين مستوى الانتاج وزيادة كفاءته ، كذلك يمكن للتعاون الانتاجي فتح مجالات هامة في ميدان التصنيع الريفي في اطار الجمعيات التعاونية الزراعية ، او عن طريق جمعيات خاصة يكون هدفها زيادة الانتاج والعمالة ، وشغل أوقات الفراغ .

التعاون الاستهلاكي :

يجب ان يكون التعاون الاستهلاكي أداة لمقاومة الاستغلال والاحتكار في التجارة الداخلية ، ووسيلة لتوفير السلع في المناطق النائية وفي الريف وفي جميع المجالات التعاونية الانتاجية والاستهلاكية ، كما ينبغي اقامة الاتحادات التعاونية على أساس طبيعي بحيث تربط الاتحادات الاقليمية بعد ذلك باتحاد تعاوني عام للجمهورية كلها .

كذلك يجب أن نهتم بالثروة السمكية وتنميتها ، وذلك يقتضى تقوية الجمعيات التعاونية لصيادي الأسماك ومدها بالمعدات الحديثة ، وتدريب العاملين فيها وتمويلها على نحو يريد من فاعليتها في خدمة الانتاج القومي .

ان التعاون يخدم أهداف اشتراكيتنا ، ويحقق زيادة الانتاج في جميع القطاعات والمجالات ، وبذلك أصبح أحد العمد التي يركز عليها مجتمعنا الديمقراطي الاشتراكي التعاوني .

العمال والانتاج

يقول « الميثاق » :

« الطبقة العاملة لا يمكن ان تساق بالسخرة الى تحقيق اهداف الانتاج » ..

« ان قوانين يوليو سنة ١٩٦١ ، بالعمل الاشتراكي العظيم الذي حققته ، تعد بمثابة أكبر انتصار توصلت اليه قوة الدفع الثورى فى المجال الاقتصادى .

لقد حققت هذه القوانين للعمال كثيرا من الحقوق ، كما فرضت عليهم كثيرا من الواجبات .. وقد حددها « الميثاق » فى الكلمات الآتية :

« ان هذه الحقوق الثورية ، جعلت الآلات ملكا للعامل ، ولم تجعل العامل ملكا للآلات ، لقد أصبح العامل هو سيد الآلة ، ولم يعد أحد التروس فى جهاز الانتاج ، ان هذه الحقوق الثورية كفلت حدا أدنى للأجور ، واشتركا إيجابيا فى الإدارة ، بصاحبه اشتراك حقيقى فى أرباح الانتاج ، وذلك فى ظل ظروف للعمل تكفل الكرامة للإنسان . وعلى هذا الأساس ، فقد أصبح يوم العمل هو سبع ساعات ، ان ذلك التغيير الثورى فى الحقوق العمالية ، لابد ان يقابله تغيير ثورى فى الواجبات العمالية . ان مسؤولية العمل يجب أن تكون كاملة من أدوات الانتاج التى وضعها المجتمع تحت إرادته ، لقد أصبحت مسؤولية العمل بأدوات الانتاج التى يتولى الحفاظ عليها وتشيغيلها بكفاءة وأمان ، وبالأشتراك فى الإدارة والأرباح ، مسؤولية كاملة فى عملية الانتاج » .

مسئوليات العمال والانتاج :

لقد غيرت الثورة طبيعة العمل فى مجتمعنا الاشتراكي ، فبعد ان كان العمل سلعة ، وبعد أن كان العمال يبددون جزءا كبيرا من طاقاتهم فى الكفاح من أجل انتزاع حقوقهم ، وبعد أن كان ذلك يفقدهم الثقة ويصرفهم من التفرغ للانتاج ، ردت اشتراكيتنا للعامل انسانيته وكرامته ، وأعطته حقه العادل فى فائض الانتاج ، وضمنت له الاشتراك فى ادارة المشروعات .

ان هذه الحقوق التى ردها اشتراكيتنا للعامل لابد ان تقابلها واجبات ترتفع الى مستوى هذه الحقوق ، فيجب أن يبذل العمال أقصى جهدهم لزيادة الانتاج ولتحسين نوعه ، وأن يحافظوا على الآلات التى أصبحت مملوكة للشعب كله ، وأن يعملوا بكل طاقاتهم على خفض

التكاليف ، ليفيدوا المجتمع كله ، وليعود عليهم نصيب أكبر من فائض الإنتاج ، وتستطيع النقابات العمالية أن تقوم بدور هام في هذا المجال (١) .

أن النهوض بالعمال في مجموعهم ، يحتم تكوين نقابات للعمال الزراعيين ، حتى يفيدوا من الإمكانيات الضخمة التي يحققها التكوين النقابي ، كذلك ينبغي توفير العمل الدائم والخدمات للعمال الزراعيين الموسمين ، وذلك بإنشاء أنشطة موسمية أخرى في فترات بطالتهم الموسمية ، ولكي نحقق كل ما نصبو اليه من نهوض بالعمال الزراعيين ، يتعين إيجاد أجهزة احصائية دقيقة تقوم بإعداد ميزانية قومية للقوة العاملة ، تبين مصادرها المتاحة ، وتحدد إمكانيات استخدامها .

أن أعداد هذه الميزانية القومية يساعد على رسم سياسة سليمة للتوطين الملائم للصناعة وللتجوير المتوازن بين المناطق المختلفة (٢) .

أن الشعب ، بكل قواه قد تحقق له أن العمل هو الطريق الوحيد لحماية الاشتراكية ، كما أن الشعب بكل قواه العاملة حريص على الاشتراكية ، وحريص على نجاحها ، لأنها الطريق الوحيد الذي يضمن له الكفاية والمعدل .

ومن هنا أصبح على العمال والفلاحين باعتبارهم القوة العاملة التي يقع على عاتقها عبء العمل والإنتاج ، أن يتحملوا مسؤوليات الاقتصاد القومي الآتية (٣) :

أولاً : أن ينظروا الى العمل نظرة سليمة قوامها أن العمل إنما هو مسؤولية اجتماعية قومية ، لا مجرد وسيلة من وسائل كسب العيش . فالعمل ليس — كما يتوهم البعض — سخرة لا مفر منها للحصول على لقمة العيش ، وإنما هو جهد شريف يبذله الإنسان من أجل الاضطلاع بواجباته كمواطن ، يتمتع بحقوقه في مقابل هذه الواجبات . فالعمل الذي تقوم به هو وسيلتنا للحصول على دخل ننفقه في سبيل الحصول على ما نحتاج اليه من سلع وخدمات ، وما نتمتع به من حقوق اجتماعية ، وليس دور العامل مقتصر على مجرد الانتاج فحسب ، فهو منتج ومستهلك في الوقت ذاته ، ذلك أنه يتلقى دخلاً وينفق كل دخله أو جزءاً كبيراً منه ، ولهذا يجب على العامل أن يوازن بين دوره كمنتج للثروة من ناحية ، ودوره كمستهلك للثروة من ناحية أخرى ، أي يجب

(١) الطريق الى الاتحاد الاشتراكي العربي للدكتور محمود محمد الجوهري — ص (١٦) .

(٢) الطريق الى الاتحاد الاشتراكي العربي للدكتور محمود محمد الجوهري — ص (١٧) .

(٣) الطريق الى الاتحاد الاشتراكي العربي للدكتور محمود محمد الجوهري — ص (١٢) .

عليه ان يضع نصب عينيه دائما ما يتطلب عليه العمل الذى يؤديه من شريف له باعتباره شريكا فى انتاج ثروة بلاده ، وما يتطلب عليه هذا العمل من خدمة مباشرة تعود عليه وخدمة غير مباشرة تعود على ابناء وطنه جميعا .

ثانيا : على كل منهم أن يضع فى حسابه دائما ان نمو الثروة القومية يعود عليه هو شخصا بالقسط الاكبر من الخير ، فكلما نمت الثروة القومية ، زاد الدخل القومى ، ومن ثم زاد نصيب العامل والفلاح من الثمرة التى يحققها نمو الدخل القومى ، وزادت فرص العمل امامه ، واتسع نطاق الخدمات الاجتماعية التى تحققها له الدولة ، ويعنى هذا كله أنه يجب على العامل والفلاح أن يسهم بدور فعال فى تنمية الثروة القومية ، لى يزداد نصيبه من الريادة التى تطرأ على الثروة القومية .

ثالثا : يجب على العامل والفلاح أن ينظر كل منهما الى العلاقة بينه وبين رؤساء العمل نظرة سليمة عمادها الايمان بالتضامن القومى والتعاون المخلص .

فالحزائات والمشاحنات والمنازعات التى تنشأ بين العمال والفلاحين ورؤساء العمل ، نتيجة لسوء فهم ، ينبغى ألا تقوم بين الطرفين ، لانها تعود بالضرر على كل من العمال والفلاحين والدولة والمجتمع بأسره ، ذلك أن مثل هذه المنازعات والمشاحنات تؤدى الى عرقلة الانتاج ومن ثم تؤدى الى تدهور الثروة القومية لا ازدهارها .

رابعا : عليهم أن يأخذوا أنفسهم بالثقيف والتدريب والمران ، وأن يطوروا عاداتهم وأمزجهم تطورا عسريا يتلاءم مع ما تقتضيه اساليب الانتاج الحديثة ، فالعامل المثقف يستطيع - بدون شك - أن يخدم نفسه وغيره من الناس ، وذلك من طريق الانتاج الجيد والدقة والأمانة فى العمل والحكمة والدراية والسلوك الاجتماعى السليم .

بل ان الزوى العمالى التقابى ذاته لا ينمو ولا ينتشر الا اذا كان العمال أنفسهم متطورين وقادرين على تهيئة أنفسهم لمقتضيات الاساليب الحديثة فى الانتاج .

ويعنى هذا كله ، أن مقتضيات نمو الثروة القومية تفرض على العمال أن يكونوا مثقفين ومدربين ومتطورين ، لى يصبح انتاجهم متطورا ووفيرا . وكافيا لسد حاجاتهم وحاجات غيرهم من أفراد الشعب جميعا .

خامسا : يجب على العمال والفلاحين أن يدركوا أن تبيد الثروة القومية ، عمل ضار يعود عليهم وعلى المجتمع بأسره بنتائج ويلة . ومن قبيل تبيد الثروة القومية ، الإهمال فى العمل الذى يؤدى الى كثرة التالف من الانتاج ، والتبذير فى المواد الخام ، وتبيد وقت العمل تبديدا لا مبرر له ، والاستهتار فى تحمل المسؤولية .. وغير ذلك من العوامل التى تؤدى الى نقص الانتاج وهبوط مستواه .

ولهذا يجب على العمال والفلاحين أن يدركوا أن الوقت من ذهب وأن الخامات والآلات والأرض من ذهب ، وأن كل قطعة تالفة من الإنتاج إنما هي جزء من الثروة القومية ضاع مبثا دون أن ينتفع به أحد .

لذا يجب على العمال والفلاحين والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية باعتبارهم قوى الشعب العاملة التي يضمها التحالف الوطني الجديد ، أن يعرفوا أن البنيان الإجتماعى والاقتصادى والسياسى ، يفرض عليهم أن يأخذوا بمبدأ التضامن فى المسؤولية القومية ، وبمبدأ العمل على حماية الدولة من كيد الكائدين وتآمر المتآمرين ، ولهذا يجب عليهم أن يجعلوا من أنفسهم سدا منيعا يقف فى وجه الرجعية والاحتكار والاستعمار والمبادئ الهدامة .

دور النقابات العمالية والإنتاج :

يقول « الميثاق » :

أن النقابات العمالية تستطيع ممارسة مسؤولياتها القيادية عن طريق الاسهام الجدى فى دفع الكفاية الفكرية والفنية ، ومن ثم رفع الكفاية الانتاجية للعمال ، كذلك هى تستطيع ممارسة مسؤولياتها من طريق صيانة حقوق العمال ومصالحهم ، ورفع مستواهم المادى والثقافى ، ويدخل فى ذلك اهتمامها بمشروعات الاسكان التعاونى ، والاستهلاك التعاونى وتنظيم الاستفادة المجدية صحيا ونفسيا وتكريا من أوقات الفراغ والاجازات بما يساهم فى تحقيق الرفاهية للجوع الصاملة ..

التنظيمات النقابية فى إطار الاتحاد الاشتراكى العربى :

انه من الطبيعى ، أن يكون الاتحاد الاشتراكى العربى إطارا يجمع فى داخله كل فئات الشعب وتنظيماته المختلفة ، وترتبا على ذلك ، فإن التنظيمات النقابية ، يجب أن يكون تشكيلها فى إطار الاتحاد الاشتراكى العربى .

وإذا كان التنظيم النقابى فى المجتمعات الرأسمالية قد نشأ نتيجة لاستغلال رأس المال للطبقات العاملة ، فكان تنظيمها دفاعيا يبور صراع الطبقات ، ويدفع من النقابيين ظلم المجتمع المستغل ، فإنه فى المجتمع الاشتراكى لابد أن يأخذ وضعا آخر يتفق مع طبيعة التطور الاشتراكى وأهدافه .

لذلك فقد أصبح على التنظيمات النقابية أن تطور نفسها فى خدمة المجتمع ، وأن تكون سبيل الامتزاج الكامل بين أعضائها ، مما يجعلها طريقا مفتوحا لتحقيق تدوير الفوارق بين الطبقات . كما يجب عليها أن تبأثر مسؤولياتها الكاملة فى رفع الكفاية الفكرية والفنية للمنضمين إليها ، مما يؤدى الى رفع كفاءتهم الانتاجية ، ومن هنا فقد استقر فى تقديرنا أن التنظيمات النقابية لقوى الشعب العاملة فى

جميع مستوياتها ، يجب أن تؤكد بصورة عملية وفعالة التخلف الطبيعي بين القوى العاملة كلها وبين جميع قطاعات الإنتاج والخدمات .

الديمقراطية في مراكز الإنتاج :

إن التنظيمات النقابية ، إذ تقوم على حرية الانتخاب وحرية الرأي وحق النقد الذاتي ، وحق النقد عموما ، فتفتح آفاقا جديدة للممارسة الديمقراطية السليمة ، كما أنها إذ تأخذ في تشكيلها بأسلوب جماعية القيادة ، وإذا توثقت باستمرار الصلة بين هذه القيادة ومناصبها الأصلية ، تؤكد كذلك وبصورة حاسمة ، الأسلوب الديمقراطي داخل قطاعات قوى الإنتاج ذاتها .

يقول «الميثاق» في الباب الخامس من «الديمقراطية السليمة» :

إن ملايين الفلاحين - حتى من ملاك الأرض الصغار - طعنهم الاقطاعيات الكبيرة لسيادة الأرض المتحكمين في مصيرها ، ولم يتمكنوا على الإطلاق من تنظيم أنفسهم داخل تعاونيات تمكنهم من المحافظة على إنتاجية أرضهم ، ومن لم تعطهم القدرة على الصمود وعلى إسماع صوتههم للأجهزة المحلية ، فضلا عن قصور الحكم في العاصمة .

كذلك فإن الملايين من العمال الزراعيين عاشوا في ظروف أقرب ما تكون إلى السخرة تحت مستوى من الأجور يهبط كثيرا ليقرب من حد الجوع ، كما أن عملهم كان يجري من غير أي ضمان للمستقبل ولم يكن في طاقتهم إلا أن يعيشوا سنى حياتهم خسلا لئلا يؤس الساعات وقسوتها الرهيبة .

كذلك فإن مئات الألوف من عمال الصناعة والتجارة ، لم تكن في قدرتهم أية طاقة على تحدي إرادة الرأسمالية المتحكمة المتحالفة مع الاقطاع والسيطرة على جهاز الدولة وعلى سلطة التشريع وأصبح العمل سلعة من السلع في عملية الإنتاج ، يشتريها رأس المال المستغل تحت أحسن الشروط الموافقة لمصالحه ، ولقد واجهت الحركة النقابية التي كان في يدها قيادة هذه الطبقة المناضلة من العمال ، صعوبات شديدة حاولت مرقلة طريقها كما حاولت إفسادها .

وتربطها على ذلك حدد «الميثاق» دور النقابات في الكلمات الآتية :

«إن التنظيمات الشعبية ، وخصوصا التنظيمات التعاونية والنقابية تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعال في التمكين للديمقراطية السليمة :

إن هذه التنظيمات لا بد أن تكون قوى متقدمة في ميادين العمل الوطني الديمقراطي ، وإن نمو الحركة التعاونية والنقابية معين لانتضج للقيادات الواعية التي تلمس بأصابعها مباشرة إصص الجماهير وتسمع بقوة نبضتها .

ولقد سقط الضغط الذي كان يخلق حرية هذه المنظمات . وبشكل حركتها ، إن تعاونيات الفلاحين فضلاء من دورها الانتخابي ، هي

منظمات ديمقراطية قادرة على التعرف على مشاكل الفلاحين وعلى استكشاف حلولها . كذلك فلقد آن الوقت لكي تقوم نقابات العمال الزراعيين .

ان نقابات عمال الصناعة والتجارة والخدمات ، قد توصلت بقوانين يوليو العظيمة الى مركز طبيعي في قيادة النضال الوطني .

اما الباب الثامن ، فقد حدد لنا مبدأ هاماً بالنسبة للديمقراطية في مراكز الانتاج ، فقد جاء به :

« ان العمل الوطني كله وعلى جميع مستوياته لا يمكن ان يصل سليماً الى أهدافه الا بطريق الديمقراطية ، ووسيلة الديمقراطية أن تتوفر الحرية في مراكز الانتاج جميعها ، لكي يتمكن جميع العاملين فيها من أن يمتطوا كل جهودهم الفنى والوطنى من أجل كمال العمل . وعلى أن يتم ذلك بالطبع تحت أحكام تسلسل المسئولية ، كذلك فان وسيلة الديمقراطية أن تتحقق سلطة المحالين الشعبية على جميع مراكز الانتاج ، وفوق كل أجهزة الإدارة المركزية أو المحلية ، أن ذلك يضمن للشعب باستمرار أن يكون سلطة تحديد أهداف الانتاج ، وأن يكون في الوقت ذاته سلطة الرقابة على تنفيذها .

ان العمال لم يصبحوا سلطة في عملية الانتاج ، وانما أصبحت قوى العمل مالكة لعملية الانتاج ذاتها ، شريكة في ادارتها ، شريكة في أرباحها تحت أوفى الأجور وأحسن الشروط من ناحية ساعات العمل .

الثقافة والميثاق

بمقام

الدكتور محمد محمود محمود

معنى الثقافة

أود في بداية هذا الحديث أن أحدد ما نعنيه عند ما نذكر كلمة «الثقافة» في غضون الكلام أو فيما نقوم به من بحث . ولقد شاع أخيراً استخدام هذا اللفظ بمعانٍ مختلفة وفي غير تحديد . وإنما يلزم التعريف حينما يضطرب المعنى ويختلف في الأذهان . وكثيراً ما يحدث الخلط في التعبير بين «الثقافة» و «الحضارة» وسوف أحاول خلال هذا المقال أن أفرق بين الكلمتين .

ونحن حين نتحدث عن الثقافة قد نعني ثقافة « الفرد » ، أو ثقافة « طبقة » من الناس أو فئة منهم ، أو ثقافة « المجتمع » بأسره . وعندى أن ثقافة الفرد تتوقف على ثقافة طائفة ، وثقافة الطائفة تتوقف على ثقافة المجموع . ومن ثم كانت الثقافة من حيث علاقتها بالمجتمع هي التي ينبغي أن نوليها عنايتنا وأن نضمها في المحل الأول، وذلك بالرغم من صعوبة تحديد معناده حينما تمس حياة شعب بأسره من الشعوب .

وقد نعني بالثقافة تهذيب السلوك ، وقد نعني بها العلم والمعرفة ، كما نعني بها أحياناً الاهتمام بالفلسفة أو الأفكار المجردة ، أو الشغف بفن من الفنون ولكننا قلنا نفكر في هذه النواحي مجتمعة وفي وقت واحد معاً . في حين أن الإسلام بناحية واحدة من هذه النواحي - مهما بلغ حد الكمال - لا يمكن أن يضيء وحدة الثقافة بمعناها الأعم على فرد من الأفراد .

فالسلك الملهب إذا لم يقترن بالفكر والحس السليم يجعل من صاحبه آلة تظن من روح الإنسان . والعلم والمعرفة إذا لم يقرنا بحسن السلوك كانا حذقة لا تكفي لأن تجعل من صاحبها رجلاً اجتماعياً منسجماً مع المجموعة التي يعيش بين أفرادها ، والفن بغير فكر أو علم ضرب من ضروب العبث . وإذا كنا لا نجد الثقافة في ناحية واحدة من هذه النواحي دون سواها ، وإذا كنا لا نعثر على فرد واحد يلم بها جميعاً الماساً شاملاً عميقاً ، فمعنى ذلك أن الفرد المثقف من جميع النواحي وهم من الأوهام ، ولا يجوز لنا أن نبحث عن الثقافة لدى فرد من الأفراد مهما يكن قدره ، أو لدى طبقة واحدة من الطبقات مهما تكن رفيعة ، وإنما ينبغي لنا أن نلتصمها في مجال أعم وأوسع ، في المجتمع بمجموع أفرادها ، وبرغم وضوح هذه النتيجة التي وصلنا إليها كثيراً ما نزرع منها أبصارنا ، وتنطلع إلى الثقافة لدى فرد متميز في ضرب واحد من ضروب النشاط الذهني ، مع المآم يسير بالضروب الأخرى ، أو مع جهل تام بها . فالفنان مثلاً قد يسمو إلى حد العبقرية في فنه ، ويكون منحرفاً في سلوكه ، قليل المعرفة بالعلوم ، بل قليل

الدراية بالفنون الأخرى التي لا يمارسها . والرجل التابع بمفرده قد يضيف جديدا إلى التراث الثقافي الإنساني ، ولكن من خطأ القول أن نتعته « بالرجل المثقف » .

ولا أرمي مما سبق إلى القول بأننا حينما نتحدث عن ثقافة الفرد لا نعني شيئا البتة ، وإنما أريد أن أقول أن ثقافة الفرد لا يمكن أن تنفصل عن ثقافة الطائفة ، وأن ثقافة الطائفة لا يمكن أن تنعزل عن ثقافة الشعب بمجموعه . كما أود أن أقول أن الكمال الذي ننشده لابد أن يتناول الثقافة في مجالاتها الثلاثة : الفردي ، والطائفي ، والجماعي .

وكذلك لا يترتب على ما ذكرت أن الطبقة التي تتابع لونا بعينه من ألوان النشاط الثقافي ، كالفن أو العلم أو الفلسفة ، يمكن أن تتميز أو تنعزل عن المجتمع الذي تعيش فيه ، مهما تكن درجة الثقافة في هذا المجتمع . بل أن الأمر في الواقع على نقیض ذلك تماما ، إذ أن التماسك الذي هو شرط لازم من شروط الثقافة لا يتحقق ألا إذا اتصلت نواحي الثقافة كلها بعضها ببعض ، وأسهم القائمون على كل منها بنصيب - مهما يكن يسيرا - في النواحي الأخرى . وكان لهم تقدير لها ولضرورتها وأهميتها . فالدين لا يحتاج إلى رجال مختصين فيه ، بل يملون بأصوله وقواعده ، فحسب ، وإنما يحتاج أيضا إلى صفوف من العابدين المصلين وراء الأئمة العارفين .

ومن المعروف أن الشعوب البدائية لا تفرق بين ناحية من نواحي الثقافة ونواحيها الأخرى . فقد بينى الرجل السفينة التي يستخدمها في الصيد ، وفي الطقوس الدينية ، وفي الحروب البحرية . هنا يختلط الفن بالدين ، والعلم بالعمل والحروب بغير تمييز . وكلما تقدمت الحضارة ظهر التخصص ، حتى يتم الفصل إلى درجة كبيرة بين الدين والعلم والسياسة . وكما أن ضروب الأعمال المختلفة التي يؤديها الأفراد تصبح وراثية ، وكما أن هذه الأعمال الموروثة هي التي تتمثل في طبقة من الطبقات أو طائفة من الطوائف ، فيؤدي التمييز الطبقي إلى الصراع بين الطبقات ، فكذلك الدين والسياسة والعلم والفن يبلغ كل منها في تطوره حدا يؤدي إلى الصراع بينها : أيها تكون له السيادة والسيطرة . وكثيرا ما يؤدي هذا الصراع إلى مزيد من الخلق والابتكار

وهكذا نرى أن المجتمع في تطوره ينتهي إلى تعدد الوظائف واختلافها ، فظهر مستويات ثقافية متنوعة ، وعندئذ تتميز ثقافة الطبقة أو الطائفة عن غيرها من ثقافات الطبقات أو الطوائف الأخرى . ومن ثم كان من المكابرة أن ننكر اختلاف المستويات الثقافية مهما اشتد إيماننا بالمساواة الاجتماعية . وإنما يختلف الرأي عندما نفكر في انتقال الثقافة الطائفية : هل يكون ذلك بالتوريث ، وهل لابد لكل ثقافة طائفية من أن تعمل على انتشارها ما استطاعت ذلك - أو هل يأمل المجتمع أن يكشف عن طريقة من طرق الانتقاء والاختيار تمكننا من أن نجد لكل فرد من الأفراد السبيل الذي يقوده في النهاية إلى أن يجد مكانه في أعلى مستوى ثقافي تؤهله له كفاياته الطبيعية

ومذاهبه . وليس من شك فى أن من واجبنا أن نبحث عن الطريق العادل للانتقاء والاختيار .

وقد يبدو لنا أن تقدم الحضارة يؤدي الى زيادة فى عدد الطوائف الثقافية المتخصصة ، غير أن هذه الزيادة المبردة قد تنتهى الى الانحلال الثقافي ، وهو أشد ضروب الانحلال المختلفة فتكا بالمجتمع . ومن ثم فإن زيادة التخصص الثقافي التي نشاهدها فى بلاد الغرب قد تكون من دواهي انهيار الحضارة فى تلك البلاد - فهناك بنفصل الدين عن الفلسفة وعن الفن الى حد يهدد بالخطر على تماسك المجتمع ومندلج تصبح الحياة تافهة لا قيمة لها ، فى حين أن الثقافة تهدف الى أن تجعل للحياة معنى يستحق من أجله أن يعيش الانسان .

وإذا أردنا أن نفرق بين الثقافة والحضارة ، قلنا ان الثقافة هي مجموع ما لدينا من معارف فى العلوم والفنون والآداب ، وهى معارف ذهنية قد لا تمارسها فى العمل والحياة . أما الحضارة فهى انعمل بهذه المعارف والعيش طبقا لها . ولكى أوضح ما قصدت اليه اضرب لكم بعض الأمثلة :

قد يكون من الثقافة أن نلم بحقيقة القوة الكهربائية وطريقة استخدامها فى الإضاءة وتسيير الآلات وإدارة الراديو والسينما والتلفزيون وغير ذلك ، وذلك دون ممارسة لهذه الأدوات ، فالتبوت قد تضاع بالزيت والقرنية قد تظلم من « السينما أو التلفزيون » فى حين أن أهلها - أو بعض أهلها على الأقل ممن نالوا قسطا من التعليم - يعرفون شيئا من حقيقتها .

وقد يسكن الرجل فى بيت يضاع بالكهرباء ، ويضم فى بيته « الراديو والتلفزيون » ويتردد على دور السينما دون أدنى علم بالكهرباء . .

ومثل هذا الرجل يكون متحضرا ولا يكون مثقفا . .

وقد يجمع الفرد بين الثقافة والحضارة معا ، وذلك اذا عرف الكهرباء من الناحية النظرية ، واستمتع بتطبيقها على هذه الأدوات .

بجد مثلا آخر : يدرس الرجل مختلف الفنون ويصل فى دراسته الى حد التدقيق الرفيع والحكم السليم ، دون أن يقتنى من القطع الفنية قطعة واحدة يزين بها مسكنه ، هذا الرجل مثقف ثقافة فنية ، ولكنه لا يعيش على المستوى الحضارى الفنى وقد تجد فيه ممن لا يعرف شيئا عن أصول الفنون ولكنه يقتنى منها روائع ، فهو متحضر من الناحية الفنية ، خال من ثقافتها . وما أجمل أن يجمع المرء فى هذا المجال بين الثقافة والحضارة . .

الثقافة معرفة . . والحضارة مستوى من العيش . .

وكلما ازدادت المعرفة وتوسعت ارتقى المستوى الثقافى ، وكلما ارتفع مستوى العيش ارتقى المستوى الحضارى .

وفي انتقال أى شعب من الشعوب من الاشتغال بالرعى الى الاشتغال بالزراعة ، ومن الزراعة الى التجارة ، ثم الى الحياة الصناعية آخر الامر تدرج في سلم الثقافة ، ذلك لأن الصناعة لا تقوم الا على أساس معين من الالام بكثير من العلوم والفنون ، ولا يمكن لامة من الامم في العصر الحاضر أن تبلغ ذروة الثقافة الا اذا انتقلت الى طورها الصناعى . ومن اجل هذا حرص المستعمرون على ابقاء الشعوب المحكومة فى مستواها الرعوى أو الزراعى ، وحاولوا جهد طاقتهم الا تتصنع الشعوب التى تخضع لحكمهم حتى لا يرتفع لديها مستوى التفكير فتطالب باستقلالها وتنافسها فى صناعاتها . والمشاهد إن حرية الفكر تقتدر بالصناعة ، لأن الصناعة تركز على الابتكار والاختراع أكثر مما تركز على النقل والتقليد .

ومن البديهي أن ضرورة الارتقاء الثقافى تحتّم عدم التحيز أو التعصب لثقافة بعينها دون الثقافات الأخرى . فمن واجب الامة التى تريد نفسها التقدم أن تدرس انتاج العقول التى نبتت فى أرض غير أرضها ، ولا يتيسر ذلك الا اذا منيت بدراسة اللغات التى عبرت بها هذه العقول عن تفكيرها .

ولا يمكن أن يرتفع مستوى الثقافة فى بلد من البلدان الا اذا نشأت فى هذا البلد الجامعات التى ترمي فروع المعرفة المختلفة وتعمل على انماها .

وبما أننا نعيش فى عصر العلم . . فمن الطبيعى أن تستمد الثقافة بعض أصولها ومقوماتها من العلم . ويقول الدكتور عبد العزيز السيد وزير التعليم العالى فى محاضرة له عن « الجامعة والثقافة » :

انى لا اكر أن الثقافة تستمد أصولها من مصادر ومقدمات أخرى ، ولكن العامل العلمى هو اقواها فى الحاضر لأننا نعيش فى عصر العلم . واذا قلنا أننا نعيش فى عصر العلم فليس معنى ذلك أننا نملك الطائرات والدبابات ، او نستعمل الآلات التى انتجها العلم او نستمتع بخيرات العلم ومنتجاته . فقد نستمتع بهذا كله ولا نعيش فى عصر العلم . فبعض الشعوب المتأخرة والقبائل المتبريرة تستطيع أن تشتري السيارات والطائرات فتركبها ، وتستعمل الآلات الحديثة لكنها أبعد ما تكون عن عصر العلم . لأن العلم ليس آلات وليس ماكينات فهذه كلها آثار العلم . أما العلم فهو طريقة ونظرة معينة الى المسائل واسلوب للحياة وإيمان بالدكاء الانسانى . ولا يستطيع انسان فى هذا العصر - عصر العلم - أن يتجاهل القيم المعنوية والروحية والاجتماعية للعلم .

فالثقافة لا تكون الا عامة ، وتستمد أصولها على الأغلب من العلم وربما كان تعريف الثقافة أمرا غير ميسور ، ولكننا نستطيع على الأقل أن نشير الى بعض مقوماتها .

الثقافة فى بعض مظاهرها صفة عقلية فى الشخص المتعلم تتمثل فى تكوينه العقلى ، وفى استقامة تفكيره واتساع افقه ، وفى حبه للعلم ،

وهذه نقطة هامة نوجه اليها النظر ، ذلك لأن اسمى وأعلى ما ينبغي أن نعلمه طلابنا في الوقت الحاضر هو تكوين عقل سليم ، ومرونة فكرية ونظرة موضوعية للأشياء وحب حقيقى للعلم ، وتلك الصفات العقلية ينبغي أن تكون هدفا رئيسيا من أهداف التعليم الجامعى .

والعنصر الثانى من عناصر الثقافة .. هو أن يتمثل الشخص العلم الذى يدرسه تمثيلا يحيله الى جزء من كيانه العقلى والنفسى . وكل علم لا يتمثل على هذه الطريقة يصبح قليل الجدوى لأفائدة فيه .

والعنصر الثالث من عناصر الثقافة .. هو أنه مهما كان تخصص الشخص فإنه ينبغي أن يكون ملما بالقضايا الكبرى للعلوم وما أحدثته من اثر فى التفكير الانسانى والحياة الإنسانية ، فالرجل لا يعد مثقفا إذا اقتصر على ناحية واحدة من نواحي المعرفة دون أن يلم بملاقة علمه بالعلوم الأخرى وأبائر علمه فى الحضارة أو بتأثيره فى الحياة الإجتماعية

أما العنصر الرابع من عناصر الثقافة فهو أن يكون الشخص المثقف فى مستوى العصر الذى يعيش فيه ، بمعنى أن يكون مدركا للأفكار والقيم والنظريات العامة التى تسود العصر ، فإذا كانت نظرية دارون مثلا التى نشرها فى كتابه المعروف « أصل الأنواع » والتى نادى فيها بأن الحياة كفاح وأن الغلبة للأقوى وإن البقاء للأصلح ، إذا كانت هذه النظرية أساسا لكثير من العلوم ولسلوك الشعوب والأمم فى القرن التاسع عشر فإن فكرة التعاون التى تسود عالمنا اليوم هى أساس السياسة والاقتصاد والفلسفة وغير ذلك من أبواب المعرفة ..

أن كل جيل من الأجيال وكل عصر من العصور له فلسفته وأفكاره التى تسير ، وإن مجموعة هذه الأفكار هى التى تكون مائنيه بالثقافة»

الثقافة والدين

لا يمكن لأية ثقافة من الثقافات أن تظهر أو أن تنمو إلا إذا كانت لها صلة ، بدين من الأديان ، بل أن الثقافة ليست فيما أحسب إلا مظهرا من مظاهر الدين . فالدين في معناه الأعم هو أسلوب العيش عند المؤمنين به ، يرسم لهم طريق الحياة من المهد إلى اللحد ، في الصباح والمساء .. كما يرسم لهم صورة العالم الآخر بعد المات . وهذا الأسلوب من أساليب الحياة الذي يبنى على عقيدة من العقائد هو الثقافة ، أن الدين وحده هو الذي يكسب الحياة معناها ، ويمدنا بالإطار الذي ينبغى أن نصوغ فيه اتجاهاتنا وآمالنا ويحمى الجماهير البشرية من اليأس والملل .

وقد جاء في تقرير الميثاق أن الشعب العربي يعيش في المنطقة التي نزلت فيها رسالات السماء ، ويؤمن برسالة الدين ، فبذلك من إيمانه بالله وثقته بنفسه ما يمكنه من فرض إرادته على الحياة ليصوغها من جديد وفق مبادئه وأمانيه .

أن حياة الإنسان تحكمها القوى الروحية والقوى المادية معا ، ولا سبيل للفصل بينهما ، فكلتاها ضرورية لقيام المجتمع السليم .

ومن هنا ثبت في تفكيرنا ، ونجس نصوغ المبادئ والقيم التي يقوم عليها المجتمع الاشتراكي العربي أن القوى الروحية والقوى المادية ضروريتان لبناء المجتمع ، وأنه يجب علينا حتى يكون هذا المجتمع قوى الجسم والعقل سليم الروح والنفس ، أن نقيم التوازن بين ماديات هذا المجتمع وروحانياته المستمدة من القيم الخالدة النابعة من الدين .

وقد أبرز الميثاق أهمية العقيدة الدينية كضمانة أساسية لبناء مجتمع يقوم على الكفاية والعدل .

وقد تمكنت الأمة العربية بعد انتشار الإسلام وبقوة الإيمان ، من أن تصل إلى اللروة على هدى من رسالته ومبادئه . وقد أبرز الميثاق صورة هذا الماضي لتكون نبراسا للعمل في الحاضر والمستقبل ، وصورة للقيم الخالدة التي يقوم عليها مجتمعنا الجديد فقال « وفي أطوار التاريخ الإسلامي ، وعلى هدى من رسالة محمد صلى الله عليه وسلم قام الشعب المصري بأعظم الأدوار دفاعا عن الحضارة والانسانية » .

وقد كان التراث الحضاري العربي والإيمان الديني الواسع زادا روحيا للشعب ، يدفعه دائما إلى الحفاظ على مقومات حياته .

والإيمان الدينى السليم لا يتعارض مع حرية الفكر الإنسانى ، ولا مع جهاد البشر نحو حياة أفضل ، بل أن العكس هو الصحيح ، فالدين يدفع الإنسان الى التفكير الحر ، ويصده عن الجمود الفكرى والتعصب .
وقد حض الدين على متابعة التقدم العلمى ، ورفع من شأن العلم ، فقد قال تعالى : « يرفع الله الذين آمنوا منسكبم والذين آوتوا العلم درجات » .

كما قال : « قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » .

لذلك كان من المنطق أن إيماننا السليم بالدين يجعلنا نرفض التعصب والجمود الفكرى ، ويدفعنا الى ملاحظة التطور البشرى نحو مجتمع افضل .

ومن أجل ذلك ذكر الميثاق « أن الاقتناع الحر هو القاعدة الصلبة للإيمان ، والإيمان بغير الحرية هو التعصب ، والتعصب هو العاجز الذى يصد كل فكر جديد ، ويترك أصحابه بمنأى عن التطور المتلاحق الذى تدفعه جهود البشر فى كل مكان » .

وإن أية محاولة لتعطيل تجلية جوهر الدين المتألق ، وكشف العظمة الحقيقية للأديان ، باعتبارها ثورات إنسانية استهدفت شرف الإنسان وتقدمه وسعاده ، فهى جريمة فى حق الدين وفى حق الإنسانية وفى حق الشعب الذى يريد أن يتبين طريق حياته فى المستقبل على هدى من رسالات الله العلى القدير .

وذلك ما عناه الميثاق حين قال « أن جوهر الرسالات الدينية لا تتصادم مع حقائق الحياة ، وإنما ينتج التصادم فى بعض الظروف من محاولات الرجعية أن تستغل الدين ضد طبيعته وروحه ، لعرقلة التقدم وذلك بافتعال تفسيرات له تتصادم مع حكمته الإلهية السامية » .

إن الدين يعنى عناية كبيرة بتنظيم طريق الإنسان فى الحياة الدنيا الى جانب عنايته بتنظيم صلة الإنسان بخالقه وطريقه للحياة الآخرة .

لقد سخر الله الكون كله للإنسان وطالبه بأن يبحث فى آيات صنعه ، ويفكر فيها ليستعملها لما فيه خير البشرية وسعادتها . وليس العلم إلا وصفاً وبحثاً فيما صنع الله فى آفاق الأرض والسماء وتقريراً لما بهت فيهما من قوى وخصائص .

إن الدين الحق ، والعلم الحق ، هما تصوير متكامل لجوانب الوجود . إن جوهر الأديان يؤكد حق الإنسان فى الحرية وفى الحياة .

وفى هذا يقول الميثاق : « أن القيم الروحية الخالدة النابعة من الأديان قادرة على هداية الإنسان ، وعلى إضاءة حياته بنور الإيمان ، وعلى منحه طاقات لا حدود لها من أجل الخير والحق والمحبة » .

الدين يكفل للمرء حريته وعزته وكرامته ، كما يدعو الى الأخوة

الانسانية وعدم التفرقة بين الناس ، والى المساواة والديمقراطية الصحيحة . « وأمرهم شورى بينهم » .

وكما يرفع الدين من مكانة العلم ، يكرم العمل ويدفع اليه ، قال الرسول الأمين : « أطيب كسب الرجل عمل يده . »

ولما كنا ندرك مكانة القيم الروحية النابعة من الأديان ، وقدرتها على توجيه الحياة فى طريقها الإنسانى الخير العادل ، وجب أن نوفر للأديان حريتها وقداستها . وفى ذلك يقول الميثاق : « أن حرية العقيدة الدينية يجب أن تكون لها قداستها فى حياتنا الجديدة الحرة . »

وكما أن للدين كل هذا القدر وهذه القيمة فى أسلوب حياتنا وفى ثقافة شعبنا ، فإن اللغة أيضا أهميتها ، لأن اللغة هى التعبير عن الثقافة ، ومن ثم كان الاهتمام بدراسة اللغة العربية وتعمق آدابها ضروريا .

وعلىنا أن نهيب كل الظروف الملائمة لنمو الثقافة الدينية والدراسة اللغوية وتطورها ، حتى يتبلور فى المجتمع فكر دينى واع ، حر طليق ، يحقق الرسالة السامية للدين ، ويمكن التعبير عنه بلغة سليمة فصحة

الثقافة والعلم

فى اللجنة التحضيرية مؤتمر القوى الشعبية التى انعقدت فى شهرى نوفمبر وديسمبر من عام ١٩٦١ نادى الرئيس جمال عبد الناصر بضرورة أحداث الثورة فى المجال الثقافى ، والى تطبيق العلم على الحياة فلما ذلك أعضاء اللجنة الى البحث فى العلاقة بين العلم والثقافة .

العلم معرفة ، والعلم لا وطن له .

والثقافة أسلوب من أساليب العيش فى وطن من الاوطان .

« العلم يسعى الى العالمية والى البحث عن الحقيقة من أجل الحقيقة . ولكننا الآن فى مرحلتنا الثورية هذه نريد أن نبحث عن الحق كما بحثنا من الحقيقة . ولن نستطيع أن نفعل ذلك الا اذا سلطنا سبيلنا الى هذه الثورة الثقافية ، وهى تختلف عن الثورة الفكرية . فتورة الفكر قائمة عندنا ، ولكن ثورة الفكر امر يتصل بالأفراد ، أما الثقافة فانها تتصل بمجموع الشعب .

فالعلم — كما قلنا — لا وطن له ، والثقافة لها وطن وترتبط بالأرض والمجتمع ، ولا تعرف الطوائف ولا تعرف هذه الجامعات فى أبراجها العاجية .

وحرام أن يبقى الفكر والتعليم والثقافة فى بلدنا اداة للانزلال بين الطبقات ، وأداة ليرتفع المتعلم عن بيئته وذويه وينقطع عن أهله . فاذا اختلط العلماء بالشعب كانوا كالزيت حين يختلط بالماء ثم لا يلبث أن يطفو على السطح . نحن لانريدهم كذلك وانما نريدهم أن يدوبوا فى الشعب كما يدوب الملح فى الماء .

ان العلم لا يطلب لذاته . واذا كان الامر كذلك فليس من المغالاة فى شيء أن نقول انه بلا غاية تستحق سعى الدولة والجامعات اليه . لانه حينئذ يتعلق بمجرد المتعة الشخصية من جهة ، ثم أن اتساع العلم وتشعب آفاقه يجعل طلبه لذاته — من جهة أخرى — عبثا واضافة للوقت فى بعض الأحيان ، ولا يضيف الى الثروة الانسانية من محصوله ما يستاهل ما بذل فيه من جهد وما ضيع فيه من وقت .

واذن فلا بد أن يدخل عامل الانتقاء ، ولا بد أن نصطفى بعض المعايير لاختيار ما نكرس له وقتنا من العلم .

وقد يذهب بعض الناس الى القول بأن غاية العلم هى المنفعة . غير انه اذا كانت غاية العلم هى المنفعة وفسرت هذه المنفعة على انها المنفعة

المادية وما يمكن ان تؤدي اليه من تطبيقات لاصح العلم عقيما لانه يمسى متصلا بناحية واحدة من نواحي الحياة الانسانية فهو لا يستأهل الجامعة ، وأولى به المدرسة والمصنع ..

وحقيقة الامر ان العلم انما يطلب لغاية اسمى وأعلى من الغاية المادية المجردة ، فالحياة أغنى وأشمل من هذه النواحي المادية . والانسان انما يطلب العلم ويسعى اليه ابتغاء الملاءمة بينه وبين الكون الذي يعيش فيه . يطلبه ليرداد معرفة بنفسه وبالعالم الذي يحيط به ، وطلبه ليحدد مكانه في الكون ، يطلبه لزيادة معرفته بما ينبغي ان تكون عليه علاقته مع غيره سواء بين الفرد والفرد ، او بين الفرد والجماعة ، او بين الجماعة والجماعة . يطلبه ليحدد علاقته بخالقه .. يطلبه فوق ذلك ليسعد نفسه ماديا ويسخر الطبيعة في خدمته فيوفر لنفسه وسائل الرفاهية ..

كل هذه الغايات مجتمعة هي غاية العلم . ينبغي الا تضيق لتقتصر على الناحية المادية فحسب ، بل يجب ان تتسع لما ذكرت حتى يصبح العلم غاية يسعى اليها الانسان لاسعاد نفسه روحيا وماديا ونفسيا .

عندئذ يصبح العلم عنصرا هاما من عناصر الثقافة .

وقد جاء في تقرير الميثاق ان العلم وقد اصبح طريق التقدم وسلاح العمل من أجل بناء المجتمع الحر ، اصبحت له اليوم وظيفة اجتماعية الى جانب انه وسيلة لتقدم المعرفة الانسانية .

ان عملية بناء مجتمعنا لابد ان تقوم على اساس علمية ، وان تسير على منهج سليم يركز على التخطيط العلمي . ويستند الى البحث العلمي ، ويستخدم في التنفيذ كل تطبيقات العلم الحديث في مختلف ميادين الانتاج والخدمات . وهذا هو ما قصد اليه الميثاق عندئذ نص على « ان الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمة لايجاد المنهج الصحيح للتقدم » .

ان الارادة الشعبية في بناء المجتمع الاشتراكي العربي تحتم علينا الانطلاق في ثورة علمية وفكرية شاملة لتحطيم اغلال التخلف الذي فرضته علينا عصور الاستعمار والرجعية ، ولتسالحق بركب التقدم الحديث ، ثم نمضي في سرعة وقوة . وفي ذلك يقول الميثاق « ان الامم التي ادرغت على التخلف اذا استطاعت ان تبدأ الآن معتمدة على العلم المتقدم تضمن لنفسها نقطة بداية تفوق النقطة التي بدأ منها الذين سبقوها الى المستقبل ، ومن ثم تمنح نفسها قوة اندفاع أشد في اللحاق بهم والسبق عليهم » .

ان البحث العلمي يجب ان يكون رائدا يكشف الطريق امام المجتمع في مراحل تطوره وتقدمه ، كما ان التطبيق العلمي يجب ان يسير بهذه المراحل الى ما يحقق اهدافنا في بناء المجتمع الجديد .

وان واقع الامر في ثورتنا البناء المستقبل يجعل التقدم العلمي والفكرى الى مستوى العصر الذي نعيش فيه ضرورة حتمية لتحقيق ارادة الشعب في اقامة المجتمع الاشتراكي ، وتحقيق الكفاية والعدل، ومن

هنا كان ضروريا ان يرتبط العلم فى كل صورة بالمجتمع ليتحرك به ويتحرك معه الى اهدافه فى سرعة وقوة وامان .

ان تطبيق النتائج العلمية ليس وقفا على رجال العلم والبحث العلمى ، وانما هو يعتمد كذلك على الفنيين والخبراء ومن اليهم ، ثم على الايدى العاملة فى الانتاج والخدمات . وعلى الدولة ايجاد الوسائل الكفيلة بالربط بين هذه القطاعات الثلاثة .

وان ارتباط العلم بالمجتمع لا يعنى وضع اى قيد على حرية الانطلاق الفكرى التى تهبىء للعلماء والمفكرين فرص الخلق والابتكار . وهو لا يعنى ايضا استبعاد البحث النظرى ، لان البحوث النظرية يجب ان تسير جنباً الى جنب مع البحوث التطبيقية ، تبعاً لاحتياجات المجتمع وتطوره .

جاء فى الميثاق : ليس العلم للمجتمع عبقة تفرض على العلماء ان يلتزموا بمشكلات الخبرة المباشرة وحدها . ان ذلك يصعب تفسيراً ضيقاً لرغيف الخبز الذى نريده .

ان على العلم ان يسهم ايجابيا فى حل المشكلات المختلفة للمجتمع ، ولا يعنى ذلك المشكلات الراهنة فحسب ، وانما يجب على العلم ان يشخص بصره بعيدا الى المستقبل فيمهد للشعب طريق التقدم ، حتى يسير بخطوات سريعة نحو اهدافه .

ان عبء الامانة التى تقع على جامعاتنا ومعاهدنا ومراكز البحوث عندنا فى مرحلة نمو الثورة لمعبء ضخم .

ومن هنا يبرز دور القيادات العلمية والفكرية . ان اهميتها ومسئوليتها كما جاء فى الميثاق ، لا تقل عن اهمية القيادات الشعبية ومسئوليتها .

ولئن كان واجب المجتمع الاشتراكى ان يعيى السبل لاكتشاف قيادات علمية وفكرية تؤمن بمبادئ المجتمع الاشتراكى العربى ، داعية باهدافه وآماله العريضة ، وأن يدعم هذه القيادات ويحملها المسؤولية الكاملة للثورة العلمية والفكرية . ان واجب الجامعيين والعلماء والمفكرين ان يؤدوا ضريبة العلم والمعرفة لشعبنا ولامة العربية كلها ، كاوفى ما يكون الاداء .

ان عليهم ان يقوموا بتطوير التعليم الجامعى والعالى تطويرا جليا ، فى المناهج والاساليب على السواء ، بما يمتشى واحتياجات مجتمعتنا الاشتراكى ويتفق مع مبادئه السياسية وقيمه الخلقية ومناهجه الاجتماعية .

ولكن ثورتنا فى مجال العلم والثقافة لا تنحصر فى التعليم الجامعى ومجال البحوث العلمية والاجتماعية والانسانية ، وانما هى فى واقع الامر تمتد فى مراحل التعليم والثقافة جميعا .

يجب ان يقوم التعليم فى مراحل المختلفة على اساس تخطيط شامل يطابق احتياجات المجتمع فى مراحل تطوره ، ويؤهل العناصر

البشرية. فى النواحي والمستويات العلمية والمهنية والفنية والأدبية وغيرها كما تتطلبها خطة التنمية فى الإنتاج والخدمات للوصول بها الى أهدافها فى التوقيت الزمنى الموضوع لها .

ويجب أن تهدف الخطة - الى جانب ذلك - الى تنمية الثقافة القومية ، والى تيسير سبل الثقافة للمواطنين .

ان التعليم يدرّب عقل المواطن ويروّده بمعرفة نافعة تكون سلاحاً له فى الحياة والعمل والإنتاج ، ولكن الثقافة توسع مداركه ، وتفتح فكره وتنمى أحاسيسه بالخير والجمال فى الحياة .

ان العلم تعمق بالمعرفة فى اتجاه رأسى ، ولكن الثقافة امتداد بالمعرفة الانسانية فى اتجاه أفقى يربط بين ألوان الفكر والمشاعر الانسانية فى أوسع أفق .

ان وحدة الهدف ووحدة المشاعر والأمال بين المواطنين لا يمكن أن تقوم الا على اساس من الثقافة القومية المشتركة ، وان شخصية الأمة لا تتضح الا بقدر ما يكون لها من طابع ثقافى مميّز .

ان اللغة وعاء المعرفة والفكر والثقافة كما انها دعامة أساسية للقومية وقد كان ذلك من وراء منابتنا الكبرى بلغتنا العربية . وسيكون حافزاً لنا على مضاعفة الجهد لتعريب ثمرات الفكر العالمى حتى تصبح فى متناول القارئ العربى على أوسع نطاق .

اننا بهذه الثورة الثقافية نكتشف شخصيتنا ، ونبرز قوانا الأخلاقية، ونربط بامتنا العربية ، ونحدد مكانها بين الأمم ، وما أضافته بثقافتها وعلمها الى التراث الانسانى الخالد .

ان مجتمعتنا الجديد يهدف لأن يضمن لكل طفل مكاناً فى المدرسة وأن يهيئ له قدراً من التعليم والثقافة يؤهله للقيام فى المستقبل بدوره فى المجتمع الاشتراكى من وعى ودراية . لأن ذلك ضرورة لبناء الديمقراطية السلمية .

وهو يهدف لأن يكفل تكافؤ الفرص للمواطنين من الجنسين للاستمرار فى مراحل التعليم المختلفة ، كل بحسب استعداداته الذهنية وجده واجتهاده ، وذلك تبعاً لاحتياجات المجتمع المتطورة لكل نوع من أنواع التعليم .

لقد بذلت الثورة خلال السنوات العشر الماضية جهوداً كبيرة موفقة فى سبيل نشر التعليم فى مستوياته المختلفة ، وتطوير مناهجه وتخليصها مما فرضته عليها ظروف التهر الاستعماري الرجعي .

وقد كان ذلك كله تمهيداً لما يستلزمه التحول الثوري الاشتراكى من تغيير أعمق وأشمل فى مناهج التعليم ، حتى يمكنه أن يقوم بالدور الهام الذى يتفق ومبادئ المجتمع الاشتراكى العربى ، وأن يثبت قيمه الروحية ومفاهيمه ، وأن يبرز شخصيتنا الثقافية . ويجب أن تؤكد

فى هذا المجال ان علينا أن نعمل دائما على أن ننفذ برامجنا ومناهجنا الجديدة المتطورة ، ونطبقها عمليا بالطرق والأساليب التى تحقق لها فاعليتها ، وتضمن لها الوصول الى الأهداف والنتائج المرجوة فيها .

وأن الشعب بأمواله وعرقه هو الذى يسر للعلماء والمتعلمين أسباب العلم والمعرفة . وعليهم الآن رد هذا الصنيع بأن يسهموا فى توسيع قاعدة العلم والثقافة ، لتشمل أولئك الذين فاتتهم فرصة التعليم .

ان على الذين اخذوا نصيبهم من العلم والثقافة أن يعملوا للذين لم ينالوا نصيبا فى الماضى . انهم بذلك يؤدون فريضة العلم وزكاة الثقافة .

ان علينا أن نحشد قوى المثقفين لمحو الأمية فى أقرب وقت .

ونحن ، اذ نفعل ذلك كله فى مجال المعرفة والثقافة ، ندرك ان التوعية سيبلنا الى تحقيق الوحدة المستنيرة بين جميع المواطنين .

ان بناء المجتمع الاشتراكى العربى يتطلب منا حشد الطاقات المعنوية لكل فئات المجتمع وتوجيهها لنعم المبادئ والقيم والمثل العليا التى ارتضاها الشعب ، ولتوعية المواطنين بكل ما يهدد مجتمعهم فى الوصول الى أهدافه بقوة وسرعة .

ومن الواجب وضع خطة عامة للتوعية تلتزمها كل أجهزة التوجيه المعنوى والأرشاد والتعليم ، ويسهم فى تنفيذها كل جهاز بأسلوبه داخل الاطار العام لمبادئ المجتمع الاشتراكى العربى .

ان للادب والفن أهمية كبيرة فى التوعية ، وذلك الى جانب رسالة الادب والفن السامية فى تهيئة السعادة للفرد ، وإضاءة سبيله بالخير والمحبة والجمال والسلام .

لقد كان الادب والفن الشعبى دائما سلاحين فى يد الشعب، حارب بهما الاستعمار حربا لأذعة ساخنة ، حفظت للشعب روحه العالية برغم ازِمات العنت والضغط .

ان فننا لم يقف فى يوم من الايام عند حدودنا القريبة ، وانما جاوز اشعاعه هذه الحدود ، ليربطنا بأهل لنا فى الشرق والغرب وفى الجنوب . وقد كان الفن الاسلامى ، ولا يزال ، رباطا لوحدة المشارب فى الأمة العربية . وكان الادب العربى ، ولا يزال ، وعاء الحياة الفكرية المشتركة بيننا وبين أخواننا العرب فى كل مكان .

وقد قام الادب والفن بدور هام وفعال ، فى هذه المرحلة الثورية من حشد القوى المعنوية للشعب ضد أعدائه من المستعمرين والرجعيين والانتهازيين ، وبرز هذا الدور فى اجلى صورته فى أثناء معركة بورسعيد .

لقد أصبح الادب والفن وسيلة هامة للتعبير والاتصال بين الجماهير

بعد أن انتهى عهد أدب القصور ونفها إلى قعر رجعة ، وأصبح جمهور
الأدب والفن هو الشعب كله .

إن كل ذلك ليدعو إلى تأكيد ما للأدب والفن من فاعلية وأثر بالغ
في التوعية بمبادئ مجتمعنا ووقايته من أخطار المراهقة الفكرية وأخطار
الانحراف عن المبادئ التي ارتضاها المجتمع .

وإن هذا ليؤكد في الوقت ذاته أهمية ما يقوم به مجتمعنا من اتاحة
الفرص وتهيئة السبل للمواهب الفنية والأدبية ورعايتها وتشجيعها ،
وصيانة الحرية التي تتيح لها فرص الإبداع والابتكار، في حدود مسئولية
قصرها أمام هذا المجتمع الاشتراكي .

إن الثورة العلمية والثقافية هي سبيلنا لتحقيق ما نهدف إليه في
مجتمعنا الجديد من كفاية وعدل .

أجهزة الثقافة

ليست الثقافة أذن كما قدمنا لونا من ألوان التراث تتمتع به طبقة من الشعب دون سواها ، إنما هي خصيصة من خصائص الشعب بأسره يتميز بها عن غيره من الشعوب .

ومن واجب الجيل الذى بلغ القمة أن ينقل ثقافته الى الجيل الصاعد الذى يتلوها ، يخمل مشعلها ، وقد يحتفظ به كما هو ، أو ينميه ويضيف اليه ويطوره الى صورة أرقى .

والوسيلة التقليدية لنقل الثقافة ، هي التعليم والتربية فى المدارس والمعاهد والجامعات . وتعتمد هذه المؤسسات على الكلمة المطبوعة فى الكتاب . وهناك مدرسة شعبية كبرى الى جوار هذه المعاهد تنقل ألوان المعارف والثقافات الى جميع أفراد الشعب فى المدينة والقرية ، فى البادية والحضر ، وفى كل مكان ، وتلك هي الصحافة بما تصدر من جرائد ومجلات دورية ، مرة كل يوم ، أو كل أسبوع ، أو كل شهر .

وتتولى الدولة - أو بعض الهيئات الأخرى - إدارة أجهزة أخرى مستحدثة تقوم هى أيضا بنشر الثقافة على أوسع نطاق ، وأهم هذه الأجهزة « السينما والأذاعة والتلفزيون » .

ويقول الدكتور محمد مندور فى كتابه « الثقافة وأجهزتها » : اننا اذا أبعدنا عن حكمنا المدارس والمعاهد والجامعات وجدنا أن أشد هذه الأجهزة جميعا أثرا فى التنشيف هو الكلمة المطبوعة فى صحيفة أو مجلة أو كتاب . وذلك لأن الكتابة هى مجال البحث والتعمق ، وهى التى تتيح للقارئ الذى ينشد الثقافة أن يتدبر معنى ما يطلع ، وأن يعطى من وقته ما يستحق الموضوع من عمق التفكير والدراسة ، فيستطيع النقد والحكم الصحيح . والثقافة الحققة ليست فى النهاية الا تحقيق القدرة على فهم السلوك والأشياء فهما صحيحا والحكم عليها حكما سليما . وهذا الفهم وذلك الحكم لا يمكن الوصول اليهما الا اذا جمع الفرد بين وسيلتين هامتين : هما الدراسة من ناحية والتفكير من ناحية أخرى . فالدراسة بغير تفكير لا يمكن أن تنتهى الى فهم صحيح . والاكتفاء بالتفكير الذاتى دون دراسة لا يمكن أن يؤمن معه الضلال عن الفهم الصحيح .

والكتاب الجاد هو الذى يجمع بين الدراسة وتقديم المعرفة من جهة وإثارة التفكير أو الإبداع به من جهة أخرى .

غير أنه بالرغم من كل هذه الحقائق ، وبالرغم من ازدياد حاجة العالم الى الثقافة باعتبارها وسائل حياة فى هذا الصالم الذى يزدد كل يوم تعقيدا ، فاننا نلاحظ أن الكتاب المطبوع قد أخذ يتعرض لمنافسين خطرين

يجب أن ننظر في مدى قدرتهم على تحقيق مثل ما يحققه الكتاب في تثقيف الناس وتمكينهم من وسائل الحياة التي تزاد حاجتهم إليها . وكانت الصحف والمجلات أول منافس ظهر للكتاب في تاريخ الإنسانية الحديث ، وذلك لسعة انتشارها وسهولة تناولها ورخص ثمنها .

ولما كان للصحافة هذه المكانة بالإضافة إلى ما لديها من إمكانيات ضخمة فمن واجبا الوطني ألا تقتصر على الأنباء العارضة اليومية ، والا تنحرف في رواية هذه الأنباء ، أو تنشرها لمصلحة فرد بعينه أو طبقة بعينها ، وعليها أن تنشر الرأي إلى جوار الخبر ، وأن تقبل النقد ، وتفسح صدرها لكل كاتب ذي نظر ، لكي تكون أداة فعالة لتثقيف الشعب ، لا وسيلة من وسائل الكسب فحسب .

على أنه إذا كانت الصحف والمجلات قد أخذت تنافس الكتاب في مهمة نشر الثقافة ، وكانت منافستها قد اشتدت في بلادنا بنوع خاص حتى أصبحت منافسة خطيرة غير متكافئة ، فإن هذه المنافسة لم تقف عند الصحف ، بل ظهرت إلى جوارها أجهزة آلية بالغة القوة والإغراء ، وهي السينما والأذاعة والتلفزيون ، وهي أجهزة نستطيع أن نضمها إلى فن آخر قديم هو فن المسرح لتجتمع لدينا الأجهزة الحركية التي تفتي من القراءة والمراجعة والتأمل ، ولما تتيح فرصة للجمع بين الدراسة والتفكير اللذين قلنا عنهما أنهما الويلتان الأساسيتان لكل تثقيف صحيح .

وهذه الوسائل الحركية يجمع بينها كلها أن الجماهير لم تستطع حتى الآن أن تنظر إليها تلك النظرة الجذبة التي تستطيع أن تجعل منها أجهزة أكيدة للثقافة . وإذا كان المفكرون والنقاد الواوون بمسئوليتهم أزاء شعوبهم يحاولون أن يجعلوا من هذه الأجهزة تلك الأدوات الثقافية الحققة فإن هذا المجهود الضخم لا يستطيع وحده أن يؤتي ثماره ، وبخاصة بعد أن تحولت تلك الأجهزة في كثير من الحالات إلى صناعة وتجارة يفتي منها بعض الناس مجرد الربح ، حلالا كان أو حراما، وهؤلاء الأفراد قد تستطيع الدولة أن تكفأذاهم عن الشعوب بقوة الحديد والنار .

ومن الأفضل ألا نلجأ إلى مثل هذه الوسيلة العنيفة ، ومن الخير أن يكتمل للشعوب ذلك الومي الذي يمكنها من معرفة مصالحها الحقيقية والتبنيق بين ما ينفعها وما يضرها . وعندئذ تستطيع أن تولى على هذه الأجهزة ما يجب أن تسلكه من خطة في أداء وظيفتها الاجتماعية . ومن المؤكد أنه لو انتشر هذا الومي بين الجماهير لأصبحت بأقبالها أوباراضها الصامتين أكبر ناقد وموجه بل رادع . ولكن إلى أن تستكمل الجماهير هذا الومي - أي إلى أن تبلغ سن الرشد - لابد للنقاد والمفكرين وقادة الرأي من حماية الجماهير من هذه الأجهزة الخطيرة دون أن يستطيع أحد أن يحتج على هؤلاء الرواد المخلصين بما يسمونه أقبال الجماهير .

ولامراء في أن مشاهد السينما والتلفزيون والمستمع إلى الراديو لا يبدل من النجهد العصبي مثل ما يبذله قارئ الكتاب . وذلك فضلا على أن هذه الأجهزة كثيرا ما تلجأ إلى عدة وسائل مساعدة للترويج

عن روادها وبسليتهم كالموسيقى والفن وغيرهما ، وبذلك تنافس القراءة منافسة شديدة . وكل ذلك فضلا على أن هذه الأجهزة لا تتطلب معرفة بالقراءة ولذلك نرى تأثيرها يمتد الى البلاد التي تنتشى فيها الأمية ويقل فيها الإقبال على القراءة .

يبد أن هذه الأجهزة لا يمكن أن تسد الفراغ الذي يمكن أن يخلفه اختفاء الكتاب أو قلة إنتشاره وتأثيره ، فماذا عسانا أن نفعل ؟

إن الكلمة المكتوبة ستظل دائما اقوى عامل فى تثقيف الجماهير وتعليمها وتوجيهها والتأثير فيها . ومن المؤكد ايضا أن الانسان المعاصر لن يستطيع انتخلص مما كان يعتقده أجداده البدائيون فى القوة السحرية للكلمة المكتوبة . ثم أن الكلمة المكتوبة لا تحمل لقارئها معرفة أو تثقيفا أو توجيها فحسب ، بل تعتبر معكاً يشهد عليه تفكيره وأمله الخاصين ، حتى قيل أن المقياس الحقيقى للكتاب الجيد هو مدى قدرته على أن يصبح بالنسبة للقارئ وسيلة للتفكير ، وليس مقياس الجودة مقدار ما يضم الكتاب بين دفتيه من معرفة مكدة أو مجموعة من هنا وهناك . ولذلك تعتبر الكتب وستظل أبدا مناجم المعرفة والثقافة التى منها تمنح الأجهزة الأخرى . بل نستطيع أن نلحق بالصحف والمجلات ، أى كل ما هو مكتوب - بالكتب فى هذا الصدد . ونحن نرى الإذاعة مثلا تستمد الكثير من برامجها مما هو مكتوب فى الكتب أو الصحف أو المجلات ، تنقل عنها المعارف والأخبار والتعليقات بل المقالات أحيانا كثيرة ، وما ينبغي أن تظل الشعوب محرومة من منابع المعرفة والثقافة الأصيلة .

ولقد يقال : أن جهازا آليا كالراديو يبسط المعرفة ويقدمها للجماهير بلغة دارجة أو عامية لا يزال المؤلفون يستنكفون أن يكتبوا بها مؤلفاتهم ، ولكن هذا أقرب الى الوهم منه الى الحقيقة ، فاللغة الدارجة أو اللغة العامية فى البلاد العربية لا تزال أضيق من أن تتسع للتعبير عن حقائق العلم والثقافة التى وصل اليها العالم المتحضر والتى أصبح أمام الشعوب بها ضرورة حياة واقتصاد وسياسة واجتماع ، وذلك بحكم أن هذه اللهجات العامية لم تستخدمها الشعوب العربية الا للتعبير عن حاجات حياتها الفقيرة محدودة الأفاق التى رادها الجهل والتخلف خلال قرون طويلة ضيقا وفقرا ...

وحكمنا على السينما والمسرح كأدوات ثقافية لا يختلف عن حكمنا على الإذاعة ... وهذا فضلا على أن عملية التثقيف السدائى لابد أن تكون عملية إراضية جادة تنهيا لها النفس التهورى الواجب ، وبسبل فى سبيلها ما يتطلب من جهد شاق مستمر ، وأنها لخرافة كبيرة أن نظن أن مشاهد المسرح أو السينما الذى لا يذهب الى دارها الا لاجساد التسلية وشغل الفراغ من الممكن أن يخرج منها بفائدة ثقافية حقة ، ذلك أن تحصيل الثقافة الإيجابية وهضمها واستيعابها بعد تقليب البصر فيها ومناقشتها وتقديرها على مهل ، ثم اتخاذها وسيلة للتفكير الخاص ، واستيعابها معانى جديدة - لا يمكن أن يتحقق على نحو أكيد الا بالقراءة المتمهلة الواعية .

ولا يمكن ان ترتفع الصحيفة اليومية - بل المجلة الدورية - الى مستوى الكتاب ، وذلك بحكم صفة الزوال في الصحيفة والمجلة ، وصفة الدوام في الكتاب الذي يعيش على مر السنين والاعوام ، ويلجأ اليه القارئ ، كلما عن له أن يراجع رأيا فيه .

فالكتاب اذن هو اقوى اجهزة الثقافة اثرأ وأشدها جدوى في تهذيب الجماهير وتوجيهها . ومن ثم كانت ضرورة الاهتمام بتعليم القراءة في المدارس وبث الشفء بها في نفوس الطلاب ، ومن ثم أيضا كانت ضرورة العمل على نحو أمية الكبار ، حتى يمتد اثر الكتاب على أوسع نطاق افقى ، ويشغل حياة الفرد كلها كفداء روحى، ليس له غنى منه .

نصوص من الميثاق

أريد في هذا الفصل الأخير أن اقتبس بضع فقرات من الميثاق أوردها بنصها حتى يتبين للقارىء أن كل ما بسطناه فيما تقدم من هذا الكتاب إنما هو من وحى عبارات قوية أصيلة نافذة أعلنها زعيم العروبة الملهم السيد الرئيس جمال عبد الناصر في الميثاق الوطنى الذى أقره المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى الثلاثين من شهر يونيه من عام ١٩٦٢

كان الميثاق حريصا فى قضون قراراته على حرية الفكر وحرية الكلمة ، فقال : أن من بين الضمانات التى تكفل العمل الثورى « فكسر مفتوح لكل التجارب الإنسانية ، يأخذ منها ويعطيها ، لا يبعدها عنه بالتعصب ولا يصد نفسه عنها بالعقد » .

كما قال : « أن الثورة العريضة بحاجة الى قدرات خاصة منها الوعى القائم على الاقتناع العلمى الناتج من الفكر المستنير ، والناتج من المناقشة الحرة التى تتمرد على سيطر التعصب أو الارهاب » .

وذكر فى معرض الحديث عن الديمقراطية السليمة :

« أن حرية النقد ضامته بضياع حرية الصحافة ، ولم يكن الامر هو مجرد القوانين الصارمة التى وقفت بالمرصاد لحرية النشر وفرضت بالتشريع محظورات ترتفع على النقد ، وتوسعت فى هذه المحظورات الى حد كاد يجعل الظلام دامسا وشاملا .

انما طبيعة التقدم الآلى فى مهنة الصحافة نفسها احدثت اثرا لا يقل فى صورته عما احدثته قوانين القمع والكبت » .

ويستطرد الميثاق فى ذكر ما ينبغى أن يتوافر للصحافة السليمة من حريات فيقول : « لقد كان من اثر التقدم الآلى فى مهنة الصحافة واحتياجاتها المتزايدة الى الآلات الحديثة وإلى الكميات الهائلة من الورق أن تحولت هذه المهنة العظيمة من كونها عملية رأى الى أن أصبحت عملية رأس مال معقدة .

ان الصحافة فى هذه الفترة ومع هذا التطوير لم تكن قادرة على الحياة الا اذا ساندتها الاحزاب الحاكمة المثلثة لمصالح الاقطاع ورأس المال أو اذا اعتمدت اعتمادا كلياً على رأس المال المستغل الذى كان يملك الاعلان بحكم ملكيته للصناعة والتجارة .

ان سلطة الدولة والتشريع استعملت (أولا) فى اخضاع الصحافة للمصالح الحاكمة وذلك من طريق قوانين النشر الظالمة وعن طريق الرقابة التى وقفت سدا حائلا دون الحقيقة .

تذلك تزايد الخطر على ما تبقى من حرية الصحافة (ثانيا) بتزايد احتياجات المهنة نفسها لمدادات التقدم الآلى ولم يعد فى قدرتها الا أن تخضع لإرادة رأس المال المستغل وأن تتلقى منه - وليس من جماهير الشعب - وحيتها واتجاهاتها السياسية والاجتماعية .

وعن الحرية فى مجال العلم ذكر الميثاق : « ان حرية العلم التى كان فى مقدورها ان تفتح طاقات جديدة للأمل تعرضت هى الأخرى لنفس الميث تحت حكم الديمقراطية الرجعية .

فإن الرجعية الحاكمة كان لابد لها ان تطمئن الى سيطرة المفاهيم المعبرة عن مصالحها ومن ثم انعكست آثار ذلك على نظم العلم ومناهجه وأصبحت لا تسمح الا بشعارات الاستسلام والخضوع .

ان أجيالا متعاقبة من شباب مصر لقنت أن بلادها لا تصلح للصناعة ولا تقدر عليها .

ان أجيالا متعاقبة من شباب مصر قرأت تاريخها على غير حقيقتها وصور لها الإبطال فى تاريخها تالئين وراء سحب من الشك والغموض بينما وضعت حالات التمجيد والاكبار من حول الذين خانوا كفاحها .

ان أجيالا متعاقبة من شباب مصر انتظمت فى سلك المدارس والجامعات . والهدف من التعليم كله لا يزيد عن اخراج موظفين يعملون للأنظمة القائمة وتحت قوانينها ولوائحها التى لا تأبه بمصالح الشعب دون أى وى لضرورة تغييرها من جذورها وتمزيقها أصلا وأساسا .

ان تحالف الاقطاع والرجعية الحاكمة لم يكتف بذلك كله وانما باشر ضغطه على جماعات كثيرة من المثقفين كان فى استطاعتها أن تكون ضمن الطلائع الثائرة ، فكسر مقاومتها وفرض عليها اما ان تستسلم لأغراء مابقيه اليها من فئات الامتيازات الطبقية ، واما أن تذهب الى الانزواء والنسيان » .

وينص الميثاق على ان الديمقراطية السليمة تقتضى أن يكون النقد الدائى من أهم الضمانات للحرية ... وقد كانت سيطرة الرجعية على الصحافة بحكم سيطرتها على المصالح الاقتصادية تسلب حرية الرأى أعظم ادواتها . فاستبعاد الرجعية يعطى أولق الضمانات لخبرة الاجتماع وحرية المناقشة ..

وكذلك فان ملكية الشعب للصحافة .. قد انتزع للشعب أعظم ادوات حرية الرأى ومكن أقوى الضمانات لقدرتها على التند .

ان العمل الديمقراطى .. سوف يتيح الفرصة لتنمية ثقافة نابضة بالقيم الجديدة ، عميقة فى احساسها بالإنسان، صادقة فى تعبيرها عنه، قادرة بعد ذلك كله على اضلاء جوانب فكره وحسه وتحريك طاقات كامنة فى أعماقه وخلقة ومبدعة .

وفى موضع آخر يذكر الميثاق « ان الكلمة الحرة ضوء كشمس امام الديمقراطية السليمة ... ان حرية الكلمة هى المقدمة الأولى

للديمقراطية وحرية الكلمة هي التعبير عن حرية الفكر في اية صورة
من صورة » .

وفي مكان آخر يقول الميثاق : « ان حرية النقد البناء والنقد الذاتي
الشجاع ضمانات ضرورية لسلامة البناء الوطني ... »

ويهدينا الميثاق الى نضج الفكر فيقول ان المراهقة الفكرية خطر
ينبغي التصدي له والقضاء عليه ، ذلك ان المراهقة الفكرية تخلط نوما
من الارهاب المعنوي يمر قل التجربة والخطا .



هذه نصوص من الميثاق عن حرية الفكر ، وفيما يلي نصوص اخرى
عن ضرورة التسلسك بالدين حتى تسلم ثقافة هذا الشعب من كل باطل
زائف ، لكي تتجه نحو الاهداف الانسانية السامية .

يقول الميثاق « ان العمل الثوري لا يتحقق الا بايمان لا يتزعزع بالله
وبرسله ورسالاته القدسية التي يمثها بالحق والهدى الى
الانسان في كل زمان ومكان » .

ونحن وان كنا نهدف الى ايجاد مجتمع تتوافر فيه الرفاهية ،
يجب ان نذكر ان هذا المجتمع « قادر على ان يصوغ قيما اخلاقية
جديدة لا تؤثر عليها القوة الضاغطة المتخلفة من الملل التي عانى فيها
مجتمعنا زمنا طويلا .

كذلك فان هذه القيم لا بد لها ان تعكس نفسها في ثقافة وطنية حرة
تفجر ينابيع الاحساس بالجمال في حياة الانسان الفرد ، غير ان حرية
العقيدة الدينية يجب ان تكون لها قداستها في حياتنا الجديدة الحرة .

ان القيم الروحية الخالدة النابعة من الاديان قادرة على هداية
الانسان وعلى اضاءة حياته بنور الايمان وعلى منح طاقات لا حدود لها
من اجل الخير والحق والحياة »

ان رسالات السماء كلها في جوهرها كانت ثورات انسانية استهدفت
شرف الانسان وسعادته ، وان واجب المفكرين الدينيين الاكبر هو
الاحتفاظ للدين بجوهر رسالته ...

لقد كانت جميع الاديان ذات رسالة تقدمية . ولكن الرجعية التي
ارادت احتكار خيرات الارض لمصلحتها وحدها اقدمت على جريمة ستر
مطاميرها بالدين وراحت تلمس فيه ما يتعارض مع روحه ذاتها لكي
توقف تيار التقدم .

ان جوهر الاديان يؤكد حق الانسان في الحياة وفي الحرية ...
وينبغي لنا ان نذكر دائما ان حرية الانسان الفردي اكبر حوافز على النضال
من العبيد بقدرهم على حمل الاحبار وما الاحرار فهم وحدهم
القادرين على التحليق الى آفاق النجوم .

أن الاقتناع الحر هو القاعدة الصلبة للإيمان ، والإيمان بغير الحرية هو التعصب ، والتعصب هو الحاجز الذي يصد كل فكر جديد ويترك أصحابه بمنأى عن التطور المتلاحق الذي تدفعه جهود البشر في كل مكان » .

هذه مكانة الدين من الثقافة كما عبر عنها الميثاق ، أما مكانة العلم منها فقد قال فيها الميثاق :

أنه « إذا تخلت الثورة عن العلم فمعنى ذلك أنها مجرد انفجار عصبى تنفس به الأمة من كبتها الطويل ، ولكنها لا تفر من واقعها شيئا .

أن العلم هو السلاح الحقيقي للأرادة الثورية ومن هنا الدور العظيم الذى لابد للجامعات ومراكز العلم على مستوياتها المختلفة أن تقوم به .

العلم وحده هو الذى يجعل التجربة والخطأ فى العمل الوطنى قدما مأمون العواقب ، وبدون العلم فإن التجربة والخطأ تصبحان نزعات اعتباطية قد تصيب مرة ولكنها تخطئ عشرات المرات .

أن مسؤولية الجامعات ومعاهد البحث العلمى فى صنع المستقبل لا تقل عن مسؤولية السلطات الشعبية المختلفة .

أن السلطات الشعبية بدون العلم قد تستطيع أن تثير حماسة الجماهير ، لكنها بالعلم وحده تقدر على العمل تحقيقاً لمطالب الجماهير .

ومن هذا التصور فإن الجامعات ليست أبراجاً عاجية ، ولكنها حللٌ متقدمة تستكشف للشعب طريق الحياة .

أن قدرتنا على التمكن من فروع العلم المختلفة هى الطريق الوحيد أمامنا لتعويض التخلف ، بل أن النضال الوطنى إذا ما اعتمد على العلم المتقدم يستطيع أن يمنح نفسه فرصة أعظم للانطلاق تجعل للتخلف السابق ميزة أمام ما سوف يحققه التقدم الجديد .

أن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التى يتصدى شعبنا اليوم لمواجهتها لابد لها من حلول علمية .

على أن مراكز البحث العلمى الآن مطالبة فى هذه المرحلة من النضال بأن تطور نفسها بحيث يكون العلم للمجتمع .

أن العلم للعلم فى حد ذاته مسئولية لا تستطيع طاقتنا الوطنية فى هذه المرحلة أن تتحمل أعباءها .

لذلك فإن العلم للمجتمع يجب أن يكون شعار الثورة الثقافية فى هذه المرحلة ، على أن بلوغ النضال الوطنى لأهدافه سوف يسمح لنا فى مرحلة متقدمة من تطورها بأن نساهم إيجابياً مع العالم فى العلم للعلم .

إننا لا نستطيع أن نقامس لحظة عن الدخول منذ الآن فى عصر الذرة لقد تخلصنا من قبل عن عصر البخار وعن عصر الكهرباء . ولقد كلفنا هذا

التخلف — مع أن ظروف القهر الاستعماري الرجعى هي التي فرضته علينا — كثيرا ، وما زال يكلفنا الكثير . لكننا مطالبون الآن ومصر الدرة بشرق فجوه على الدنيا أن نبدا الفجر مع الذين يبعوه .

ان الطاقة الدرية من أجل الحرب ليست هدفنا ، ولكن الطاقة الدرية في خدمة الرخاء قادرة على أن تصنع المعجزات في معركة التطوير الوطنى . . . »

على أن الميثاق يحض على أن يقتن العلم دائما بالعمل .

« فالعمل الانسانى الخلاق هو الوسيلة الوحيدة أمام المجتمع لكى يحقق أهدافه . .

العمل شرف . والعمل حق . والعمل واجب . والعمل حياة .

ان العمل الانسانى هو المفتاح الوحيد للتقدم . .

ان طبيعة العصر لم تعد تقبل وسيلة للأمل غير العمل الانسانى .

يجب أن يكون الفكر على اتصال بالتجربة ، وأن يكون الراى النظرى على اتصال بالتطبيق التجريبي . .

ان الوضوح الفكرى اكبر ما يساعد على نجاح التجربة ، كما أن التجربة بدورها تزيد فى وضوح الفكر وتمنحه قوة وخسبا يؤثران فى الواقع وتثاير بهما . .

وينبغى ان تتكافأ الفرص للمواطنين فى تحصيل العلم ، فالعلم حق لكل مواطن بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه . »

وان كان العلم لازما لتطور الشعوب وتقدمها فإنه « يتعين علينا أن نذكر دائما أن الطاقات الروحية التى تستمدتها الشعوب من مثلا العليا التابعة من أديانها السماوية أو من تراثها الحضارى قادرة على صنع المعجزات . .

الطاقات الروحية للشعوب تستطيع ان تمنح آمالها الكبرى اعظم القوى الدافعة . . »

وهكذا ترون أن الميثاق قد خطط تخطيطا صحيحا للثقافة ، حدد معناها ، وبين مداها ، وأصر على توفير الحرية لصيانتها ، وهدانا الى أن نهتم بالعلم والدين ، وأن نعمل على تقدمنا المادى مع احتفاظنا بالقيم الروحية السامية .

« فإذا كانت الاسس المادية لتنظيم التقدم ضرورية ولازمة فان الحوافز الروحية والمعنوية هي وحدها القادرة على منح هذا التقدم انبل المثل العليا واشرف الغايات والمقاصد . »

التعبئة الروحية في الميثاق

بمقام
عالي الجليل

التعبئة الروحية في الإشكال

معنى الروحية :

الروحية كلمة ترجع الى (الروح) .. والروح هي قوى النفس التي توجه الإنسان في اتجاه خاص وبالأخص في اتجاه السلوك العملي والتصرف 'الخلقي' . ولو تتبعنا كلمة (الروح) لوجدناها تستخدم دائما في مقابل (الجسم) ورغباته أو في مقابل القوى الحيوانية التي للإنسان . وكان الإنسان على هذا - مجموع نوعين من مصادر القوى : أحد هذين النوعين يحمله على السعى والكفاح في سبيل البقاء الشخصي والثومى . والنوع الثانى منهما يقوده في ذات الطريق الذى تتميز به الانسانية والذى يعبر السير فيه من السلوك الانسانى الخالص .

ومن أجل أن (الروح) مصدر التوجيه السلوكى في الإنسان عنيت الفلسفة القديمة - كما عنيت رسالات الأديان السماوية - بها بتوجيهها وكان مظهر هذه العناية يتجلى مرة في الحث على ممارسة الرياضة النفسية حتى لا تخضع النفس لسلطان البدن ورغباته ويتجلى مرة أخرى في تنويز الإنسان بقيم الحياة الانسانية كحياة يسود بها الإنسان على ماعداءه . وكذا يتنوبه بقيم ماعدا هذه الحياة مما يسمى بالحياة المادية . وحينئذ عرف في تاريخ الحياة العملية للإنسان اتجاه المتصوفة والنسك كما عرف في تاريخ الفكر البشرى مايسمى بالفلسفة الأخلاقية وفى ثقافة المجتمع الانسانى مايسمى بالتوجيه الدينى .

والتصوف والفلسفة الأخلاقية والتوجيه الدينى جميعها مصادر لايقاظ الإنسان في أن يكون سلوكه انسانيا أو زوحيا وأذن (الروحية) و (الانسانية) سواء فيما تهدف اليه كلتاهما ، ولا تقصد بالروحية أو الانسانية سوى أن يكون الإنسان فى صفاء مع نفسه ومع غيره فى مجتمعه بحيث لا تطفى عليه قواه الأخرى وهى القوى الحيوانية فيه .

التعبئة :

وكلمة (التعبئة) معناها الشحن ، والتعبئة الروحية اذا معناها شحن الروح بالتوجيه الانسانى أو على الأقل : تهيتها واعدادها لأن تسيير في طريق السلوك الانسانى لتحقيق القيم الانسانية الفاضلة ومخاطبة النفس ودعوتها كي يبقى لها الطابع الانسانى في تفكيرها وفى سلوكها سلوكا فرديا أو جماعيا . والقيم الانسانية هى المبادئ العليا التى تحقق حياة السلم والاستقرار فى نفس الفرد وحياة الاخاء والتعاون فى المجتمع حياة الانسانى . هى مبادئ الحرية والعدل والمساواة والتعاطف والمحبة وكل مايسميه الأخلاقيون فضائل فردية أو جماعية وكذلك كل ما يأمر به الدين أو يستحسن فعله من الانسان .

فإذا تضمن توجيه الإنسان هذه القيم ودعا إليها كان ذلك تعبئة روحية ، وإذا قامت التربية بتوجيه الإنسان الى تلك القيم الإنسانية التي قد تسمى بالقيم الأخلاقية أو الروحية ، وإذا تكونت عادات الناشئة على احترام هذه القيم وتقديرها كان ذلك كله تعبئة روحية .

واعتقد أن مجتمعنا اليوم أصبح ذا وى قوى بضرورة التعبئة الروحية فنهضة أى مجتمع يحاول أن يتخلص من مصادر الضعف الاقتصادي والسياسي ، ويحاول أن يحقق له في مقابل ذلك وضعاً قوياً في مجال الاقتصاد والسياسة - لابد أن يعنى بمجال (الروح) أو بالتعبئة الروحية . لأن اقتصاد أى مجتمع لا يزدهر ألا إذا قام على تعاون وثيق بين أفراده ولا يدفع الى هذا التعاون الوثيق في مجال الاقتصاد إلا ادراك أفراده لقيم الأخاء والمساواة والترابط ، والايمانهم بهذه القيم والسعى الى تحقيقها .

قد يحمل القانون على التعاون في هذا المجال بحكم مايصاحب هذا القانون من سلطة تنفيذية ، ولكن سيبقى هذا النوع من التعاون متخلفاً في نتائجه عن ذلك النوع الآخر القائم على الادراك والإيمان والسعى الذاتي لدى الأفراد .

وان سياسة أى مجتمع داخلية أو خارجية لا تنجح نجاحاً واضحاً الا اذا اربتطت بما لدى الأفراد من شعور قوى بالأخاء والمساواة والعدل والحرية أى الا اذا اربتطت بالقيم الإنسانية وبالتالي الا اذا اربتطت بالمعاني الروحية وقد تسير السياسة خطأ في طريقها بتأفع القانون ولكن شتان بين دفع القانون وذلك الدفع الذى أسس على شعور ذاتي بين الأفراد .

وان الوضع في اية نهضة وفي أى مجتمع يتصل اتصالاً وثيقاً بالطاقات النفسية فلكى تكون نهضة المجتمع ذاتية يجب أن تنبثق عن توجيه طاقات النفس .

وانما بعد قيام الثورة المصرية الكبرى كان من الضروري أن يعقب قيامها برنامج ضخم للتخطيط والتصنيع تتكافأ ضخامته مع ما فاتنا خلال السنين الطويلة التي رزحنا فيها تحت نير الاقطاع والاستعمار والفساد وكان المحتوم والثورق من الشعب وللشعب ضد أعدائه أن يتجه الباحثون الى حماية هذه الثورة والى تحمل جميع الاعباء التي تفرضها لمصلحة المجتمع ولمصلحة الفرد في تنفيذ برنامجها المرسوم . ولكن تنفيذ هذا البرنامج المأمول كما يحتاج الى قوة بشرية كبيرة فانه يحتاج أيضاً الى طاقة روحية اكبر تلهم كيانه وتضوون بناءه وتهب له القوة اللازمة للنجاح وتمده بالكفاية الضرورية للتنفيذ . وهذه الطاقة الروحية التي لابد منها انما مبعثها في الحقيقة هو الايمان . الايمان الذى يكشف للإنسان حقيقته وحقيقة الكون ويمد بصيرته بالنور . وهذا الايمان الذى تشير اليه هو الأساس لسكل ايمان ، هو الأساس لايمان الإنسان بنفسه وبوطنه وبجميع الحقائق الشريفة التي وصل اليها العقل البشرى في جميع العصور والأجيال ، وانما كان كذلك لانه مصدر لجميع الافكار الإنسانية التى وصل اليها الانسان في حياته منذ البداية كالعدل والشرف والاباء

والتضحية ، ولأنه خالق للامل الذى بدوره تصبح الحياة عبثا لا يطاق وهذا هو الذى لم يستطع الماديون أن يدركوه فأخطئوا النظر الى الانسان وحسبوه آلة تسيرها القوانين الميكانيكية وما هو كذلك فالانسان في الواقع قوة روحية ضخمة ، قوة تكمن في نفسه لاستطيع أن تقف أمامها أى قوة مادية مهما بلغت وهذا هو سر تفوقه وسر بقاءه . ومجتمعنا الذى تبينه الثورة وتخطط له حياته وتدعم له مستقبله بهذه الانتصارات الضخمة في شتى الميادين ، مجتمع يحكمه الإيمان بالقوة المسيطرة على كل شيء ، والمديرة بكل شيء والإيمان بالانسان كقوة روحية هائلة . هو مجتمع لا تحكمه إلا الأفكار المنبعثة من هذا الإيمان الروحي ، مجتمع وجد نفسه وعرف حقيقته وأرسى قواعد حريته لأنه يريد بها وهو صاحبها ولأنه بدونها لا يبدع ولا يشق طريقه الى الفد المنتظر في كفائة وشجاعة .

الإيمان كقوة روحية هائلة يمدنا بالقوة الضرورية لبناء مجتمعنا على أسس اشتراكية ديمقراطية تعاونية ووسائل الإيمان في نفس مجتمعنا راسخة رسوخ الجبال .

منزلة الدين في مجال التعبئة الروحية :

وإذا عرفت البشرية والمجتمعات الانسانية مذاهب التصوف ، ومذاهب الفلسفة الأخلاقية ورسالات الأديان السماوية كمصدر لتوجيه الروح توجيهها انساني يقوم على تحقيق أقصى ما للانسان في حياته وهو ماله من قيم - فان الدين من بين هذه المصادر كلها له الصدارة والمنزلة الأولى . وسبب ذلك ان الرياضة النفسية التى تطلبها مذاهب التصوف المختلفة شيء محمود في ذاته ولكن ممارسة هذه الرياضة ليست في استطاعة كل فرد بل انها ليست في استطاعة أكثر الناس . ومن ثم فلا استجابة لها تكون استجابة محدودة .

وأما المذاهب الفلسفية الأخلاقية فانها وإن كانت تدعو الى الفضائل وتحقيق المثل العليا في حياة الانسان . فانها فيما بينها متفاوتة ومختلفة : سواء في تحديد هذه الفضائل أو في تحديد تلك القيم فمثلا الميكانيكية ومذهب المنفعة يعدان من المذاهب الأخلاقية الفلسفية .

وهنا يكون الدين - لأنه رسالة السماء - مصدر التوجيه الذى ارتفع من غلو مذاهب التصوف ، وعن تفاوت واختلاف مذاهب الفلسفة الأخلاقية .

ومن أجل هذا نرى في تاريخ المجتمعات الانسانية اقتران الدين بالروحانية ويرى ارتباطا بينهما - وإذا فاق الدين الآن مذاهب التصوف والفلسفة الأخلاقية في توجيه الروح وفي الإيمان بالقيم الانسانية والسعى الى تحقيقها فالتعبئة الروحية يجب أن تكون مستوحاة من توجيهات الدين وتعاليمه كما توحى بها مصادر الدين نفسه في سلامتها وفي وضوحها ، والدين كما نعلم ضرورة فردية وضرورة اجتماعية وهو دفع الى تكوين الحضارة الانسانية والى بقائها ، اذ الحضارة الانسانية ليست تقدما في الآلة والمصنع وإنما هي تقدم في الخصائص الانسانية . الحضارة

الإنسانية ثمرة الإنتاج الإنساني وليست ثمرة الآلة . ولست الآلة إلا في خدمة الحضارة الإنسانية ولكنها ليست من مقوماتها .

والمجتمع بدون تعبئة روحية مجتمع يساق . وتعبئة روحية بدون دين غير مثمرة .

الميثاق :

لقد كان الرئيس المفدى جمال عبد الناصر موقفا كل التوفيق حينما اختار لفظ الميثاق ليحمله عنوانا على المبادئ العليا التي أراد أن يرتبط بها وأن يربط بها جميع أفراد الأمة ، ذلك بأنه يريد بها عهدا وميثاقا يعاهدون الله عليه وتلاقى عليه قلوبهم وألسنتهم وأعمالهم وتصدر عنه قوافلهم الإصلاحية التقدمية في السياسة والفكر والاقتصاد والعمل والسعي والعلاقات الخاصة والعامة في البلاد وخارجها ، وقد قدّم رؤسنا اللهم الى شعب الجمهورية العربية المتحدة وإلى الشعوب العربية والآسيوية والأفريقية وسائر شعوب العالم ميثاقنا الخالد الذي سينير الطريق أمامنا ويسهم في تطوير النهضة الاجتماعية للإنسانية كلها ، والميثاق حين يتولى تحديد القيم والمفاهيم للمجتمع الجديد فهو يمثل نقطة انطلاق ثورية للمستقبل وهو وقفة على الطريق الثوري الطويل يتجمع فيها الشعب على نفسه ليبلور فلسفته ويصوغ مكاسبه ويضع الصمامات الأساسية لها ثم لينطلق بعد ذلك في ضوئها الى أهدافه البعيدة ولذلك لم يتضمن الميثاق إلا الأصول والكتليات العامة .

التعبئة الروحية في الميثاق :

ولقد أدرك قائدنا العظيم وباعث نهضتنا الرئيس جمال أن العالم يجتاز أزمة حضارية يشترك في الاكتواء بنارها الشرق والغرب على حد سواء وقد تمثلت أزمة هذه الحضارة في ذبول العنصر الروحي فيها وطغيان العنصر المادي وإذا بالتقدم العلمي والصناعي الهائل الذي دفعت اليه هذه الحضارة يتم كله بعمز من الجوانب الروحية للإنسان ، كما أدرك أن أهم رسالة للشبيبة الواعية تقوم بها في فترة تجميع طاقات الانطلاق التي نشهدها اليوم - هي العودة الى تراثنا الروحي تعمقه وتستلهمه . ومالم توجه العناية الكافية الى اصلاح نفوس هذه الشبيبة وملء فراغها بطاقات الخير ، وما لم تؤهل تأهيلا جيدا لحمل هذه الأمانة الكبيرة ، فلن يتم اصلاح جدي قادر على البقاء والاستقرار . لكل هذا كان اتجاه الميثاق الى ابراز القيم الروحية المنبثقة عن الأدب ورسالات السماء في جوهرها الصافي ، فهي قادرة على هداية الانسان وإضاءته حياه بنور الإيمان .

ولقد كان معلم الثورة رائدنا العظيم عبد الناصر على يقين من أنه لكي نتقدم لابد من الاتصال بماضيها ، وماضيها هو ديننا وهو شريان حياتنا وهو قوتنا وعزتنا لأن في هذا الدين كل عناصر الحياة المتجددة القويمة الفاضلة فكان منا كما قال رسول الله عليه السلام (إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة رجلا يجدد لها أمر دينها) ، وتجددت الحقائق

الدينية هو إبدائها قوية واضحة تنير السبيل ، وهكذا فعل رئيسنا جمال
في ميثاقه العظيم وسلك لذلك سبيلين :

السبيل الأول : قد برز في أنه لمس حقيقة الأديان وجوهر رسالتها
وأنها قبل أن تكون نصوصاً إنما هي (روح) من الله لا روح تحيا بها الأبدان .
ونحوها بل روح تهب الإنسان (طاقات لأحدود لها من أجل الخير والعق
والحبة) وأن حياة الإنسان هي حقيقته الباطنة حياة المبادئ والمثل .
لا حياة بدنه الذي يفدو وبروح بين الناس وأن الوجود المعنوي لا انجتماعي
أو (الحقيقة الإنسانية) ليست شيئاً من قبيل المادة وإنما هو مجموع
المثل الفاضلة والصفات الكريمة والمبادئ الروحية التي يجب أن تحكم
حياته وتصرف إرادته . لمس كل ذلك فاتخذ هذا سبيله الأول للتعبئة
الروحية في الميثاق ويتضح هذا في أن الميثاق من أوله إلى آخره تقويم
صالح لروح الشعب عبر التاريخ من أقدم العصور إلى اليوم ثم هو
يرصد ما يكون من أمر ذلك الروح في المستقبل من تغييرات ثورية يعبر بها
من ميثاقه ، وهو بمجدروح ذلك التاريخ وتفاعله مع ماحوله وما أفاض
عليه الإسلام وبث فيه من بصائر النور وطاقات الحياة والقوة فيقول في
الميثاق (وهي - أي مصر - لم تمت حياتها في عزلة عن المنطقة المحيطة .
بها بل كانت دائماً بالوهي - وبالإدعى في بعض الأحيان - تؤثر فيما
حولها وتتأثر به كما يتفاعل الجزء مع الكل وتلك حقيقة ثابتة تظهرها
دراسة التاريخ الفرعوني صانع الحضارة المصرية الإنسانية الأولى وكان
الفتح الإسلامي ضوءاً أبرز هذه الحقيقة وأثار معالمها وصنع لها ثوباً
جديداً من الفكر والوجدان الروحي) وهذا التقويم الواضح الراشد .
لروح الشعب في فرعونيته وإسلامه والتنبؤ به بفضل الإسلام في تركيته
وأهاليه يجعلنا نلهج بالشأن حين يمضي الميثاق في تقويم الدور الرابع الذي
أداه ذلك الروح في إطار مناهج الإسلام فيجعله أعظم الأدوار على الإطلاق
كما نص الميثاق (وفي إطار التاريخ الإسلامي وعلى هدى من رسالة محمد
- صلى الله عليه وسلم - قام الشعب المصري بأعظم الأدوار دفاعاً عن
الحضارة الإنسانية وقبل أن ينزل ظلام الغزو العثماني على المنطقة بأسرها
كان شعب مصر قد تحمل ببسالة منقطعة النظير مسئوليات حاسمة .
لصالح المنطقة كلها) فإذا جثم الظلام بالغزو العثماني اضطر الروح الضخم
أن ينطوى على نفسه يجمع طاقاته في انتظار الفرصة التي يستأنف بها
عمله الإيجابي تاركا للمستعمر وأعوانه أن يظنوا به الاستسلام أو الفناء
وهذا يصدق على أيام محنتنا بأسرة محمد علي والاحتلال وفي هذا يقول
الميثاق (ومن عجب أن هذه الفترة التي ظن فيها الاستعمار والمتعاونون
معه أنها فترة الخمود كانت من أحصب الفترات في تاريخ مصر بحثاً في
أصايق النفس وتجميعاً لطاقات الانطلاق من جديد . لقد أرتفع صوت
محمد عبده في هذه الفترة ينادي بالإصلاح الديني) . وبعد أن نرى تقويم
الميثاق للدور الرابع الذي أداه روح الشعب الخلاق المبدع في إطار مناهج
الإسلام نرى ضمير الثورة المؤمن بقدس الدين ويؤمن به كله ويأبى أن تكون
الثورة حركة علمانية لا ترتبط بدين ولا تتركز على عقيدة ، وهنا نرى الميثاق
ينظر إلى الأديان النظرة تستصفي الروح وتستخلص الجوهر فهو روح
وقيم وثورات . جوهر إيجابي لا يتصادم مع حقائق الحياة ، وهذا ضمير

الثورة المؤمن في الميثاق (يوجب للمقيدة الدينية قداستها في حياتنا الجديدة الحرة) ويهيب في قوة أن تجعل (واجب المفكرين الدينيين الأكبر هو الاحتفاظ للدين بجوهر رسالته) وأتينا لنحمد لثورتنا المؤمنة هذه النظرة السامية للدين في عصر يعلن فيه قادة الثورات الملحدة أن الدين سبب التخلف والجمود ، بل يصفونه بأنه مخدر للشعوب ، ولكن قائمنا المؤمن يعلن في الميثاق (أن قيم الدين قادرة على منح الإنسان طاقات لا حدود لها من أجل الخير والحق والمحبة) كما يعلن (أن رسالات السماء كلها في جوهرها ثورات إنسانية استهدفت شرف الإنسان وسعادته) وذلك لأنه ليس حقيقة الأديان وعلم أن الدين روح قدسي وفي الإنسان روح قدسي فإذا التقى وحى السماء بالسر المضمحل في كيان الإنسان نشأت الطاقات التي لا حدود لها (في مثل الحق والخير والمحبة) . وكذلك يقرر الميثاق (أن جميع الأديان ذات رسالة تقدمية) ثم لا نلث أن نرى في الميثاق أثر الدين في تحويل الإنسان الى طاقة إيجابية تبسح أو تنتج للإنسانية أفضل مثلاً وقيماً كما سلفنا ، فيقول الميثاق (أن القيم الروحية الخالدة النابعة من الأديان قادرة على هداية الإنسان وعلى إضاءة حياته بنور الإيمان وعلى منحه طاقات لا حدود لها من الخير والحق والمحبة) وبعد أن يشير الميثاق الى الثورية والتقدمية في رسالات السماء وأنها لا تنصدم وحقائق الحياة يقرر أنها دستور لحقوق الإنسان في الحياة والحرية والفرص المتكافئة اذ يقول (أن جوهر الأديان يؤكد حق الإنسان في الحياة وفي الحرية بل إن أساس الثواب والعقاب في الدين هو فرصة متكافئة لكل انسان . . أن كل بشر يبدأ حياته أمام خالقه الأعظم بصفحة بيضاء يخط فيها أعماله باختياريه الخير ولا يرعى الدين بطبقة تورث عقاب الفقر والجهل والمرض لغالبية الناس وتحكم ثواب الخير لقللة منهم) ولقد جاء الميثاق وليداً لمجتمعنا الاشتراكي الديمقراطي التعاوني الذي يؤكد العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص أمام الشعب بمختلف طوائفه وهياته ، ولقد أكد في طياته أساساً سليمة حتى يمكن للمجتمع أن يحققها وفقاً للتخطيط الاشتراكي المنبعث من احتياجاتنا وكياننا وتاريخنا وديننا . ولقد اشعر الميثاق كل فرد بأنه استعاد حقه في حياة كريمة يمكن أن يرعى جدورها بنفسه ليحقق آماله وأمانه في الحياة (وأن الله جلت حكمته وضع الفرصة المتكافئة أمام البشر أساساً للعمل في الدنيا والحساب في الآخرة) ، وتأكيداً لهذا الأصل الديني العام كان طبيعياً أن يؤكد الميثاق أساس لبناء المجتمع الجديد (أن حرية الإنسان الفرد هي أكبر حوافزه على النضال وأن حرية كل فرد في وضع مستقبله وفي تحديد مكانه من المجتمع وفي التعبير عن رأيه وفي إسهامه الإيجابي في قيادة التطور وتوجيهه بكل فكره وتجربته وأمله ، هي حقوق أساسية للإنسان لا بد أن تصونها له القوانين) وعلى قدر هذا الإيمان بالقيمة الذاتية للإنسان الفرد بحريته وبقدرته على دفع التطور كان تصوير الميثاق لفلسفتنا الذاتية في الاشتراكية الديمقراطية وكان مدخلنا الرئيسي لهذه الفلسفة الذاتية عقيدتنا في أنه (لا حرية للفرد بغير تحريره أولاً من برائن الاستغلال بكل صوره) وهو ما يجعل الحرية الاجتماعية حسبما أكد الميثاق بحق مدخلا الى الحرية السياسية بل هي مدخلها الوحيد فليس مما ينكر أن ضمان مرغيف الخير أمر لا بد منه لحرية تذكر الانتخاب .

وأن هدف الثورة الاسمى الذى ثبتت النظر عليه هو اعداد الشعب بإساره لرسالة السلام وإبداع الخير ، وفى ذلك يقول الميثاق : « أن شعبنا يعيش ويتناضل من أجل المبادئ السامية .. أن شعبنا قد فقد العزم على أن يعيد صنع الحياة على أرضه بالحرية والحق والكفالة والعدل ، بالمحبة والسلام » وإذا جعل غيرنا ضرورة الاقتصاد غاية جهده ففانيتنا الانسانية تجعل لنا فى فهم الاقتصاد وجهاً آخر يقرره الميثاق فى قوله : « وليس العلم للمجتمع عقبة تفرض على العلماء أن يلتزموا بمشاكل الخبز المباشرة وحدها .. أن ذلك يصبح تفسيراً صيقاً لرغيف العيش الذى نريده » . وعلى قدر ما أشاد الميثاق بالأدوار الثورية التى اتممت على الوسائل الحسية لتنظيم مجتمعنا عاد يقرر « وإذا كانت الاسس المادية لتنظيم التقدم ضرورية ولازمة فإن الحوافز الروحية والمعنوية هى وحدها القادرة على منح هذا التقدم أنبل المثل العليا وأشرف الغايات والمقاصد » ، وهناك نزعات سطحية يفتديها الغرور باختلاط مشوشة من الثقافات الأجنبية وما تلقت من قسور المذاهب المنحرفة مما جعل الثورة تجرد العزم لصيانة ضمير الأمة مما صي أن يلقى فيه أصحاب هذه النزعات وما يتسلل فى نفوس الشعب من السأم وذلك بتزييف الأهداف أو غموضها أو تقريب مداها فى لقمة العيش التى يتعجلونها ، وهنا ينوى الوجود الروحى فى الضمائر وهى جناية على الضمير الانسانى وعلى الانطلاق القومى الذى لا يجديه الا أن ينبعث عن طاقات حافلة لا عن طاقات آلت الى فراغ لا غناء فيه ، وفى هذا يقول الميثاق « أن تحريك طاقات الشعب الى العمل لا يجب أن يتم من طريق افراق الجماهير فى الأمل . أن التغيير الكبير بطبيعته يصاحبه تطلع بعيد المدى الى الأهداف المرجوة من النضال وليس من حق فى هذه المرحلة أن نخدع الجماهير بالمنى » ويصف الميثاق تلك النزعات الطائشة بأنها « مراهة فكرية » ويعلم أنها « خطر ينبغى التصدى له والقضاء عليه » ، فإن الذين يجمدون الكفاح الوطنى بتفسيرات تحد قدرته على الانطلاق انما يقللون من قدرة المجتمع بقدر ضعفهم .. أن التقدم الوطنى لا يحققه كلمات محفوظة عالية الرنين ، ليس هناك شعب يستطيع أن يبدأ تقدمه من فراغ والا كان يتقدم الى الفراغ ذاته » ومن هنا يتضح أن سبيل التكوين الصادق للعمل الثورى أن ترد تلك الاعمال الى المسار الذى لا يختلف ذوو البصائر على اعتماده وهو الغاية . واننا نقرر أن ضمير الشعب النقى المؤمن اذ لهم طلائع الثورة حقيقة الغاية التى اعد لها الانسان انما ألهمها أشرف غاية فى الوجود . وفى هذا يقول الميثاق « لقد كان هذا الشعب العظيم هو المعلم الأكبر الذى راح يلقن طلائع الثورة أسرار آماله الكبرى » واننا لا نشك وقد استهدت الطلائع الثورية ضميرها القومى المؤمن اننا سائرون الى مجتمع أصيل يرسى بنياده على قواعد من الايمان كما يقول الميثاق « أن شعبنا يملك من ايمانه بالله وايمانه بنفسه ما يمكنه من فرض ارادته على الحياة

ليصوغها من جديد وفق أمانئيه « واننا لنذكر في كل المناسبات التقدمية أن ضمير الثورة يتخذ من الإيمان بالدين ما يمنح الشعوب من طاقات ملأه ما يصل بهم الى مرفأ النجاة . فعندما أشار الميثاق بدور العلم في نهضتنا بدأ يؤكد ضرورته لنا بقوله « أن العمل الثوري لابد له أن يكون عملا علميا وإذا تخطت الثورة عن العلم فمعنى ذلك أنها مجرد انفجار عصبي تنفس به الأمة من كبته الطويل دون أن تفهم من واقعها شيئا» ويمضي في بيان مكان العلم في حاجتنا إليه ذاكرا في أسف ماكان من تفريط في الماضي وينتهي بصيحة مصممة « اننا لا نستطيع أن نتفلسف لحظة عن الدخول منذ الآن في عصر الذرة » حتى اذا اطمانت المراهقة الفكرية بدعوتنا الى العلم المادى أخذهم الميثاق بهذه الدعوة المفاجئة في قوله «على أنه يتعين علينا أن نذكر دائما أن الطاقات الروحية التي تستمدتها الشعوب من مثلها العليا النابعة من أديانها السماوية أو من تراثها الحضارى قادرة على صنع المعجزات . ان الطاقات الروحية للشعوب تستطيع أن تمنح آمالها الكبرى أعظم القوى الدافعة كما أنها تسليحها بدروع من الصبر والشجاعة تواجه بها جميع الاحتمالات » وهى ليست مجرد تقرير نظرى أو معاملة عابرة للمؤمنين بالأديان والقوى الروحية وانما هى تحدد في وضوح غاية الحياة ومواريئ التقدم فى ظل نظامنا الجديد ، ذلك ان السعى لتحقيق الرخاء المادى قاسم مشترك بين الفلسفات جميعا وموضع لثقتى عنده النظم السياسية والاقتصادية على اختلاف أصولها النظرية واساليبها فى التطبيق ، وانما الذى يميز الحضارة العربية الإسلامية من هذه النظم والفلسفات انما هو تحديدها لقيمة الحياة وتقويمها الخاص للجهد الانسانى تقويما يعتمد على النية المصاحبة له وهو التقديم الذى يرشد اليه قوله تعالى « قل ان صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين » وكما كان الميثاق واضحا فى تحديد رسالة الأديان فى بناء النهضة المصلحية فقد كان امينا فى تسجيل دورها فى تحقيق ما تم من ثورة اصلاحية فقرر ان هذا العمل العظيم قد تحقق بفضل عدة ضمانات يتوجها جميعا « ايمان لا يتزعزع بالله ويرسله ورسالاته القدسية التى بعثها بالحق وألهدى الى الانسان فى كل زمان ومكان » .

ولقد جاء الميثاق واضحا فى تحديد معالم الاشتراكية العربية التحديد الذى يرفع كل لبس حول حقيقتها ثم جاء السيد الرئيس جمال عبد الناصر فأكد عمق الفوارق التى تميز اشتراكيئنا العربية عن الاشتراكية الماركسية فى النظر والتطبيق جميعا ، ولا نشك لحظة فى أن الاسلام بعقيدته وفلسفته الاخلاقية وشريعته قد كان وسيظل دائما وراء هذه الاختلافات الرئيسية وترجع الى أمور ثلاثة :

١ - الامر الاول يتصل بايمان الفلسفة التى قام عليها الميثاق بالله تعالى وكتبه ورسله وإيمانها بالقوى الروحية فى الانسان باعتبارها قوى اصيلة موجهة لا قوى تابعة ولا محكومة ومعروف ان الفلسفة الماركسية تقوم على التفسير المادى المطلق من جهة والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية من ناحية اخرى .

٢ - الأمر الثاني يتصل بجوهر النظام الاقتصادي وهو الحق في الملكية الفردية فبينما تقوم الاشتراكية الماركسية على محاربة الملكية الفردية لوسائل الإنتاج كلها نرى الميثاق يقرر صراحة « أن سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج لا تستلزم تأميم كل وسائل الإنتاج ولا تلغى الملكية الخاصة ولا تمس حق الإرث الشرعي المترتب عليها » ثم يقرر في صراحة أن « المواجهة الثورية لمشكلة الأرض في مصر كانت بزيادة عدد الملاك » كما يعود فيؤكد ضرورة وجود قطاع خاص إلى جوار القطاع العام ملاحظاً أن « استمرار دور القطاع الخاص بجانب القطاع العام يزيد من فعاليات الرقابة على الملكية الشعبية العامة ويقوم بدور عامل منشط لها » ولا شك أن الميثاق في تقريره أصل الملكية الفردية على هذا النحو كان خاضعاً لما تعلمه روح الإسلام فموقف الإسلام من الملكية الفردية لا يحتمل التأويل والله تعالى يقول « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم » ويفض في الإقرار بملكية الأرض مع الزام مالكها بإداء حقها من الزكاة أو الزريبة فالملكية الفردية في الإسلام حرمة لا يقيدها إلا ما يقيّد الحقوق كلها من ضرورة رعاية حق الله فيها قال تعالى « وإنفقوا مما جعلكم مستخفين فيه » .

٣ - الأمر الثالث الذي أسهم الإسلام في تحديد موقف الميثاق منه هو نظره إلى الصراع بين الطبقات ، فالاشتراكية الماركسية تعتبر هذا الصراع بين الطبقات القوة الدافعة الكبرى ثم هي في علاجها لهذا الصراع لا تتبع أسلوباً سليماً يقرب بين الطبقات أو يمنع ظلم أحدها لآخرها ، والقرآن يتحدث كثيراً عن طبقة « الترفين » في المدن والقرى التي أرسل إليها الأنبياء والمرسلون ويسير إلى ذلك الصراع بقوله « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض » وإنما يظهر الغارق الحاسم بين الإسلام والماركسية في علاج الإسلام للظلم الاجتماعي الذي يؤدي إليه استبداد طبقة من الطبقات فبينما تعارض الماركسية الظلم بالظلم وتحرك لذلك أحقاد الطبقة المظلومة تمهيداً لإعلانها الطبقة المنتصرة الظالمة نرى الإسلام في امتدال وروح مسالمة بناءة يعلم المظلومين أن الظلم لا يحارب إلا بالعدل وقد أعلن النبي مبدأ العدل الإسلامي في ذلك بقوله تعالى « فإن بينكم ظلم مما أنتم على أنفسكم ولا تعلمون » ، وثأراً بهذه الروح الإسلامية المسالمة جاء الميثاق مقرراً أن الطريق الاشتراكي الذي سارت فيه البلاد يتيح الفرص « لحصل الصراع الطبقي سليماً ويتيح بذلك « إمكانية تدوير الفوارق بين الطبقات » كما أكد في وضوح أنه جاء « لتدوير الفوارق بين الطبقات وإنهاء سيطرة الطبقة الواحدة » فسيحل الاشتراكية العربية إذن هو إنهاء سيطرة الطبقة الواحدة أي طبقة وليس استبدال ظالم بظالم أو طبقة ظالمة بأخرى .

ولعل فيما قلناه عن اشتراكيتنا العربية خير تمهيد للحديث عن السبيل الآخر الذي سلكه باحث تراثنا الروحي وحضارتنا الإسلامية الرئيس جمال عبد الناصر في النضبة الروحية في الميثاق .

السبيل الآخر : انه ادرك ان الاسلام هو الدين الحنيف بما رسمه
لمجتمعه من حدود ومبادئ لاصلاح الفرد وتوجيهه الى اسمى المعاني
النفسية والخلقية باعتباره البنية الاولى في بناء المجتمع ثم رسم من المبادئ
والتعاليم ما يعمق في نفسه الشعور الديني ويقوى لديه الاحساس
بالكرامة الانسانية فينتج بحبه ومشاعره الى الجماعة بعمل فيها ويتفاعل
معهما تفاعلا ايجابيا بناء .. لمس هذا في الدين القيم فأقام دعوة الميثاق
الوطني في جوهرها وآمالها وأهدافها على دعوة الاسلام وجعل قيمه
العليا تلتقى مع القيم الانسانية التي ننشدها في مجتمعتنا الاسلامي
فاتخذ سبيله الآخر للتعينة الروحية في الميثاق المطابقة بين كتاب
الله وسنة رسول الله عليه السلام وبين دعوة الميثاق لتستقر هذه
الحقائق في يقين الناس على أساس من الثقة بالكتاب العزيز والحديث
الشريف ولتجد به الضمائر زادها الذي تحيا به وتبصر حقيقة الحياة .

وهذه هي المبادئ الستة المشهورة التي اتت بها الثورة لمواجهة
ما كانت عليه حالنا قبل الثورة وكلها من صميم تعاليم الدين القويم
ولها من كتابه اسناد واسناد وقد نوه الميثاق عن هذه المبادئ في
بابه الاول :

١ - « فالقضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين هو
صدى لما يطلب الاسلام لاهله من العزة قال تعالى « والله العزة لرسوله
والمؤمنين » ويندد بأعوان الاستعمار واتخاذ اليد عند الأعداء في قول
الله « بشر المنافقين بأن لهم عذابا اليما الذين يتخلدون الكافرين أولياء
من دون المؤمنين أيبغون عندهم العزة فان العزة لله جميعا » .

٢ - « اما القضاء على الاقطاع » فان الاسلام لا يرضى من الكسب
الا اذا كان مشروعا ومن موارد طيبة لا من الاستغلال والكسب غير
المشروع كما كان يفعل الكثيرون من اصحاب الملايين قال تعالى « ان
الذين ياكلون اموال اليتامى ظلما انما ياكلون في بطونهم نارا وسيصلون
سعيرا » وقوله جل شأنه « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها
في سبيل الله فبشرهم بذاب اليم » .

٣ - « والقضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم »
هو مبدأ الاسلام في النهي عن الاحتكار وأن المحتكرين مطرودون من
رحمة الله ولا يرضى بأن يكون للمال سيطرة على الحكم قال تعالى
« ولا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل وتدلو بها الى الحكام لتاكلوا فريقا
من اموال الناس بالاثم وأنتم تعلمون » .

٤ - « اما اقامة عدالة اجتماعية » فهي أمر الاسلام باقامة العدل
قال تعالى « يا ايها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط » ويجمع بين
العدل في الحكم والعدل بين افراد المجتمع في حياة قوامها الاحسان
والبر والتضامن الاجتماعي قال تعالى « ان الله يأمر بالعدل والاحسان
وايتاء ذى القربى » .

٥ - « اما اقامة جيش وطني قوى » فهي استجابة لدعوة الدين
الحنيف باعداد القوة في كل جانب من جوانب الدولة ومن اولها الجيش

المدافع عن البلاد قال تعالى « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم » .

٦ - « وأخيرا إقامة حياة ديمقراطية سليمة » وهي مبدأ الإسلام في الدعوى الى الشورى وإقامة الحكم على أساسها فيصف المؤمنين بقوله تعالى « وأمرهم شورى بينهم » وأمر الرسول الكريم بقوله « قاض منكم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر » .

هذه هي المبادئ الستة التي قامت على أساسها الثورة المباركة والتي سجلها الميثاق ارتباطا مع الأمة عليها لم يتحدث الميثاق بعد ذلك من القدرات الثلاث التي يجب أن تسليح بها نفسها لتصعد لمركبة المصير التي تخوض فجارها وهذه هي القدرات :

١ - « الوعي القائم على الاقتناع العلمي النابع من الفكر المستنير والنابع من المناقشة الحرة التي تتمرد على سسيطات التعصب أو الإرهاب » وهذا ما يرشد اليه الدين القيم حين ينهى عن أن يتبع الإنسان ما ليس له به علم ويعتبر الإنسان مسؤولا عن منافذ العلم فيه من سمع وبصر وقلب قال تعالى « ولا تقف ما ليس لك به علم أن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا » ثم يدلنا على المنهج العلمي السليم من استماع سائر الأقوال ووزنها بالبحث والنظر والمناقشة الحرة الخالية عن التعصب لاتباع الأحسن بعد المعرفة قال تعالى « والذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولو الالباب » .

٢ - « والحركة السريعة الطليقة التي تستجيب للظروف في مجابهة النضال مع الارتباط بأهدافه ومثله الأخلاقية فالاستجابة للظروف تنضج في قوله تعالى « ولا تقاتلوه عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فإن قاتلوكم فاقتلوهم » فإذا انتهك الأعداء حرمة المسجد الحرام بالقتال فيه فلا تقف جامدين بل نبادلهم القتال استجابة لهذه الظروف على وجه السرعة . أما رعاية المثل الخلقية والأهداف فهي مثالية حرص عليها الميثاق وتنضج في قوله تعالى « فمن اعتدى عليكم فامنعوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم واتقوا الله واعلموا أن الله مع المتقين » فهو أمر بالقصاص مع مراعاة مثلهم وأخلاقهم المعبر عنها « بتقوى الله » .

٣ - « أما الواضح في رؤية الأهداف وتجنب الانسياق الانفعالي » فذلك أساس عام في التثبت والتبين قبل الحكم على الأشياء وعدم التأثر بالانفعالات التي يؤدي التأثير بها الى الابتعاد عن الطريق القويم ثم النعم فيما بعد وهذا يتضح من قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا أن جادكم فاسق نبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين » .

هذه فقرات تصور المبادئ التي قام عليها الميثاق وتبين أنها تلتقي بمبادئ الإسلام وهكذا يتسق الميثاق في بابيه الثامن مع التطبيق الاشتراكي ومشاكله « أن العمل الإنساني الخلاق هو الوسيلة الوحيدة أمام المجتمع

لكي يحقق أهدافه . العمل شرف . والعمل حق . والعمل واجب . والعمل حياة . ان العمل الانساني هو المفتاح الوحيد للتقدم . ان العمل الوطني المنظم القائم على التخطيط العلمي هو طريق الغد » وهذا هو الاسلام يجعل العمل رأس المال قبل كل شيء قال عليه السلام « جعل رزقي تحت ظل رمحي » وقال تعالى « هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه » والقرآن يدفعنا الى العمل دفعا فقل « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » وقوله « فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله » والعمل في الاسلام مطلق واسع الرحاب غير مقيد باطار طالما ليس فيه اضرار بالخير، والاسلام حين يفتح باب العمل على مصرعيه امام المسلمين كافة انما يدفعنا للكسب الحر النظيف . في تجارة ورزق كبير قال تعالى « لا يلاف قريش ايلافهم رحلة الشتاء والصيف فليعبدوا رب هذا البيت الذي اطعمهم من جوع وآمنهم من خوف » كما امرنا أن نسلك طريق الزراعة لنطمح وننعم قال جل شأنه « فلينظر الإنسان الى طعامه انا صبينا السماء صبا ثم شققنا الأرض شققا فأنبتنا فيها حبا وعنبا وقضبيا وزيتونا ونخلا وحسدائق غلبا وفاكهة وأبا متاعا لكم ولانعامكم » ووجهنا للصناعة وما فيها من أهمية ، وبشر الى صناعة الحديد « فيه بأس شديد ومنافع للناس » وقال تعالى « وعلمناه صنعة لبوس لكم لتحسنكم من باسكم » وقال تعالى في صناعة الملابس « قد أنزلنا عليكم لباسا يواري سوءاتكم وريشا » والله يجعل العاملين مراتب بحسب العمل قال تعالى « ولكل درجات مما عملوا » وقال « فضل الله المجاهدين بأموالهم وانفسهم على القاعدین درجة » .

ويقول الميثاق « ان الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية ولا يمكن أن تتحقق الديمقراطية السياسية في ظل سيطرة طبقة من الطبقات والصراع الحتمي يكون حله سليما في اطار الوحدة الوطنية وعن طريق تدوين الفوارق بين الطبقات » واننا لنلتم ذلك في الاسلام حينما دعا الى أن تكون ملكية الأرض وموارد الثروة ومصادر الانتاج موزعة على صعيد شعبي متقارب الفوارق أما اذا صار الملك والفني في جانب والفقر والضعف في جانب آخر فالديمقراطية السياسية سراب لا حقيقة له قال تعالى « كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم » وقوله تعالى الى جانبه « وأمرهم شورى بينهم » اذ لا يكمل أن يكون الأمر شورى في أمة ما الا اذا كان افرادها لأوى انصبة فيما يدبرون الرأي فيه .

وينص الميثاق على « أن التنظيمات الشعبية وخصوصا التنظيمات التعاونية تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفصال لتمكين الديمقراطية السلمية » وهكذا أفسح الثوار الطريق أمام التعاون ليؤدي رسالته المستمدة من تعليم الدين القيم ولتحقيق دعوته التي هي قيس من تلك الدعوة السماوية التي تأمر الإنسان بفعل الخير فاشعار الميثاق الى التنظيمات التعاونية والعمل على تنميتها وازدهارها باعتبارها من أجهزة الدولة الديمقراطية الاشتراكية وقد تجلت دعوة الاسلام لها وحثه عليها في قوله تعالى « واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا »

وقوله جل شأنه « وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان » .

● و يذكر الميثاق أن « الحرية وحدها هي القادرة على تحريك الإنسان الى ملاحة التقدم وعلى دفعه . والإنسان الحر هو أساس المجتمع الحر وهو بناءه المتندر . ولا بد أن يستقر في ادراكنا أن القانون في المجتمع الحر خادم للحرية وليس سيفا مصلتنا عليها » لقد اجمع العلماء على أن للفرد في الجماعة الإسلامية حقوقا وحرية لا يملك الحاكم أن يمسها أو ينال منها بغير حق بل أن الحرية ركيزة من ركائز العقيدة الإسلامية وأن الحفاظ على كرامة الفرد وحرية أصل إسلامي لا يتصور إهداره بغير إهدار روح الإسلام نفسه ، فمكانة الفرد في الجماعة الإسلامية هي المكانة الرفيعة التي وضعه فيها خالقه حيث يقول « ولقد كرّمنا بني آدم » وقوله جل شأنه « وإذا قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة » . وأول القيم في الدين الإسلامي « الحرية » إذ جاء الإسلام لتحرير الإنسان من العبودية فالحرية الدينية والحرية السياسية والحرية الفكرية والحرية الشخصية كل أولئك قيم جليلة كفها الإسلام وحاطها بسياج من التشريع بشرط واحد هو ألا تنتهى هذه الحرية الى الفوضى التي تضر بمصلحة الفرد والجماعة ، والقرآن الكريم يقول في الحرية الشخصية « فلا عدوان الا على الظالمين » أما حرية المساكن فقد قررها بقوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنثوا وتسلموا على أهلها ذلكم خير لكم لعلكم تذكرون فان لم تجدوا فيها أحدا فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم وان قيل لكم ارجعوا فارجعوا » أما الحرية الدينية فقررها بقوله تعالى « لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي » .

وينص الميثاق على مقاومة التمييز العنصري « ان اصرار شعبنا على مقاومة التمييز العنصري هو ادراك سليم للمغزى الحقيقي لسياسة التمييز العنصري فان التمييز بين الناس على أساس اللون هو تمهيد للتفرقة بين قيمة جهودهم » والإسلام يقرر أن الناس جميعا متساوون في طبيعتهم البشرية وأن ليس هنالك جماعة تفضل غيرها بحسب عنصرها الانساني وخلقتها الاول وانحدارها من سلالة خاصة وأن التفاضل بين الناس إنما يقوم على أمور أخرى خارجة عن كل ما سبق فيقوم على أسس كفايتهم وأعمالهم وما يقدمه كل منهم لربه ونفسه ومجتمعه والانسانية جمعاء وفي هذا يقول الله تعالى « يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله أتقاكم ان الله عليم خبير » وهكذا يقرر ذلك سيدنا رسول الله عليه السلام في خطبة الوداع فيقول : « أيها الناس ان ربكم واحد وان أباكم واحد كلكم لآدم وآدم من تراب وليس لمربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأحمر على أبيض ولا لأبيض على أحمر فضل الا بالتقوى » ويذهب ديننا في تدريس كرامة الإنسان بفض النظر من لونه وجنسه وعقيدته الى الأمر بمعاملة المحوس كعاملين الكتابين قال عليه السلام : « سنوا لهم سنة أهل الكتاب » ومعاملة الرقيق بالرفق قال تعالى : « واتقوا الله فيما ملكت ايماكم » .

ويذكر الميثاق حرية العقيدة فيقول : « ان حرية العقيدة الدينية يجب ان تكون لها قداستها في حياتنا الجديدة الحرة » .

وقد بالغ الاسلام في تقديس حرية العقيدة الدينية حتى منع اكراه الناس على رأى ولو كان هذا الرأى هو الاسلام نفسه قال تعالى « لا اكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغي » وقال جل شأنه : « افانت تكراه الناس حتى يكونوا مؤمنين » ولم يقف الاسلام عند تقرير هذه الحرية بل قرر لاهل الكتاب حرية كاملة فى ان يبدؤا الله على طريقته دون ان يكونوا فى ذلك هدفا لسخرية أو موضعا لاذى فقال عليه السلام « من آذى ذميا فقد آذانى » وقال « من ظلم معاهدا أو كلفه فوق طاقته فانا خصمه يوم القيامة » .

ومما يهش له ان اللجنة المركزية لمجلس الكنائس العالمى التى تضم ممثلى مائتى كنيسة فى أكثر من خمسين دولة شرقية وغربية أصدرت خلال اجتماعها فى باريس قرارا أشادت فيه بالميثاق الوطنى واعتبرت اللجنة الميثاق « تراسا لتقدير رسالة الدين ومبادئ الحرية الدينية وقواعد العدالة الاجتماعية » كما جاء فى قرار اللجنة ان « الميثاق يعتبر عملا انسانيا يقدر حرية العقيدة ويرس قواعدا للعدالة الاجتماعية على أسس قومية من الحق والخير ويرفع حقوق الانسان فوق مستوى السارب السياسية والمصالح الدائية » .

وينص الميثاق على حرية التعبير بقوله : « ان ممارسة النقد والتقد اللاتى يمنح العمل الوطنى دائما فرصة تصحيح أوضاعه وملاءمتها مع الأهداف الكبيرة للعمل » .

وكما نص الاسلام على مشاورة الحاكم للرعية قال تعالى « وشاورهم فى الأمر » فقد جعل مناصحة الرعية للحاكم واجبا عليها لذلك فرضه الله على المؤمنين فرض كفاية قياما بأصل من أصوله هو الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر قال تعالى : « ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » .

وتقبل الصحابة مناصحة الرعية وتوجيهها بصدور رجة ونفوس راضية حتى قال عمر رضى الله عنه : « رحم الله أمرا اهدى الينا ميونا » فوضوا توجيه الرعية فى موضعه الصحيح والحق ان ادراك هذا الدور الذى تؤديه حرية التعبير والتقد الذاتى فى صيانة النظام الديمقراطي وجعل الرأى العام على بصيرة كاملة بمجريات المسائل العامة يجعلنا نؤمن بقوة الاسلام له فهو مشاركة فى تبعات الحكم ووسيلة الى تحرى الحق ومعرفة الصواب من الأمر .

وينادى الميثاق بالمساواة بين الرجل والمرأة فيقول : « ان المرأة لا بد ان تتساوى بالرجل ولا بد ان تسقط بقايا الأغلل التى تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع ان تشارك بعمق وإيجابية فى صنع الحياة » .

ولقد شمل الاسلام المرأة بمطقه ورعايته فى جميع شئون الحياة وسما بها الى منزلة رفيعة لم تصل المرأة الى مثلها بل لم تصل الى ما يقره

منها في آية شريعة أخرى من شرائع العالم قديمة ومتوسطة وحديثة وسوى بينها وبين الرجل في القيمة الإنسانية المشتركة وفي الحقوق المدنية العامة وخاصة حق التعليم وحق العمل ولم يفرق بينهما إلا حيث تدمر إلى هذه التفرقة طبيعة كل من الجنسين وما يصلح له ومراعاة الصالح العام وصالح الأسرة وصالح المرأة نفسها قال تعالى (فاستجاب لهم ربهم أني لا أصعب عمل عليكم من ذكر أو أنثى بعضهم من بعض) .

وقال جل شانه : (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء) وقال تعالى : (ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة) فللمرأة من الحقوق في نظر الإسلام مثل ما عليها من الواجبات وللرجل مثلها واجبات بمقدار ماله من حقوق وحتى الدرجة التي منحها الله له وجعل له القوامة على الأسرة بسببها ليست حقا خالصا من الواجبات .

وينص الميثاق على حق الطفولة فيقول : (إن الطفولة هي صانعة المستقبل ومن واجب الأجيال العاملة أن توفر لها كل ما يمكن لها من تحمل مسئولية القيادة بنجاح) وأتينا لنسمع صوت الإسلام ينادي بحماية الطفولة وينمو إلى رعايتها والعناية بتعليمها وتأديبها وعطف قلوب الآباء والأمهات على أبنائهم وجعلها زينة الحياة الدنيا وشرع لها من الحقوق ما لم تدركه أوروبا إلا في أواخر القرن السابع عشر ولا يتسع المجال للأفاضة فيما قرره الإسلام للطفولة من حقوق توفر لها الحياة الكريمة الطمئنة قال عليه السلام : (أفضل دينار ينفقه الرجل دينار ينفقه على عياله) وقال صلوات الله عليه : (من كان له صبي فليتصاب له) وهكذا نرى الإسلام قد أنصف الطفولة فمنع وأدها وقتلها قال تعالى (ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم) ونراه حررها مما كانت تعانيه من عسف وقسوة ثم أخذ يوصي بهم قال عليه السلام : (الزموا أولادكم واحسنوا أدبهم) .

وينص الميثاق على حماية الأسرة فيقول : (إن الأسرة هي الخلية الأولى للمجتمع ولابد أن تتوافر لها كل أسباب الحماية التي تمكنها من أن تكون حافظة للتقليد الوطني) وللأسرة في الإسلام مكانتها المقدسة ولذلك رب شئونها وجعلها تعيش في إطار من التكافؤ والمودة والتراحم ورسم لها خطوطا عريضة للوثاق والوفاء وتجنب الشقاء والشقاق لأنها الخلية الأولى التي إذا صلح أفرادها صلح المجتمع كله قال تعالى : (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها) وقوله جل شانه (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة) ثم عاد الإسلام بعد ما أكد رابطة الألفة ووئجة المحبة والرحمة بين الزوجين ليدعو الأبناء للبر بالوالدين قال تعالى : (ووصينا الإنسان بوالديه) . وقوله تعالى : (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبوالدين أحسانا أما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا) وواجب الأب وواجب الأم معا أن يقررا في حياة المنزل بينهما

وفيما بين أولادهما سلوكا يقوم على الإيثار والتعاون الفكري والعملى وأن تنشئ كل أسرة بنيتها ونظامها على النظام العادل الأمين الذى يستمد تعاليمه من الدين وقد قال عليه السلام : (مانحل والد ولده نحلة أفضل من أدب حسن) وإن أفضل الأدب وأنفعه أن يتلقى الناشئ فى أحضان الأسرة الواعية الصالحة تربية سليمة وتوعية وطنية ثابتة لتتوافر للأسرة أسباب الحماية وقد قال عليه السلام : (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فالرجل راع فى أهله ومسئول عن رعيته والمرأة راعية فى بيت زوجها وهى مسئولة عن رعيتها) وبهذه الرعاية تكون الأسرة الصالحة التى يرضاها الإسلام ويوضح معالمها دستور الثورة فتكون دعائمها الخلق والدين والوطنية .

ويقر الميثاق عن السلام (أن شعبنا يعتقد فى السلام كمبدأ ويعتقد فيه كضرورة حيوية ومن ثم لا يتوانى عن العمل من أجله مع جميع الذين يشاركونه نفس الاعتقاد) .

إن السلام إذا كان مبدأ الثورة بنص الميثاق ، فهو شعار المسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها منذ ظهور هذا الدين الكريم حتى اليوم وهو من أعظم القيم الدينية حتى قيل إن الإسلام من السلام الذى هو ضد العدوان ، سلام بين العبد وبين نفسه وبينه وبين الله تعالى وبينه وبين غيره من الناس ، والسلام دين يدعو إلى السلام ويضع هذه القيمة على رأس القيم التى فيها صلاح العالم وخيره والإخلاق بيده وهماى ذى ومن روائها الإسلام تنتصر فى العالم لأنها الحق قال تعالى : (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله) فمن جاء مسلما بنينا أن نتعاون وإياه وبهذا التعاون يتم التكاتف ويقوم العمران قال تعالى : (وإذا جاءك الذين يؤمنون بآياتنا فقل سلام عليكم) .

وإذا كانت تحيتنا فى هذه الحياة وعلى هذه الأرض (السلام عليكم) وهى شعارنا الذى نهتدى به فهى شعار أصحاب الجنة فى الآخرة لأنها أعظم قيمة ينالها المرء فى دنياه وآخرته قال تعالى : (دعوهم فيها سبحانه اللهم وتحيتهم فيها سلام) وقد دعانا الإسلام إلى أن نهتدى بالسلام فى حياتنا وسلوكنا وإن نحمل سلامنا بالقوة إذا لزم الأمر، فهذه الآية الكريمة تشير إلى السلم المسلح فى قوله تعالى : (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تملكونهم الله يعلمهم)

ويذكر الميثاق حق المواطن فى العدل فيقول : (كذلك فإن العدل الذى هو حق مقدس لكل مواطن فرد لا يمكن أن يكون سلعة غالية وبميدة المنال على المواطن ، أن العدل لا بد أن يصل إلى كل فرد حر ولا بد أن يصل إليه من غير موانع مادية أو تعقيدات إدارية) .

ولقد حرص الإسلام على توفير العدل لجميع المسلمين بل جعل العدل واجبا إنسانيا عاما تعيش فى قانونه الإنسانية كلها على هدى مستقيم لا موج فيه وعندما نتجه إلى نصوصه يواجهنا قول الله سبحانه : (إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن

«الفحشاء والمنكر والبغى» ويواجهنا قوله تعالى : (ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) بل ان العدالة الاسلامية تعم العدو والولى على السواء قال تعالى: ولا يجزىكم شئنان (عداء) قوم على الا تعدلوا ، اعدلوا هو اقرب للتقوى) بل جعل العدالة حقا للضعيف والقوى والجاهل والعالم والدول المتقدمة والدول المتخلفة فليس للمتقدم حق فوق حق المتخلف في الوجود وان الاحاديث النبوية تدمو الى العدل فقد قال عليه السلام من ربه : (يا عبادى انى حرمت الظلم علم نفسى وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا) وان انبى عليه الصلاة والسلام ليصرح بأن كل عمل يقبل المغفران الا ظلم العباد فان الله لا ينفقه اذا لم يسامح العباد الذين وقع الظلم منهم وان الاسلام قد وضع بالنسبة للعدالة المطلقة فى داخل البلاد وفى علاقات الدول نظاما لم يشهد العالم مثله عدلا .

وينص الميثاق على حق كل مواطن فى العلم فيقول : (حق كل مواطن فى العلم بقدر ما يتحمل استعداداه ومواهبه ان العلم طريق تعزيز الحرية الانسانية وتكريمها كذلك فان العلم هو الطاقة القادرة على تجديد شباب العمل الوطنى وازافة افكار جديدة اليه كل يوم ومناصر قادة جديدة فى ميادين المختلفة)

ولم يسبق الاسلام دين وقف من العلم كموقف الاسلام من الدعوة اليه والاشادة بفضله فأول ما نزل من القرآن على النبى الامى عليه السلام : (اقرأ باسم ربك الذى خلق . خلق الانسان من علق) اقرا وربك الاكرم الذى علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم) .

وفى القرآن والسنة من الاشادة بفضل العلماء ما بلغت النظر الى سمو مكانة العلم فى الاسلام قال تعالى : (شهد الله انه لا اله الا هو العلماء ودماء الشهداء يوم القيامة) ويدل على فضل العلم قوله عليه والملائكة (وأولو العلم) وفى الحديث عن النبى عليه السلام : (يؤزن مئاد السلام :) (قليل العلم خير من كثير العبادة) ويحث الله تعالى على طلب العلم بقوله : (فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون) ويقول النبى الكريم : (طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة) وقال عليه السلام فى فضل الرحلة فى طلب العلم : (من خرج فى طلب العلم فهو فى سبيل الله حتى يرجع) ولا يرى الاسلام ان للعلم حدا ينتهى عنده العالم فقال تعالى : (وما أوتيتم من العلم الا قليلا) فليأخذ كل بقدر طاقته ويرى العلماء ان العلم المطلوب فى الشرع نوعان : (ما هو فرض عين) وهذا واجب على كل مكلف ومنه : (ما هو فرض كفاية) وهو واجب على جميع المكلفين لا فردا بذاته وماعدا هذين النوعين فهو (مندوب أو مباح) ونتيجة ذلك كله ان العلم فى الاسلام هو شرف وواجب وحق فهو شرف لما ذكرناه من النصوص التى تشيد بفضل العلم وترفع مكانة العلماء . وهو واجب لما ذكرناه من ان العلم ابا فرض عين او فرض كفاية . وهو حق فان الاسلام يفرض على العالم ان يعلم وعلى الجاهل ان يتعلم كما قدمنا ولذا كان من الواجب على الانسان ان يسعى لتحصيل العلم وعلى الدولة والمجتمع ان يسيرا له الوصول الى هذا الحق فهو من الحقوق الطبيعية فى الاسلام .

وأخيرا نستطيع بعد هذه الجولة أن نشير الى حقيقة ثابتة لا ندخه لنا من الإشارة اليها وهي أن الاسلام قد عنى بوضع تنظيم شامل للدولة والمجتمع الذى تقوم عليه الدولة ، وضع هذا التنظيم فى صيغة مبادئ كليه وأصول عامة كما أسلفنا وعهد الى العقل الإنسانى أن يبنى على هذه الأصول جميع الأوضاع والأجهزة التنفيذية التى تعنى بحاجات عصره على ضوء ظروف هذا العصر بشرط أن يكون هذا البناء دائما فى اطار هذه الأصول العامة وكانت تبعه كل جيل فى كيفية تطبيق هذه الأصول العامة والتعاليم الكلية وإرتداد الوسائل العملية التى تضع هذه التعاليم موضع التنفيذ - كانت تبعه كل جيل فى هذا الشأن تبعه كبيرة ولا نعدو الحقيقة اذا قلنا ان جيلنا كان من أصدق الأجيال فى حمل هذه الأمانة فان مشروع الميثاق الوطنى الذى قدمه السيد الرئيس الملقبى جمال عبد الناصر للأمة العربية ولكل أمة اسلامية تريد أن تهتدى بهديه هو تطبيق مبادئ لتعاليم الاسلام الكلية تطبيقا يلبى مطالب هذا العصر .

ولنوضح ما نشير اليه نقول : ان الاسلام عنى بوضع هذه التعاليم الكلية فى نضائلا الثلاث من خلقية واقتصادية وسياسية . تعاليم سياسية ضريحة الى جانب تعاليم اقتصادية حاسمة حتى تتفاعل هذه التعاليم مع التعاليم الخلقية فيستقيم أمر المجتمع الإنسانى الى ابد الدهر .

وهذه التعاليم بفروعها الثلاثة تتساند وتتفاعل معافى تنظيم المجتمع وهذا التساند والتكامل فى التعاليم الاسلامية بفروعها الثلاثة هو ميزة النظام الاسلامى على جميع النظم السابقة او المعاصرة وهذه آية كريمة تبرر لنا مدى هذا التساند والتكامل قال تعالى (والذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش واذا ما غضبوا هم يغفرون . والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون . والذين اذا أصابهم البلى هم ينتصرون) فالشورى فى الآية (وأمرهم شورى بينهم) هى الدعامة الأساسية للديمقراطية السليمة ويحفظها من اليمين بتعاليم أخلاقية رفيعة يلتزمها المواطنون جميعا (والذين يجتنبون كبائر الاثم ... الخ) ومن اليأس باتجاه اقتصادى معين يهدف الى توجيه سياسة الحكم الى البر بالمواطنين (ومما رزقناهم ينفقون) وهو اساس الاشتراكية الرشيدة . والفقرة الاخيرة (والذين اذا أصابهم البلى ... الخ) تنقلنا الى نطاق داخلى ودولى معا فاذا أصاب مجتمعا عدوان من مجتمع آخر فهو ينهانا عن الاستسلام ويأمرنا بصد العدوان واعداد اقوة لدفعه حتى ننتصر على البلى ، وهكذا تقتزن الديمقراطية السياسية بديمقراطية اقتصادية وبنهج أخلاقى يلتزمه المواطنسون والا كانت ديمقراطية زائفة فاشلة .

خاتمة

ولو ان باحثا تتبع كل كلمة فى هذا الميثاق وكل مبدأ قام عليه
جواراد أن يرجعها الى نظائرها من كتاب الله وسنة رسوله لاستطاع أن
يأتى فى ذلك بما يطمئن القلوب ويشفى الصدور ويوضح السبيل القويم
الذى سلكه معلمنا الأكبر فليسوف الثورة المؤمنة جمال عبد الناصر فى
التعبئة الروحية بالميثاق . ولاعجب فى أن يسلك بنا البطرس المؤمن

(جمال) هذا المسلك ليجدد ديننا وقيمنا الروحية ويربى ابنائنا تلك
التربية الخلقية والدينية التى نالت أكبر قسط من عناية الأمم الإسلامية
ومفكرها ، فكان التفقه فى الدين والتحلل بالفضائل والتخلل من الرذائل
أسمى غايات التربية الإسلامية وفى هذا يقول عليه السلام : (انما بعثت
لأتمم مكارم الاخلاق) وللتربية الروحية فى النظم الإسلامية وسائل
نظرية وأخرى عملية :

أما الوسائل النظرية فتتمثل فى شرح الفضائل والرذائل وتحبيب
الفضائل الى النفوس ببيان محاسنها وما لها من آثار نافعة فى حياة
الأفراد والجماعات ، والتنفير من الرذائل ببيان مساوئها ومآلها من آثار
ضارة هدامة قال تعالى: (ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة)

وأما الوسائل العملية فهى أهم بكثير فى نظر الاسلام من الوسائل
النظرية وهذه الوسائل العملية هى :

الأولى : ان تبث الاخلاق من طريق القدوة الصالحة ومحاكاة السلوك
الفاضل وفى هذا يقول الله تعالى (لقد كان لكم فى رسول الله أسوة
حسنة) .

— الثانية : تتمثل فى اخذ الصبي وغيره بمزاولة الفضائل الخلقية
والواجبات الدينية مزاولة عملية حتى تصبح هذه الفضائل وهذه
الواجبات عادة وطبيعة له وفى هذا يقول عليه السلام (مروا اولادكم
بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر) .

الثالثة : تتمثل فى ابعاد المؤثرات الضارة بالاخلاق ، ومن ثم يرى
مفكرو الاسلام أنه من الواجب أن يستبعد من الدراسة فى المراحل
الأولى الادب المكتشف والخليع شعره ونثره وقصصه لما يحمله هذا
اللون من الادب من اثر سىء فى اخلاق النشء (روههم من الشعر اعفاه
ومن الحديث أشرفه) .

ولعلنا جميعا ندرك أن باعث نهضتنا وحارص قيمنا الروحية
(رئيسنا جمال) قد أخذنا بهذه الوسائل الإسلامية فى شحن أرواحنا
بالتوجيه الإنسانى واعدادنا للسير فى طريق السلوك القويم لتحقيق

القيم الأخلاقية أو الروحية أو الإنسانية الفاضلة المستوحاة من
توجيهات الدين وتعاليمه .

وهكذا نلمس في الميثاق نفحة من الروحانية المتدفقة ونحس
انعكاسة نورانية متوهجة لتلك العقيدة المثينة المتغلطة في قلب صاحب
الميثاق ونشعر بأن (عبد الناصر) لم يكن هو الذي يتحدث بالميثاق في
غلالة الاشرار المؤمن ورواء الاسلام الهادف ولكن المتحدث به كان حقاً
أمل أمة ورجاء شعب ولسان نهضة وعنوان بعث وصوت تاريخ ، انه
انتفاضة اليقظة وممضة الومي وانطلاقة القائد لأمته العربية الى آفاق
المستقبل الباسم والقدر المشرق السعيد . . .

الوحدة العربية

بمقام
محمد عطا

الجمهورية العربية المتحدة

- ١ -

تعتبر الجمهورية العربية المتحدة أكبر دولة عربية من حيث الطاقة البشرية ، فعدد سكانها يبلغ نحو سبعة وعشرين مليوناً ، ومن حيث الدخل القومي الذى وصل الى نحو ١٤٠٠ مليون جنيه ، ومن حيث الميزانية التى بلغت عام ١٩٦٢ - ١٩٦٣ م ١٠١٢٦٢١٥٥٠ مليوناً ، ومن شركات القطاع العام ، ومن حيث امكانياتها على الدفاع والكفاح ، ومن حيث تقدمها العلمى والفنى ، ومن حيث مقدرة اجهزتها الاعلامية والثقافية ، ومن حيث ثروتها الزراعية والصناعية والتعدينية ، ومن حيث سمعتها العالمية فهى صانعة الحضارات ، وهى أول مجتمع بشرى متحضر ، هذا الى اهمية موقعها الجغرافى والاستراتيجى ، وايمانها العميق بقوميتها العربية وبخاصة فى هذه الفترة التاريخية الحاسمة .

هذه الميزات الفائقة هى التى ارهبت اسرائيل ، وجعلتها تعيش فى قلق وعدم استقرار ، وحالت بينها وبين تحقيق اطماعها التى تتمثل فى ان يكون لها دولة تمتد من النيل الى الفرات اذ انها تعلم علم اليقين ان الجمهورية العربية المتحدة لن تتوانى فى الهجوم عليها بعنف وقوة اذا ما سولت لها نفسها العدوان على أى شبر من اية ارض عربية .

وهى الميزات التى دفعت الجمهورية العربية المتحدة الى ان تعتبر نفسها مسئولة مسئولية مباشرة كما يقول الميثاق « فى صنع التقدم وفى تدميمه وحمايته ، وأن هذه المسئولية تمتد لتشمل الأمة العربية كلها » .

على ان تقدم الأمة العربية اساس فى هذه المرحلة التى تقتضى منا استغلال جميع طاقاتها وامكانياتها حتى نثبت للعالم اننا لسنا امة متخلفة ، واننا لسنا نخطرا على البشرية مالة على العالم ، وحتى نحمون اذهان الراى العام العالمى ما بثته فيه تخرصات واكاذيب الصهيونية العالمية والاستعمارية من اننا مازلنا نعيش عيشة بدائية واننا مازلنا نفكر بعقليات العصور الوسطى ، واننا قوم معوقون للتقدم البشرى .

هذا الى ان تقدمنا فى هذه المرحلة سيؤدى الى ان نبني جهودنا وننتقل باقصى طاقاتها وان نصبح طاقة بشرية فعالة يمكنها الدفاع عن حقوقها والنهوض بمسئولياتها .

أسس الوحدة العربية

والوحدة العربية قد وجدت صداها في قلب كل عربي مخلص واع، وأصبحت هدفا من أهداف القومية العربية ، فالأمة العربية كما يقول الميثاق « لم تعد في حاجة الى أن تثبت حقيقة الوحدة بين شعوبها . لقد تجاوزت الوحدة هذه المرحلة ، وأصبحت حقيقة الوجود العربي ذاته » .

فالوحدة العربية قد استكملت عناصرها ، ونهيا لها من العوامل مالم يتوحد لأية وحدة أخرى فهي تقوم أولا وقبل كل شيء على الوحدة الثقافية التي تقوم على وحدة اللغة وعلى وحدة الفكر وعلى وحدة الفن بل على وحدة العادات والتقاليد والسلوك .

وهي تقوم ثانيا على وحدة التاريخ ، وحدة النضال العربي بل الوحدة السياسية والاقتصادية والدفاعية ، كانت كذلك في عهد الخلفاء ، وفي عصرى الدولتين الأموية والعباسية ، وتعرضت للمحن في أيام العثمانيين وفي عصر الاستعمار الأوربي . وهي قد دافعت عن نفسها لصد التتار ، ودفع الصليبيين ثم التقت جيوشها أخيرا على ثرى فلسطين ، وسال الدم العربي دفاعا عن هذه الأرض العربية ، وفي كل بلد عربي يتذكر الأبناء تاريخهم البطولي والنضالي ، هذا التاريخ الذي يشكل حجر الزاوية في بناء وجدانهم ان صح هذا التعبير ، والعرب في كل مكان لا يمكنهم أن يتخلوا عن هذه الذكريات ولا ان يتحللوا من هذه الأحداث التي هي جزء لا يتجزأ من ضميرهم الحى .

وهي تقوم ثالثا على وحدة الأمل وعلى الالتقاء على غاية موحدة ، هذه الغاية هي « الوحدة » ولن تجد أى عربي يمارى في هذه الغاية ! ولا يؤمن ايمانا عميقا بالوحدة ، الوحدة هي أمل العرب وهي مبتغاهم ربهى طريقهم الى العزة والمنعة، ومستقبل الأمة العربية متوقف على هذه الوحدة ، ومصير الأمة العربية مرتبط بعبهه بعضه ، والكيان العربي كل لا يتجزأ فاذا اقتطع منه جانب تأثرت جميع الجوانب ، واهتزت الأرض العربية كلها ، ويؤكد ذلك الواقع الحى في فلسطين المحتلة ، ومن أجل اولئك كله لم يعد « الميثاق » الحقيقة حين قال :

« يكفى ان اللغة العربية تملك وحدة اللغة التي تصنع وحدة الفكر والعقل .

ويكفى ان الأمة العربية تملك وحدة التاريخ التي تصنع وحدة الضمير والوجدان .

ويكفى ان الأمة العربية تملك وحدة الأمل التي تصنع وحدة المستقبل والمصير .

الصراع داخل الوطن العربي

وإذا كانت الوحدة هي الهدف الأسمى لكل الشعوب العربية ، فما بال هذه الوحدة لم تتم حتى الآن ؟ لقد أثار ذلك الوضع دهشة الكاتب الإنجليزي أرنولد توينبي في محاضراته التي ألقاها في مصر بعنوان « لماذا تأخرت وحدة العرب ؟ » فقال ما نصه : « ومن المدهش حقاً أن إعادة الوحدة هذه لم تحدث حتى اليوم » .

ولكن هذه الدهشة ستزول حتماً عندما نرى أن الوطن العربي تنقسمه دول صنع الاستعمار حدودها صنفاً ، وهذه الحدود المصطنعة إنما كانت لأموار منها : تقسيم مناطق البترول بين الدول الاستعمارية الكبرى ، ومنها إيجاد عروش لمن أخلصوا للاستعمار في أثناء الحرب العالمية الأولى ، ومنها تقطيع أوصال العالم العربي وتمزيقه حتى يظل ضعيفاً وهناً لا يقوى على دفع العدوان أو التخلص من الاستعمار . ومن الطبيعي أن طبقة الملوك أو الطبقة الحاكمة التي تفيد من سلطانتها ومن أموال المستعمرين يههما أولاً وقبل كل شيء أن تبقى على هذا السلطان ، وأن تحرس الحرس كله على هذه الأموال حتى تعيش في إبهة وبذخ ورفاهية ، وبقاء سلطانتها وأموالها متوقفة على الاستعمار الذي يحمي لها هذا السلطان ، ويفدق عليها الأموال فهي ترتبط به وإن يكن ذلك على حساب شعوبها أو مستقبل الأمة العربية .

ولا شك أن مثل هذا الوضع يقتضي مراماً بين هذه الطبقة وبين غالبية الشعب .

هذه الغالبية التي ترى قصوراً تقام ، وحرماً تنتهك ، وأموالاً تنفق على المبال والمساخر والترف والآبهة ، وانفصالاً بينهم وبين حكائهم ، وترى دولاً عربية أخرى غيرت من وضعها الاجتماعي الرأسمالي المستغل ، وأطاحت بالعروش النخرة ، وأخذت تقيم المشروعات التي تعود على الشعب بالخير ، بل بحياة أفضل ، ومستقبل آمن مطمئن ، وترى العالم في ثورة اجتماعية حيث يؤصل للديمقراطية الحقبة ، التي تنهض بالشعب وتعمل لخيره ، وتؤمن بحقوقه .

هذه الرؤية الكاشفة القريبة والبعيدة ملكت على الشعوب العربية وجدانها ، وحدث بها إلى أن تحاول التخلص من وضعها المتخلف ، وأن تعمل على هدم الرجعية وتقويض دعائمها ، وعلى هذا الأساس قامت ثورة تموز (يوليو) سنة ١٩٥٨ في العراق حيث أطاحت بالملكية والرجعية وإن انحرفت عن الخط العربي الأصيل وهو العمل للوحدة (١) .

(١) هذا قبل قيام ثورة ١٤ رمضان التي رجعت إلى الخط العربي

وهو الأساس الذي قامت عليه ثورة اليمن التي اطاحت بحكم الأمراء ،
وانتهت عهد الاستبداد والاستغلال .

على أن بعضهم يزعم أن الوحدة لن تتم لأن هناك خلافاً عنيفاً بين
الحكومات العربية ، ولكن هذا الخلاف لا يلبث أن يزول بعد أن يتحرر
كل شعب عربي من سيطرة الرجعية التي ربطت عجلتها بمجلة الاستعمار ،
فمن كان يظن أن حكم عبد الله ونوري السعيد سينقضي ويختفي إلى
الأبد ؟ ومن كان يحلم بأن حكم آل حميد الدين سينتهي إلى غير رجعة

إن عجلة التاريخ لن تمضي إلى الوراء ، وإن الشعوب لابد أن تتصمر ،
والخلاف المزعوم إنما هو خلاف ظاهري يخفي في طياته حقيقة الثورة
الاجتماعية التي شملت الوطن العربي بأسره وإلى هذا يشير الميثاق بقوله :

« أن الذين يحاولون طعن فكرة الوحدة العربية من أساسها
مستدلين بقيام خلافات بين الحكومات العربية ينظرون إلى الأمور
نظرة سطحية .

إن مجرد وجود هذه الخلافات هو في حد ذاته دليل على قيام
الوحدة .

إن هذه الخلافات تنبع من الصراع الاجتماعي في الواقع العربي ..
واللقاء بين القوى التقدمية الشعبية في كل مكان من العالم العربي ،
والتجمع الذي تقوم به العناصر الرجعية والانتهازية في العالم العربي
هو الدليل على وحدة التيارات الاجتماعية التي تهب على الأمة
العربية ، وتحرك خطواتها وتنسقها عبر الحدود المصطنعة .

إن اللقاء القوى التقدمية الشعبية على الأمل الواحد في كل مكان
من الأرض العربية ، وتجمع القوى الرجعية على المصالح المتحدة في
كل مكان من الأرض العربية هو في حد ذاته دليل على الوحدة أكثر مما
هو دليل على التفرقة » .

نعم إن الصراع القائم داخل الوطن العربي إنما هو صراع بين
القوى الشعبية التقدمية وبين الرجعية المستغلة ، صراع بين الشعوب
المتطلعة إلى أن تحكم نفسها بنفسها وبين الفئة القليلة الاقطاعية الانتهازية ،
وهو صراع عنيف حاد . وقد كان عنفه وحده لا من حيث الكثرة
والقلة بل من حيث استعانة القلة بالدول الاستعمارية التي لسانها
لأنها تحقق لها اطماعها في حقول البترول وفي ثروات الشعوب وفي
السماح لها بإقامة قواعد عسكرية ، وهي في يدها السلطان والنفوذ
والمال والسلاح فهي تجند اجنادها من الوصليين وضعاف القلوب ، ومن
غطي الجهل عقولهم واغندتهم لتضرب الحركات التحررية وتشرذم الثوار
المناضلين ، وتعذب ذوى المبادئ والأهداف القويمة ، وإلى ذلك أشار
ارنولد توينبي في المحاضرة التي نوهنا بها سابقاً وإن لم يفصح قال :
« ورغم هذا هنالك عناصر في مدد من الدول العربية قوية بما فيها
الكفاية لتضع عقبات في طريق الوحدة ، وطريق الحصول عليها » .

الرجعية والاستعمار

ولكن لم تحاول الرجعية والاستعمار الحيلولة دون الوحدة ؟ لقد حدث أن قامت وحدة بين مصر وسورية بإرادة شعبيهما ثم تجمعت الرجعية والاستعمار وفي أذيالهما الصهيونية لضرب هذه الوحدة وفصم مراها . لم حدث ذلك ؟

حدث ذلك لأن الاستعمار يهمة الا تكون وحدة بين الدول العربية على الاطلاق وهو مصر على موقفه منذ أن وضع قدمه في هذه الدول ، بل قبل أن يضع قدمه فيها وكان يتنمر للانقضاء عليها . لقد فعلنا ذلك حين توحدت مصر وسورية في عهد محمد علي ، فأجبرها على أن تتخلى عن هذه الوحدة وأن تعود إلى الانفصال وعدم تجاوز حدودها وفعله بعد أن أعطى العهود والوائيق في أثناء حربه العالمية الأولى بالاستقلال تحت حكم موحد ثم شاء أن يمزق ما كان متصلاً ، وان يقطع ما كان مترابطاً ، وشاء حين أعطى وعد بلفور ، وحين مكن لاسرائيل في فلسطين العربية ، وفعله قبل ذلك حين استفتوا الشام فأثنى بالوحدة وحدة سورية ولبنان وفلسطين وما يسمى الآن شرق الاردن . وذلك حين قدمت اللجنة الأمريكية للتعرف على مطالب الشاميين عقب الحرب العالمية الأولى ، ولكنه ضرب برأى الشعب عرض الحائط وأقدم على تمزيق الشام هذا التمزيق الشر ، ولاشك أن الاستعمار حين يفعل ذلك إنما يحافظ على كيانه ، ويبقى على نفوذه .

أما الرجعية فلها شأن آخر هو أنها تعمل على أن يظل حكمها قائماً وأن يكن على أجساد الشعب العربي . وقد وجد الاستعمار أقوى معين حين لم يعد في استطاعته أن يحافظ على سلطانه بالقوة المسلحة ، فلجأ الى قصور الرجعية يحتفى فيها ويدبر المؤامرات ويؤلبها ويشيرها ، ويمدها بالمال والسلاح كما صنع في سورية حين الوحدة ، لقد جند دعائيه وإذاعته وصحفه ومخابراته لفصم هذه الوحدة ، ولم يجد ما يؤيده ويشد من أزره غير الرجعية . فما أن صدرت قوانين بوليسو سنة ١٩٦١ التي تقلم أظافر الاقطاع وتعطى للشعب حقه المقتضب ، وتمكن للعدل أن يأخذ طريقه ، وأن يضع يده على وسائل الانتاج الكبرى حتى وجد الفرصة سانحة له وإذا هو يرسم الخطط ، ويدبر المؤامرات للرجعيين ويتسلل الى قصورهم التي هي المربع الخصب له حتى كانت النهاية التي نعرفها ، وحتى كان الانفصال (١) .

ولا شك ان الصهيونية كانت هي أيضاً من وراء ذلك كله ، فالصهيونيون

(١) هذا كان قبل ثورة مارس سنة ١٩٦٣ .

يرون مصلحتهم الكبرى في إيجاد الففرقة في الوطن العربي اذ انهم يؤمنون كل الايمان أن بقاءهم في المنطقة متوقف على هذه الفرقة ، وأن طردهم منها متوقف أيضا على عزل كل بلد عربي عن الآخر . ومن هنا كانت تصريحات المسئولين في اسرائيل بأن أي تغيير في وضع البلاد العربية كالاردن والحجاز وسورية انما يعتبر تهديدا مباشرا لها وهي من أجل ذلك ستحارب لإبقاء هذا الوضع على ما هو عليه .

وقد صور الميثاق هذه الحقيقة تصويرا صائبا حين قال : « ان الاستعمار الآن غير مكانه ولم يعد قادرا على مواجهة الشعوب مباشرة ، وكان مخبؤه الطبيعي بحكم الظروف داخل قصور الرجعية .

ان الاستعمار نفسه دون أن يدري ساهم في تقريب يوم الثورة الاجتماعية ، وذلك حين توارى بظلامه وراء العناصر المستقلة بوجهها وبحركها

ان الوحدة بين مصر وسورية كانت حركة شعبية في الصميم ، اما الانفصال فقد كان حركة رجعية . واذا كانت الرجعية قد استعانت بالوصوليين والعسكريين الذين لا يمثلون الا انفسهم فان مصيرها الهزيمة الماحقة ، وعودة الأمور الطبيعية الى ما كانت عليه فلاشك كنا يقول الميثاق : « ان وحدة الأمة قد وصلت في صلابتها الى حد انها أصبحت تتحمل مرحلة الثورة الاجتماعية .

ولا يمكن أن تدل اساليب الانقلاب العسكري ، ولا اساليب الانتهازية الفردية ، ولا اساليب الرجعية المتحكمة على شيء الا على دلائها بأن النظام القديم في العالم العربي يعاني جنون اليأس ، وأنه يفقد أعضابه تدريجيا ، وهو يسمع من بعيد في قيوره المزعزعة وقع أقدام الجماهير الزاحفة الى أهدافها » .

لقد كان الانفصال درسا كشف الاساليب الاستعمارية والرجعية تعلم منه النضال الشعبي العربي ، وآمن بأن عليه في هذه المرحلة أن يواجه الاثنين معا ، يواجه الرجعية فيعمل على تقليص أظفارها ، وعلى المطالبة بالحد من نفوذها وسيطرتها وتملكها لوسائل الانتاج ويواجه الاستعمار بكشف خطته ومؤامراته والحيولة دونه ودون التحالف مع الرجعيين في كل بلد عربي .

وهذه المواجهة لن تكون الا ثورية وبدون هذه الثورية لن يقضي على هذين العدوين اللدودين للتقدم وللتنحر ومضى الثورة الاجتماعية في طريقها المرسوم ، وهذه المواجهة أيضا تحتاج الى معرفة تاريخ الأمة العربية ومواقف الاستعمار والصهيونية منها ، ففي هذا التاريخ مظلت وعبر . وقد أتينا على بعض هذا التاريخ فيما ذكرناه من قبل ، ونحتاج كذلك الى الحذر والتعقل والحكمة والى أن يعرف النضال الشعبي أين يضع قدمه ، وكيف يدبر وكيف يمضي في طريقه في أناة وصبر وبقطة ، وقد بين هذه الحقيقة الميثاق في قوله :

« وليس من شك في أن الثورات الأصلية تستفيد من حركات خصومها في مواجهتها ، وتكتسب منها قوة دافعة .

إن الاستعمار كشف نفسه ، وكذلك فعلت الرجعية بتهاكها على التعاون معه ، وأصبح محتما على الشعوب ضربهما معا ، وهزيمتهما معا ، تأكيدا لانتصار الثورة السياسية في بقية أجزاء الوطن العربي ، وتدعيمها لحق الإنسان العربي في حياة اجتماعية أفضل لم يعد قادرا على صنعها بغير الطريق الثوري .

والعمل العربي في هذه المرحلة يحتاج إلى كل خبرة الأمة العربية مع تاريخها الطويل الجيد ، ويحتاج إلى حكمتها العميقة بقدر حاجته إلى ثورتها ، وأرادتها على التغيير الحاسم » .

الوحدة لا تفرض

والوحدة لا تكون بالفرض والفتح ، وإنما تكون بالاختيار المحض ، اختيار الشعوب العربية ، فإذا اجتمعت مشيئة شعبيين أو أكثر على الوحدة باركتها الشعوب العربية الأخرى ، وعلى هذا فإننا نعتبر محاولة العراق ضم الكويت بالقوة محاولة غير طبيعية بل شاذة ولن تؤدي الهدف المنشود من الوحدة وهو أن تتم بمشيئة الشعوب لا بالقسر والقوة ، وعلى هذا أيضا نعتبر وحدة مصر وسورية عام ١٩٥٨ وحدة طبيعية لأنها تمت بإرادة الشعبين والتقاء ارادتهما .

والعكس صحيح فإننا نعتبر فسخ الوحدة عن طريق القوة أو الانقلابات العسكرية أو اللجوء إلى الرجعية أو الاستعمار عملا عدائيا يهدف الاسمى للقومية العربية وهو « الوحدة » وإنى اعتقد أن الذى يفرض الوحدة هو تطور الشعوب العربية وتحررها فلن يتوانى شعب عربى حر عن السعى إلى الوحدة العربية ، فنحن نعلم أن الشعوب المتنوعة النواصة الأفق تحاول فى هذا العصر أن تتكامل وأن تتوحد فى الاقتصاد أو السياسة ، ومثالنا على ذلك السوق الأوروبية المشتركة حيث وجدت الدول الغربية الامناس لها من أن تتوحد اقتصاديا لتواجه الاخطار المحدقة بها وبخاصة من الشرق الأوروبى ، والوحدة الاقتصادية الدعامة الركينة للوحدة السياسية فى المستقبل .

وقد قامت السوق الأوروبية المشتركة نتيجة الخطر المحدق بالدول الأعضاء ، وقامت بمحض اختيار هذه الدول لا بالضغط عليها أو تجميعها بالقوة المسلحة كما حدث ذلك فى عصر الفتوحات والحروب التى شنها نابليون أو شنّها غيره من القواد العسكريين .

وكان الميثاق بعيد النظر حين دل على هذه الحقيقة فقال :

« أن الوحدة لا يمكن بل ولا ينبغي أن تكون فرضا ، فإن الاهداف العظيمة للأمم يجب أن تتكافأ أساليبها شرفا مع غاياتها .

ومن ثم فإن القسر باى وسيلة من الوسائل عمل مضاد للوحدة .

انه ليس عملا أخلاقيا فحسب ، وإنما هو خطر على الوحدة الوطنية داخل كل شعب من الشعوب العربية ، ومن ثم فهو خطر على وحدة الأمة العربية فى تطورها الشامل » .

إن فرض الوحدة بالقوة فيه ازهاق لأرواح نحن فى حاجة إليها لدفع مؤامرات الاستعمار والصهيونية ، وفرض الوحدة يؤدي إلى

حزازات بين النفوس ، ونحن نعمل على صفاء القلوب ، وفرض الوحدة فيه الهاء لنا من الشاغل الاكبر الذى يشغلنا ، الصهيونية والاستعمار .

وعلى هذا فالعالم العربى يرحب بقيام اية حكومة وطنية فى اى بلد عربى . كما يرحب الآن بقيام الجمهورية العربية اليمنية . والامة العربية ترحب باية وحدة تتم بين شعبين عربيين كما يذهب الميثاق فيقول :

« ان اية حكومة وطنية فى العالم العربى تمثل ارادة شعبها ونضاله فى اطار من الاستقلال الوطنى هى خطوة نحو الوحدة من حيث انها ترفع كل سبب للتناقض بينها وبين الامال النهائية فى الوحدة . »

ان اية وحدة جزئية فى العالم العربى تمثل ارادة شعبين او اكثر من شعوب الامة العربية . هى خطوة وحدوية تقدمية ، تقرب من يوم الوحدة الشاملة ، وتمهد لها ، وتمد جذورها فى اعماق الارض العربية .

ان مثل هذه الظروف تمهد الطريق للدعوة الى الوحدة الشاملة »

صورة الوحدة العربية

أما الوحدة فهل تكون وحدة كاملة او تكون اتحادا فيدراليا ؟ .

لا شك ان الوحدة اذا كانت كاملة ، تسرى على البلدين المتحدين قوانين واحدة وتعملان بدستور واحد وتحت ظل حكومة واحدة ، فهذا مثلنا الأعلى اذ اننا فى ذلك الوقت سننسى شعوبيتنا او محليتنا ونرتقى الى الوضع العظيم ، الى وضع اننا « أمة عربية » واننا بلد واحد نعمل لههدف واحد ، وندافع عن كيان واحد .

أما اذا كنا نسمند الى شكل « الاتحاد الفيدرالى » وان كان هذا الشكل فيه بعض القموض فى تعريفات فقهاء الدساتير فلا بأس من ذلك ، وأماننا مثال الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن نهتدى به كما يذهب أرنولد توينبى فيقول : « اننا نجد أن العالم الحديث قد جرب كثيرا من العقبات ، عقبات الوقوف فى وجه الاتحادات الإقليمية ، وقام بتجارب كثيرة للتعلم على هذه العقبات .

وان عمل الرواد نحو الوحدة الإقليمية أعطى لنا مثلا من الآباء الذين كونوا الوحدة الأمريكية ، اذ انهم بعد تحقيق استقلالهم وضعوا الدستور الفيدرالى الحالى للولايات المتحدة الأمريكية ، وتغلبوا به على عقبات الولايات الشمالية ، وهى ذات العقبات التى تقف فى وجه الوحدة العربية اليوم (١) .

ان الصورة الدستورية للوحدة لا تهم قدر الاهتمام بالغايات الكبرى .. وهى ان هناك أمة عربية موحدة الغايات والمقاصد والأهداف ، أمة موحدة فى شؤون الدفاع والاقتصاد والسياسة ، أمة لا يخرج فيها الجزء على الكل . ولدينا مثال آخر ، فالاتحاد السوفيتى قد جعل من أوكرانيا وروسيا البيضاء دولا ذات سيادة مستقلة ، ومع ذلك فلايستطيع أحد أن يذهب الى أن هذه الدول خارجة على الكيان السياسى للاتحاد السوفيتى (٢) .

على اننا يجب أن نفهم أن مثل هذه الدول - على الرغم من استقلالها الظاهرى ، وأستقلالها من حيث الوضعالدولى - تتبع الاتحاد السوفيتى فى نظامها الداخلى .

(١) محاضرات أرنولد توينبى ص ٩٧ نشر مجموعة « كتب ثقافية »

(٢) بحوث فى القومية العربية لعبد الرحمن البراز ص ٥٥ .

وقد فطن الميثاق الى هذه الحقيقة فقال :

« وليست الوحدة العربية صورة دستورية واحدة لا مناص من تطبيقها ، لكن الوحدة العربية طريق طويل قد تتمدد عليه الاشكال والمراحل وصولا الى الهدف الآخر . »

وامتدّد أنه ينبغي على اساتذة الحقوق المتخصصين في ائقانون الدستورى ، وفى القانون الدولى أن يعكفوا على وضع الشكل الذى تقوم عليه الوحدة العربية فى المستقبل وأن تلتزم بهذا الشكل الشعوب العربية ، فالوحدة آتية لا ريب فيها ، ولسنا نحن العرب الذين نقول بذلك ، بل أن منصفى الغرب يذهبون أيضا هذا المذهب كأرسكين تشايلدرز اذ يقول : « بالرغم من كل العقبات يحتمل أن تنمو الحركة الرامية الى مزيد من الوحدة ، فيشهد العالم يوما اتحادا عربيا قويا متعاونا يشمل المنطقة العربية كلها » (١) .

واكثر منه تفاؤلا أرنولد توينبى حين يقول : « انكم تجدون فى نجاح الوحدة الأمريكية مصدر أمل وتشجيع للعالم العربى كله اليوم ، وسريعا أو فيما بعد - وإن كنت أمل أن يتحقق ذلك سريعا لا فيما بعد - سيتجدد العالم العربى بالتأكيد طالما أن الشعب العربى عنده الرغبة الصادقة فى الاتحاد ، ومهما تدخلت أية قوة خارجية فإنها لا تمنع هذا الاتحاد اذا كانت لديه الرغبة الصادقة ، واذا اتحد العرب فان مستقبلهم سيكون رائعا ، لأن الاتحاد قوة بكل تأكيد » (٢) .

(١) حول العالم العربى ص ١٠٦ نشر مجموعة « اخترنا لك » .

(٢) محاضرات أرنولد توينبى ص ٩٨ .

الجمهورية العربية المتحدة والوحدة

والجمهورية العربية المتحدة تؤمن إيمانا عميقا بالوحدة . فهي لم تتخل عن فلسطين في مخنتها عام ١٩٤٨ م وبعثت بجيشها وبتطوعيتها للدفاع عن هذه الأرض العربية الحبيبة وحماية أهلها من أخطار الاستعمار والصهيونية ، وقامت بتضحيات غالية في هذه السبيل ، ودافعت عن حق فلسطين في الاستقلال في المؤتمرات الدولية ، وفي المناسبات المختلفة . أعلنت إيمانها بهذا الحق في الأمم المتحدة ، وفي مؤتمر باندونج وفي مؤتمر بريوني ، وفي كل المؤتمرات التي عقدتها أو شاركت فيها .

وهي لا تنى من إبراز حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه السليبة ، ودعم كيان فلسطين ، وتدريب جيش فلسطيني ليستطيع أن يسترد وطنه ، وأن يقاتل في أرضه هذه المصابات الصهيونية التي أقامها الاستعمار وحماها ومد لها كل ممونة .

والجمهورية العربية المتحدة قد نصت في صلب دستورها الصادر في ١٩٥٦ على أنها جزء من الأمة العربية .

والجمهورية العربية المتحدة لم تتوان من تحقيق الوحدة وتطبيقها تطبيقا عمليا حين أراد شعب سورية هذه الوحدة ، وعلى الرغم من كثير من العقبات التي رآها بشاقب فكره الرئيس جمال عبد الناصر وقت قيام الوحدة . . فإنه قد قبلها ، وضحي كثيرا بوقته وجهده لدعم هذه الوحدة والتغلب على هذه العقبات ، ومن أبرزها التغلب على الخلافات الناشئة حول القيادات والرياسات .

والجمهورية العربية المتحدة إيمانا منها بأن الوحدة ينبغي أن تقوم على إرادة الشعوب وأنها لا تكون قسرا ، وعلى الرغم من الانقلاب المنكسري الذي حدث وأنه لا يعبر عن مشيئة الشعب السوري ! . فإن الجمهورية العربية المتحدة لم تشأ أن تقابل العنف بالعنف وأن تهلل دماء عربية زكية ، وأن تثير نوحا من الحرب الأهلية ، وتركت الأمر للشعب السوري نفسه ليصحح الوضع ، ويعيد الأمور إلى مجراها الطبيعي وإلى ما كانت عليه من قبل إيمانا منها بأن الوحدة آتية لا ريب فيها .

والجمهورية العربية المتحدة قد حمت ثورة العراق من تدبير الاستعمار السيء ، ولم تتخل عن الحكومة الثورية بل أمدتها بالسلاح وأعلنت أن أي اعتداء على العراق إنما هو اعتداء على الجمهورية العربية المتحدة .

والجمهورية العربية المتحدة قد ناصرت ثورة الجزائر منسند هام
١٩٥٤ وقد أكد هذه الحقيقة رئيس حكومتها الزعيم بن بيلّا ، ناصرتها
بالسلاح ، وناصرتها بالمال ، وكأنا متأسفانها المعبر عنها في الأمم المتحدة
وفي المؤتمرات الدولية ، واعترفت بحكومتها المؤقتة ، وجعلت القاهرة
مقرها لها .

ولم تحفل بتهديد فرنسا ووعيدها ، ولم تكثر بتتحالف فرنسا مع
إسرائيل ، ولم تأبه بتحالف فرنسا وإنجلترا وإسرائيل في عدوانهم
المسلح السافر عام ١٩٥٦ ، بل أنها ضاعقت من هذه المؤامرة التي
رأتها واجبا محتوما عليها ، وظلت الى جانب شقيقتها الجزائر حتى
نالت استقلالها .

وقد رأت الجمهورية العربية المتحدة ان استقلال الجزائر ينبغي
أن يحمي ، فأهدت إليها الطائرات والأسلحة ، وأقرضتها أخيرا عشرة
ملايين جنيه بدون أية فائدة ، وعلى أن يدفع القسط الأول منها بعد عامين . .
تلبية لنداء رئيس حكومتها الى الدول العربية لمُد يد المساعدة الى
الجزائر التي تضمد الآن جراحها وتلم شملها وتقيم كيائها ، وأمدتها
بالتفنيين من المدرسين وغيرهم حتى تحقق الجزائر أهدافها وتقف على
قدميها وتطور مجتمعا ، ولحمت استقلالها .

والجمهورية العربية المتحدة قد لبّت نداء حكومة الجمهورية العربية
البينية فأمدتها بالعونة المخلصة غير المشروطة ، ووقفت الى جانبها ،
وعقدت معها دفاعا مشتركا ، وما زالت تعينها على تثبيت دعائم استقلالها
ودفع المؤامرات منها ، مؤامرات الرجعيين والاستعماريين .

فعلت كل أولئك الجمهورية العربية المتحدة ، بل فعلت أكثر منه
إيماننا منها بالوحدة الشاملة كما نص الميثاق الذي أصدرته أخيرا ليكون
هاديا لها ورائدا . . فقال :

« وإذا كانت الجمهورية العربية المتحدة ترى في رسالتها العمل
من أجل الوحدة الشاملة ، فإن الوصول الى هذا الهدف ليساعد عليه
وضوح الوسائل التي لابد من تحديدها تحديدا قاطعا وملزما في هذه
المرحلة من النضال العربي » .

الطريق الى الوحدة

ان الطريق الى الوحدة قد بدأت الآن تنكشف معالمه ، فغالبا الدول العربية قد أخذت تقضى على الاقطاع والرجعية ، وتقطع فى هذه السبيل خطوات لا شك فيها ، أى أنها أخذت تتقدم وتنهض وتحاول ان تلحق بالركب الحضارى . وليس من ريب فى أن الدولة الاشتراكية فى الجمهورية العربية المتحدة قد كان لها الأثر العميق فى هذا التغير وانتطور ، وأنها كانت الرائدة فى هذه الطريق .

هذا الى أن الصيحات العالمية نحو النهوض بالشعوب كان لها اثرها ايضا فى نشر المذاهب الديمقراطية الاشتراكية ، وفى العمل من أجل رفاهية الشعوب ، وحياتها حياة أفضل ، وقد دوت هذه الصيحات بفضل المخترعات والكشف الحديثة ، وتقدم وسائل المواصلات ، وقوة الأجهزة الثقافية ، وارتباط العالم ارتباطا وثيقا .

لقد أصبحت الشعوب لها اثرها الفعال ، وأصبح صوتها يعلو كل صوت ، وتحاول الرجعية أسكات هذا الصوت بتقديم بعض المسكنات ، ولكنها تخدع نفسها ، إذ أن المسكنات لم تعد تستطيع مقاومة تيارات الإصلاح الجارفة ، فكل شعب من الشعوب يقف الآن عن طريق الإذاعة أو الصحافة على مكاسب الشعوب الأخرى ، ويتعرف على حقوقه ، فهو يطالب بالمزيد من الإصلاح ، بل بالمزيد من التطوير .

ومع كل أولئك فإن الشعوب العربية مازال أغلبها يعانى من القيود الفليضة التى يرسف فيها ، يعانى من الفقر الضارى ، يعانى من المرض الناشئ ، يعانى من الجهل المخيم ، يعانى من الظلم الجارف ، يعانى من الظلام الحالك .

لقد ظل سنوات طويلة تحت سيطرة الاستعمار ، السيطرة الفعلية أو السيطرة بطريق غير مباشر ، الاستعمار الذى خنق اقتصادياته ، وقتل مواهبه ، واستغل كنوزه وخبراته .

الاستعمار الذى حال بينه وبين المعرفة أو التعلم .

الاستعمار الذى ترك المرض يمرح فى جنباته ، بأن هبأ له التربة الخصبة ، فالاجسام الضاوية لا تستطيع مقاومة ، والدواء الذى يقضى على الداء لا يجد المريض الثمن الذى يدفعه فى شرائه والطبيب المالح قليل نادر أو بأهظ الأجر .

ان خطة الاستعمار كانت خطة مدمرة ، خطة قضاه على روح الشعوب العربية ، خطة افناء لها . خطة أن تظل فى فقر وعوز وخوف

وحاجة . خطة أن تظل هذه الشعوب مستضعفة ، غير واثقة بنفسها ،
خطة أن تظل مسودة مغلوقة على امرها .

ولم يكن الاستعمار وحده في هذه المنطقة ، وإنما كانت هنالك
الرجعية ، الرجعية المؤمنة بخنق الشعوب وتدمير حياتها حتى تحيا
هي وترفل في الحرير ، وتعيش عيشة ناعمة مترفة فهي تملك الأرض
وتملكها لمن تشاء ، وهي تمز من تشاء ، وتذل من تشاء ، وهي في يدها
السلطة وفي يدها القوة ، وهي التي تخلق كل حركة تحريرية أو صوت
بناي بالعدالة والمساواة .

الرجعية التي لا تعترف بحق الشعوب في العيش . وإنما تنتهب
الثروات المعدنية والثروات الزراعية ، وتنفقها في مبالها وفي مناعمها
من غير حاسب يحاسب أو ميزانية تدبر وتداع في الناس .

والاستعمار والرجعية تعالفا على هذا الشرق العربي حتى أضعفاه ،
ومصا دمه وحاولا خنق روح الحياة فيه .

والاستعمار والرجعية لم تقتصرا على أن يسود الفقر في هذا الوطن
العربي الكبير ، بل التجأ إلى خلق المنازعات وافتعال الخلافات ، وتاليب
الأسر بعضها على بعض وأثارة الأقليات ، ونفت سموم الاحقاد بين
الطوائف والمذاهب والديانات ، هذا بالإضافة إلى إقامة المروش الواهية
والحدود المصطنعة ، وضرب المروش بعضها ببعض .

كل هذه رواسب قد خلقها الاستعمار وشجعته الرجعية ، وباركتها
الصهيونية . ولكن هذه الرواسب بدأت تلدب وتنهار ، وبدأت الشعوب
تتيقظ وتصحو ، إلا أن الوضع ما زال يتطلب مزيدا من الحزم واليقظة ،
مزيدا من الثورة حتى تنكشف في طريق الوحدة كل التكشيف .

والى كل هذا اشار الميثاق في تركيز فقال :

« أن استعجال مراحل التطور نحو الوحدة يترك من خلفه ، - كما
اثبت التجارب - فجوات اقتصادية واجتماعية تستغلها العناصر
المعادية للوحدة كي تطمئن من الخلف .

أن تطور العمل الوحدوي نحو هدفه النهائي الشامل يجب أن
تصحبه بكل وسيلة جهود عملية للملاءمة الفجوات الاقتصادية والاجتماعية
الناجمة من اختلاف مراحل التطور بين شعوب الأمة العربية . هذا
الاختلاف الذي فرضته قوى العزل الرجعية والاستعمارية » .

نعم إن استعجال هذا التطور في الوحدة بين مصر وسورية ، وفي
الاتحاد بين الجمهورية العربية المتحدة وبين اليمن لم يؤد إلى استقرار

الوحدة . فالرجعية فى سورية والرجعية فى اليمن قد كانتا على حالهما من القوة ومن أجل ذلك كان الانفصال وكان انهيار الاتحاد .

ان هذين البلدين لم يحتملا قوة الدفع الثورى التى بدت فى قوانين ٢٣ يوليو عام ١٩٦١ هذه القوانين التى دعمت القطاع العام وجعلت اغلب وسائل الانتاج فى ايدى الشعب لمصلحة الشعب وامكان رفع مستواه .

وعدم احتمالها انما مرده الى قوة الرجعية فيها ، واشتداد سواعدها فما السبيل اذن الى فتح الطريق امام الوحدة ؟ .

التعبئة الفكرية

ان التعبئة الفكرية التي تقصدها هي التعبئة التقدمية التي تهيم الأذهان ، وتفتح الأبصار وتوقظ المشاعر وتلهبها ، وقد شاهد العصر الحديث حركات فكرية تهدف الى رفع مستوى الشعوب ، والى حق العامل فى حياة حرة كريمة والى المساواة بين الأفراد ، والى القضاء على الاستغلال فى كل صوره ، والى حق كل فرد فى أن يؤمن على مستقبله والا يعيش فرسة القلق وعدم الاستقرار ، والا يكون نهيبا للمخاوف وتراقص الأشباح فمن أين يأكل حين يتبطل أو حين يعجز أو حين يمرض أو حين يهرم ؟ وكيف يقاوم الاستبداد والظلم ؟ وكيف يستمتع بالحياة ؟ وكيف يقضى فراغه ؟ وكيف يحمى حقوقه ؟ وما الواجبات التي يلتزم بها نحو أخوته ووطنه ؟ الحركات الفكرية التي تحل مشكلات الاقتصاد وبخاصة فى الدول النامية ، الحركات الفكرية التي تخطط للمجتمع الحر المتماusk الحي ، الحركات الفكرية التي تؤصل للحرية والعدالة وتمكن لسيادة السلام والتعاون بين البشر لخير البشر ورفاهيتهم .

هذه الحركات الفكرية اخذت تنتشر فى قطاعات كبرى من المجتمع العالمى ، بل تطبق فى هذه القطاعات وليس من ريب فى أن مجتمعا العربى بحاجة ملحة الى نشر هذه الآراء المتحررة حتى يؤمن بها الأمة العربية بأسرها ، والايمان مرحلة أولى من مراحل الدفع الثورى التقدمى فلا بد أن يؤمن كل فرد من هذه الأمة العربية بهذه المبادئ القوية ، وأن يتعرفها على وجهها الصحيح ، وأن يفهما الفهم السليم الواشى ، وأن تقدم اليه بطريقة عملية أو أدبية أو فنية بالأسلوب الذى يؤثر فيه ويحملة على الايمان القويم .

ويحتاج ذلك الى تنفيذ دعاوى المفرضين من الرجعيين واصواتهم والاستعماريين واذائابهم ، هذه الدعاوى التي تفسح فى الدين حيناً والدين منها براء ، والتي تقوم على التضييل والتلاعب بالالفاظ ، وبأقوال زائفة مختلفة على صحابة الرسول عليه السلام أو على تابعيهم مع أن شريعة العدل هي شريعة الله فى أى كتاب سماوى بل فى أية دعوة اصلاحية .

ويحتاج كذلك الى تقديم نماذج من الشخصيات التي ضحت بأرواحها وبأعراض الحياة فى سبيل مبادئها القوية ، والدفاع عن حريات اخوانهم ، الشخصيات البطولية الفدة التي ضربت أروع الامثلة فى سبيل تقدم البشرية والسعوى بالنفس الانسانية . والى نشر المؤلفات القيمة أو تلخيصها أو تقديم أفكارها ، المؤلفات التي تدعو الى الاشتراكية

والديمقراطية . المؤلفات التى تعالج تثبيت حقوق الجماهير الشعبية .
وتجعل للشعب السلطة العليا . وتعرض المظالم التى أحدثها الاستعمار
والاستبداد والاستغلال .

بل ان الامر يتعدى ذلك الى استخدام كل الأجهزة الثقافية
والاعلامية فى التوعية بهذه المبادئ التقدمية . ويكون ذلك فى صورة
حديث أو عن طريق السينما أو عن طريق الاذاعة والتليفزيون أو عن
طريق الصحافة أو عن طريق المسرحيات .

ان هذه الأجهزة ينبغي ان تخوض معركة الحرية . معركة الاشتراكية .
معركة الحياة الكريمة ؛ معركة بناء مجتمع افضل ؛ معركة الديمقراطية
السليمة ، معركة العدالة الاجتماعية . وأن تردد شعاراتها ، وأن تجند
لها الأقلام وتحشد الجهود .

وإني اعتقد ان الفن والحرية متلازمان . وأن الفن الأصيل هو الذى
يحيا فى ظل الحرية والديمقراطية وأن خير ما قدم إلى البشرية من فن
أنما كان فى عصر الحريات المفتوحة ، العصر الذى لم يعرف التعصب
أو الكبت أو الجبروت .

واعتقد أيضا ان الفن الحقيقى هو الفن الذى يزدهر بالشعب ؛
ويقدم إلى الشعب ؛ أما الفن الزائف فهو فن الصالونات ، الفن المتحلق ،
الفن المصنوع .

ان الفن قرين الطبع لا قرين الصنعة والافتعال ، والفن والصدق
توأمين .

فعلى الكتاب ان لا يهابوا خوض هذه المعارك التى يمكن فيها للحرية
ورفاهية المجتمع .

وما أحوج المجتمع العربى فى حاضره الى أن يبنى بناء جديدا وأمنى
بالبناء البناء الفكرى ، فقد عاش هذا المجتمع زمنا طويلا أسير أفكار
رجعية قد علاها الصدا وسرت فيها البرودة ، أفكار تنتسب الى عصور
سوائف ، بل هى ترتد الى العصور الوسطى ، أفكار جامدة هامة لم تعد
تساير العصر المتطور المتحرك .

ولا شك ان الأفكار لها اثر فى السلوك وفى المواقف . وفى الأوضاع
فاذا كنت بعقلية العصر الذى كان يردد أن الامبراطور أو السلطان أو
الملك هو ظل الله فى أرضه لا يمكن أن يسيغ أن السلطة ينبغي أن تكون
فى يد الشعب ، وأن الشعب هو السلطة العليا ، وأن الدخلى ينبغي أن
ينفقد لخير المجموع ، والمرء الذى يؤمن بالتعصب والانانية لا يمكن أن يرجو
الخير للبشرية ، أو أن يمتنع مبادئ السلام أو يسلك سلوك التسامح .

وفى هذا يقول الميثاق : « ان جهودا عظيمة وواعية يجب أن تتجه
أيضا الى فتح الطريق أمام التيارات الفكرية الجديدة حتى تستطيع أن
تحدث أثرها فى محاولات التمزيق ، وتتغلب على بقايا التشتيت الفكرى
الذى أحدثه ضغط ظروف القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن

العشرين . وما تركته دساتيرها ومناوراتها من رواسب تحجب الرؤية
الصفافية في بعض الظروف .

ومن الأفكار التي ينبغي أن ننشر هي ضرورة الوحدة العربية
الضرورية التي يحتتها العصر الذي يسمى الى التجمع ، الضرورية التي
تحتتها حماية الوطن العربي من تربع الصهيونية والاستعمار : الضرورة
التي توجب حشد القوى العربية ، وتجميع طاقاتها ليمكثها الانطلاق
السرير ، والتقدم العظيم . الضرورة التي تقضى بتنسيق اقتصاديات
البلاد العربية ، واستغلالها استقلالاً سليماً . واستثمارها لخير الأمة
العربية بأسرها .

فالوحدة تقضى على التنافس الذي يضر باقتصاديات الوطن العربي ،
وفصل هذا في وعى العلامة ارنولد توينبي فيقول : « طالما ظلت التفرقة
بين الدول العربية قائمة فان مطار القاهرة سيظل ينافس بيروت ، ومطار
بغداد ينافس الكويت والبحرين » (١) .

وقد أخذ هذا الكاتب المنصف يعدد المزايا التي تعود على الوطن
العربي من وحدته الاقتصادية وهي مزايا مثيرة ، لست أدري كيف
يجعلها المواطن العربي ويردد الدعايات الاستعمارية التي تهون من شأن
الوحدة الاقتصادية !

انه يرى ان الوحدة الاقتصادية انما هي لخير العرب ، فهناك مساحات
من الارض الخصبة في سورية مثلاً لا تستغل لقلية الأيدي العاملة ،
وكذلك الشأن في ليبيا في الجبل الأخضر ، والوحدة الاقتصادية تؤدي
الى تطوير الصناعة وإزدهارها ، والوحدة الاقتصادية يمكن أن تفيده
من استثمارات البترول في استغلال الاراضي الزراعية على نطاق
واسع ، واقامة المصانع حتى يمكن في المستقبل ، عندما ينضب معين
البترول أو يتخلى عن مكانه لقوة أخرى قد تكون الليرة ، ألا تنهار
اقتصاديات هذه الدول التي تعتمد الآن اعتماداً كلياً على البترول .

ان الدعوة الى الوحدة العربية واجب الدول العربية الأولى ولا يفت
في عزمها الأخطار المحدقة بها أو الانفصالية التي أحدثتها الرجعية في
سورية ، بل ان ما حدث ينبغي أن يكون حافزاً للمضي في طريق الدعوة
الى الوحدة بأقصى قوة وحرارة وحماسة ، وأن تحاول كل دولة عربية
متحررة بجهد المستميت التمكين لهذه الدعوة وإبصالها الى كل وطن
عربي يحرص حكامه على التمسك بالشعبوية أو الاقليمية الضيقة
فمسئوليتنا خطيرة أمام الأجيال القادمة ، وفي أيدينا تقديم الأجل الذي
تم فيه الوحدة العربية الشاملة .

والجمهورية العربية المتحدة رأت أن تلزم بذلك في الميثاق الذي

(١) محاضرات ارنولد توينبي ص ٩٦ .

اعلنته فاعلنته فى وضوح وصراحة فقالت : « والجمهورية العربية المتحدة وهى تؤمن بانها جزء من الأمة العربية لابد لها ان تنقل دعوتها والمبادئ التى تتضمنها لتكون تحت تصرف كل مواطن عربى . ولا ينبغى الوقوف لحظة امام الحجة البالية القديمة التى قد تعتبر ذلك تدخلا منها فى شئون غيرها .

وفى هذا المجال فان الجمهورية العربية المتحدة لابد لها ان تحرم على الا تصبح طرفا فى المنازعات الحزبية المحلية فى اى بلد عربى ، ان ذلك امر يضع دعوة الوحدة ومبادئها فى اقل من مكانها الصحيح « .

الاتحاد الاشتراكي العربي

ظل الفرد في الدول العربية حتى القرن العشرين غير متفاعل مع مجتمعه أو قائم بدور أساسي فيه ، فالحكومات أو الطبقات الحاكمة هي التي تسيطر ، وهي التي تصدر الأوامر ، وهي التي تقود ، أما بقية الأمة فعليها أن تنصاع وأن تنقاد ، وأن تنفذ ما تقرر به .

لم يكن الفرد له رأى في المشروعات التي تخطط له ، ولم يشترك في السلطات المحلية الا بقدر ضئيل تافه محدود ، ولم يكن له صوت مسموع في المجالس النيابية التي كان يسيطر عليها الاقطاعيون وأعيانهم الذين لهم الكلمة العليا في الأحزاب أو في مجالس المديرات أو المنصرفات أو في المجالس النيابية . وهذا الوضع من تجاهل الأغلبية والانصراف عنها قد أدى بها الى الانزلال ، فكان لابد من العمل على انعاشها وعلى السير بها الى الطريق الذي يفتح لها مجال المشاركة في الحكم ، والمشاركة في الرأى ، وهذا الطريق لن يكون كسبا قال بحق أرسكين تسيلدرز في كتابه « الطريق الى السويس » هو طريق الديمقراطية الغربية إذ أن هناك فروقا جلية بين مجتمعى الشرق والغرب ، ففي الأخير نالت الجماهرة الشعبية حقوقها السياسية منذ أمد بعيد ، وهي سيدة نفسها ، وتمتص حياة أفضل واكرم ، أما المجتمع الشرقى فكما سبق أن أوجزنا اصطلحت عليه عوامل وخطوب اقصته عن السلطة ونخرت في عظامه ، واستنفدت أكثر طاقاته .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن المجتمع الشرقى كان قد تخلف قرونا في المجالات والقطاعات المختلفة فكان لابد من أن تقدم الحكومة الشعبية على اجراءات من شأنها القضاء على هذا التخلف في أقصر وقت مستطاع ، وهذه الاجراءات تتمثل في التطبيق الاشتراكي من السيطرة على وسائل الإنتاج وتقوية القطاع العام حتى يمكن أن تكون هناك عدالة في التوزيع ، وحتى يمكن أن تكون زيادة الإنتاج وإقامة عديد من الصناعات ، وزيادة الرقعة المزروعة ، وكذلك زيادة الحصول ، واستغلال الثروة بأنواعها استغلالا مشمرا فعلا .

اننا نعلم أنه لن تكون حرية الا اذا توافر الخبز لكل فرد تظله سماء الوطن ، واذا كان الأمر كذلك فلا بد من تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع ، وتحرير المواطن من كل استبداد أو استغلال أو ذل أو خوف أى أن يؤمن المواطن على حاضره وعلى مستقبله وهذا ما تهدف اليه الدولة الاشتراكية وتعمل على تطبيقه ، وفي هذا الوقت يمكن أن يمارس الفرد حقوقه السياسية ، وأن يختار ممثليه الحقيقيين اختيارا حرا ، وأن تندفع عجلة التقدم الى الأمام ، وهذه هي الديمقراطية السليمة ،

انديمقراطية التى يصبح الفرد فيها حراً . وان يصوت فى الانتخابات الى جانب من يرى فيهم الكفاية والقدرة على الدفاع عن مصالحه ، وقد سرنا أن بلادنا قد جربت الوانا كثيرة من الديمقراطيات ، جربت الحزبية وجربت الانتخابات منذ عام ١٩٢٣ ، حتى قيام ثورة ٢٣ يونيو ١٩٥٩ . وأخفقت الديمقراطية الغربية المطلوبة لأن الشعب فى ذلك الوقت لم تكن له الحرية السياسية ، ولم يتوافر له رغبة الخبز ، ولم يكن الفرد مطمئنا على غده أو حاضره . مع أن البلاد كانت تحكم حكما أقطاعيا ، أى حكم القلة المستقلة على حين قد اهدرت مصالح غالبية الشعب وخفقت حقوقها .

لقد كانت ديمقراطية زائفة . وانتخابات صورية ، وكان لابد اذن من التفكير فى نوع من الديمقراطية يناسب وضعنا ، وينبع من واقعنا ، ويمثلنا تمثيلا صادقا ، وجربنا أنواعا فى هذه الفترة الأخيرة جربنا « هيئة التحرير » ، وجربنا « الاتحاد القومى » وكانت نتيجة التجربين أن تسلى الى هذه التنظيمات الوصوليون والانتهازيون والرجعيون ، غموقوا ما كان ينبغي أن ينطلق ، وحاولوا تشويه جمال الحركة ، وعمدوا الى النيل من قوة التنظيم والتشكيل . وفى ضوء نقدنا الدائى ودراساتنا لهذا الواقع أقمنا « الاتحاد الاشتراكى العربى » بعد مناقشات طويلة ودراسات عميقة متصلة سواء فى اللجنة التحضيرية أو فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، وجعلنا اول هدف من اهدافه :

« تحقيق الديمقراطية السليمة ممثلة بالشعب وللشعب . لتكون الثورة بالشعب فى أسلوبها ، وللشعب فى غايتها وأهدافها » .

و « الاتحاد الاشتراكى العربى » يختلف كذلك عن « الاتحاد القومى » فى مدلول اسمه فالأخير يوحى بالمحلية أو الاقليمية أما الاول فهو يشير الى مفهوم أعمق فهو « اشتراكى » أى أنه يقوم على الشعب العامل ، وعلى « الثورية » لصالح الجماهير ، وهو « عربى » وهذا امتداد له الى كل بلد عربى ، وإذا كان « الاتحاد الاشتراكى العربى » كما تحدده مقدمته من أنه « الطليعة الاشتراكية التى تقود الجماهير » وتعبّر عن ارادتها وتوجه العمل الوطنى ، وتقوم بالرقابة الفعالة على سيره فى خطه السليم فى ظل مبادئ « الميثاق » فإن الاتحاد قد أثبت امتداده وأكد اتساع نطاقه ، وإذا كان يقوم فى ظل مبادئ الميثاق فقد اتسار الميثاق الى أنه اذا كانت الجمهورية العربية المتحدة تشعر أن واجها المؤكد يحتم عليها مساندة كل حركة شعبية وطنية فإن هذه المساندة يجب أن تظل فى اطار المبادئ الأساسية ، تاركة مناورات الصراع ذاته للعناصر المحلية تجمع له الطاقات الوطنية وتدفعه الى اهدافه وفق التطور المحلى وامكانياته .

على أن الجمهورية العربية المتحدة قد رأت لزما عليها دفع المد الثورى فى البلاد العربية وذلك عن طريق « فتح مجال التعاون بين جميع الحركات الوطنية التقدمية فى العالم العربى » وكذلك رأت أنها

« مطالبة بأن تتفاعل معها فكريا من أجل التجريب المشترك » و « فى نفس الوقت لا تستطيع أن تفرض عليها صيغة محددة لصنع التقدم » .

وأعلنت بما لا يدع مجالا للشك « أن قيام اتحاد للحركات الشعبية الوطنية التقدمية فى العالم العربى أمر سوف يفرض نفسه على المراحل القادمة من النضال » .

والحركات الشعبية أقدر على مرونة الحركة . وعلى قوة الدفع الثورى أكثر مما يمكن أن تصنعه الحكومات العربية . فالحكومات العربية قد يكون بينها خلاف قائم على الأطماع أو المنافسات الأسرية أو ما إليها ، والحكومات العربية قد لا تكون جميعها بلدجة واحدة من التحرر السياسى أو الاقتصادى مما يجعلها على خلاف فى الراى أو الاتجاه أو التصرف . وهذا قد بدا واضحا جليا فى طريقة معالجة « الجامعة العربية » للقضايا السياسية ، بل أنه هو الذى جعل هذه الجامعة فى « مهبط الريح » ولا تلبث أن تنتقل من أزمة الى أزمة ، وكثيرا ما اضطرر أمرها حتى أشفقنا من أن يطاح بها وذلك ما أشار إليه الميثاق فقال :

« أن الشعوب تريد أمانها كاملا » .

والجامعة العربية - بحكم كونها جامعة للحكومات - لا تقدر أن تصل الى أبعد من الممكن « هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الجامعة العربية قد تكون مرحلة من مراحل القومية العربية وانعكاسا لتفكير بعض القادة العرب فى وقت ضعف الدعوة الى القومية العربية أما اليوم فإن الجامعة العربية لا تعبر التعبير الصادق عن آمال الشعوب العربية التى اعتنقت مبدأ « الوحدة العربية » وأخذت تعمل له بكل طاقاتها . ولم يعد يجرؤ عربى حتى الواغل فى رجعيته على النيل من « الوحدة العربية » أو القول صراحة « بالاقليجية » .

وقد كان أرسكين تشابلترز آمينا صادقا حين ذكر فى مناسبة إعلان الوحدة بين مصر وسورية « أعلن فى الرابع من فبراير عام ١٩٥٨ فى كل من القاهرة ودمشق عن قيام أول وحدة فعلية بين دولتين عربيتين ذواتى سيادة وقد استقبل بمصافاة ضخمة من الحماسة الأصيلة عند جماهير العرب فى طول الشرق الاوسط وعرضه (١) » .

إن هذا القول يمثل مدى ما يعلقه العرب من آمال كبار على تحقيق انوحدة الفعلية فى الوطن العربى بأسره . وهذا المدى العميق هو الذى حدا بهذا الكاتب العربى أن يعلن إيمانه بالوحدة العربية قائلا « أن وحدة هذه الملايين من العرب قادمة حتما ، ولكنها قد تتأخر بعض الشيء ، وقد لا تكون فى شكل دولة جامدة مركزية الحكم تمتد من

(١) الطريق الى السويس ترجمة خيرى حماد نشر فى مجموعة « كتب سياسية » ص ٣٢٠ .

المحيط الى الخليج . ولكن اليوم الذى سيعثر فيه العرب على الواقع
السياسى والدستورى لحطمهم ولقوميتهم « التى لا ترسم حدودها على
الأرض بل فى القلوب والأرواح » قادم حتما ولا ريب أن أمام العرب
مهمة شاقة وعملا مجهدا وتفكيرا مضمنا واصلاحا يجب أن يتحقق
قبل أن يتحقق الحلم (١) » .

(١) المصدر السابق ص ٣٦٢

سیاستنا الخارجیۃ

بقلم

الدكتور حسین فوزی البخاری

سياسة الخارجية .

تستمد السياسة الخارجية اصولها واتجاهاتها ومراميها من واقع الأمة وآمالها الوطنية .

وقد يفرض الواقع الوطنى اتجاهاته على عمل الأمة وآمالها الوطنية .
وحين ترتبط آمال الأمة بواقعها الوطنى نقول : ان المصلحة القومية هى
التي تفرض اتجاهاتها على سياسة الدولة الخارجية .

الا ان هذا الواقع الوطنى قد يكون جائرا متمعبا انانيا لا يحفل
بنير المصلحة القومية ، فتندفع الدولة الى تحقيقها على حساب غيرها
من الأمم والأجناس الأخرى . وحينئذ تقع الدولة فى حمة الاستعمار
والنسلط وتسودها روح النهب والاستغلال .

وقد يسمو الواقع الوطنى على الاعتبارات القومية فيهدف الى خير
الانسانية عامة ويرى ان المصلحة القومية لا تتحقق الا فى ظل السلام
والتعاون الدولى من أجل الرخاء .

الا أن هذه النزعة الانسانية لم تعرفها دول الغرب فاخطلت
سياستها الخارجية على اساس السيطرة والمردوان واستنزاف خيرات
الشعوب المستضعفة فكثت موجة الاستعمار الحادة التى اغرقت كل
مبادئ المروءة والشرف والاخاء الانسانى الكريم .

وامتدت الموجة الاستعمارية لتغمر العالم اجمع . فلم ينقض القرن
التاسع عشر حتى كانت كل افريقية وآسيا خاضعة للمستعمار الاوربى
يسوسها بالحديد والنار ويعلو فيها كلمة الرجل الأبيض وارادته
ليستغل خيرات الشعوب وجهود بنيتها استغلالا شائنا جائرا فى سبيل
كسبه ومصالحته المادية غير حافل بمصلحة تلك الشعوب أو حقوقها
الانسانية .

وفاقت مساوئ الاستعمار فى تلك الشعوب ما يمكن ان يتخيله
عقل بشر ، ففي الكونغو مثلا وكانت ملكا شخصيا للملك ليوبولد الثانى
ملك بلجيكا ، أخذ هذا الملك الجشع يستغلها لنفسه دون وازع من
ضمير أو خلق أو مبدأ انساني غير حافل حتى بتوصيات مؤتمر برلين
فى معاملة المستعمرات على ضآلتها وقلة جدواها ، واستطاع ان يحقق
لنفسه خلال عشر سنوات من الاستغلال البشع ربحا صافيا لا يقل
عن خمسة عشر مليونا من الدولارات من جمع المطاط - فضلا عن
الضرائب الباهظة التى يفرضها على الأهالى كان يسخرهم لجمع
المنتجات وخاصة المطاط ليبيعهما فى الاسواق الاوربية بأعلى الأثمان .

حتى أصبحت الكونفو كما يقول « لودفيج بوير » جحيم الأرض الذى لا يطلق .

وفى كتابه « ليوبولد الكويه » يتقصى مساوىء هذا الحكم الجائر فيذكر كيف كان الاهالى يحملون قسرا الى العمل فى جمع المطاط فان تضامسوا حصدهم النيران وكيف تبقر البطون وتعلق الاحشاء على الاكواخ وكيف تلقى الجثث فى الصراء وكيف تفتصب النساء فيلجا الأزواج الى تشويبهن حتى لا يطعم فيهن الرجل الابيض وكيف يقتل الاطفال امام آباءهم أو تسمل عيونهم أو تقطع أطرافهم ليقوم الآباء بما يسخرون له من عمل .

ولم تكن الحال فى المستعمرات الاخرى خيرا منها فى الكونفو ، فقد فرض الاستعباد على المواطن الافريقى كما يفرض على المواطن الاسيوى وأقيمت الحواجز بين الوطنيين والرجل الابيض ولم يعد للوطنى من امر بلده شيء .

الا ان هذه الموجة الاستعمارية قد جرت المستعمر الاوروبى الى التنافر والصراع الذى انتهى بالصدام الدولى المروع عام ١٩١٤ وعام ١٩٣٩ فكانت الحربان العالميتان الاولى والثانية حربيين استعماريين فى اسبابهما وفيما تهدفان الى تحقيقه . فكان الاستعمار قد جر على اهله الخراب والدمار ، وهكذا كانت المصلحة القومية التى ابتغتها الدولة من وراء الاستعمار شرا عليها فى النهاية ، فقد خسرت فى الحروب من أموالها ودماء بنيتها أضعاف ما كسبته من استنزاف خيرات المستعمرات وسيطرت هذه النزعة الاستعمارية على السياسة الخارجية للدول الاوربية منذ بدأت الموجة الاستعمارية تجرى فى تيارها المحتوم . الا انها لم تتخذ لها منهجا بينا أو خطة مرسومة الا بعد ان بدأ التنافس الاستعمارى فيما بينها فأخذت كل دولة من الدول الاستعمارية تقيم سياستها على قواعد ثابتة تتمثل فيها علاقتها بالمستعمرة واستغلالها وكيف تحميها وتحافظ عليها .

وقد عرف العالم الحديث نوعين من الاستعمار : استعمار مباشر كاستعمار المناطق انغنية فى آسيا وافريقية وامريكا فى بداية الجولة الاستعمارية ، والهدف من هذا الاستعمار استقلال المستعمرة واستعمار غير مباشر كالاستيلاء على القواعد والمراكز الاستراتيجية بقصد السيطرة على طرق المواصلات الى مناطق الاستعمار المباشر ، ومن هذا القبيل كان احتلال مصر ومالطة وجبل طارق وعلن وسواحل الخليج العربى وجزر المحيط الهندى .

وما من شك فى أن هذه السياسة الاستعمارية كانت انعكاسا واقعيًا للسياسة الخارجية للدول الاستعمارية يعبر تعبيرا صحيحا عن أمانيتها الوطنية والقومية ، وفى الوقت نفسه كانت مظهرا جليلا فى أمين المواطنين لعمل الدولة الوطنى ، ففى بدء سيادة النزعة القومية فى أوروبا وظهور الدولة القومية كانت حركة الكشوف الجغرافية قد بدأت لتكشف عن عالم جديد ملىء بالخيرات ، ولكنه ضعيف لا يستطيع أن

يقف امام الاسلحة النارية التى جاء بها الغرب معه . واستطاع الغرب بتلك الاسلحة النارية الحديثة ان يسيطر على مساحات واسعة ودول يرمتها دون ان يبذل فى سبيل ذلك جهدا كبيرا او يتعرض لخساره تموق عملية السيطرة او الاستيلاء ، بل كان الاستيلاء على المستعمرات سهلا يسرا بحيث بدا فى كثير من الاحيان وكأنه مقامرة طريفة استهوت الآخرين الى انتهاج هذا السبيل مما دفع الدول الاستعمارية بمقتضاها ببعض ، وشهدت القارة الاوربية كما شهدت البحار الموسمية أعنف معارك انصراع الاستعماري ولعب قراصنة البحار الانجليز دورا كان له ابعاد الاثر فى دعم الاستعمار البريطانى فيما وراء البحار .

وصحب الاستعمار قيام الثورة الصناعية فى أوروبأ ونمو رأس المال المستثمر فى الصناعة والتجارة نعا خلق طبقة من الانبياء تميزت بالنفوذ والسيطرة على أداة الحكم سيطرة الهيئ أوار النزعة الاستعمارية ، ولكن الاستعمار لم يكن يستهوى كثيرا من الناس فاتخذ فلاسفة الاستعمار مما سموه رسالة الرجل الابيض ، وسيلة للتجويه والافتناع الدائم بجلال الرسالة التى يضطلع بها المستعمر الاوربى فى تمدين الشعوب المتأخرة ونشر الحضارة الاوربية ، وغدا الاستعمار بذلك عملا وطنيا جليلا فى نظر الاوربى المتصدين الذى ينشد مثلا انسانيا أعلى وفى نظر الاوربى المستعمر الذى ينشد النفع والفائدة الدائمية ، لا سيما وقد فاقت خيرات الاستعمار فعم الرخاء المجتمع الاوربى فى القرن التاسع عشر وأوليات القرن العشرين ، ولولا اسحربان العالميتان الاولى والثانية لظلت أوروبا تنعم بالرخاء وطيب العيش على حساب المستعمرات .

د

أما فى المستعمرات فقد كان الحال على خلاف ذلك . فعندما اخذ الوعى القومى يتفتح فيها راحت تنشذ التحرر والاستقلال وارتبطت أمانيتها الوطنية بهذا الهدف ، وأصبح التحرر هو الانكاس الأمين الصادق لسياستها فى الداخل وفى الخارج .

الحرب ضد الاستعمار

إن شعب الجمهورية العربية المتحدة في حربه ضد الاستعمار
نرب مثلاً حياً ما زال أسطورة في تاريخ نضال الشعوب .

إن شعبنا كشف الاستعمار العثماني وقاومه رغم التحايل عليه
نستار الخلافة الإسلامية .

ثم قاوم شعبنا الغزو الفرنسي حتى أرغم المفامر الذي دوخ أوروبا
كلها على أن يرحل بالنيل عبر البحر المتوسط إلى فرنسا .

ثم صعد لمؤامرات الاستعمار العالمي واحتكاراته الدولية التي
استعملت أسرة محمد على .

وتدافع موجاته النورية واحدة إثر الأخرى حتى جرفت أمامها
بعد سنوات طويلة من التضحيات البيلة كل الحواجز التي أقامها
الاستعمار على أرضه لحماية وجوده . لقد واجه شعبنا ثلاث
مبراطوريات هي الامبراطورية العثمانية والفرنسية والبريطانية وقاوم
غزوها ببلاده وانتصر عليها .

إن شعبنا دفع خلال عشرات السنين بل مئاتها ثمناً غالياً لانتصاره
على الاستعمار . لكنه في النهاية حصل على النصر الذي يبرر امسام
تاريخ كل التضحيات وشرف مقدراته .

الميثاق

عانت مصر من الاستعمار طويلاً وحين احتلها الانجليز عام ١٨٨٢
كان هذا الاحتلال للسيطرة على الشريان المائي الرئيسي للمواصلات
العالمية ، فقد تم حفر قناة السويس وافتتحت للملاحة عام ١٨٦٩ ، ومن
بومها تغيرت سياسة بريطانيا تجاه مصر . فبعد أن كانت تكتفي بالحيولة
دون احتلال أبة قوة أجنبية لمصر تهدد طريقها البرى إلى الهند كما كان
موقفها من حملة بونايرت ، أصبحت ترى ضرورة الاستئثار بمصر وحدها
والسيطرة على الممر المائي الذي أصبح الطريق الرئيسى للمواصلات
العالمية ما بين أوروبا والشرق الأقصى . وعدت حماية قناة السويس
جوهر استراتيجيتها الإمبراطورية .

وقبل الاحتلال البريطاني مرت مصر بأدوار من الاستعمار الذي
نواثر عليها بغالبها وتغالبه فلا تهجع من ثورة حتى تضرع أوار ثورة
نشد ضد الغاصب الدخيل .

ولم يكن الاحتلال البريطاني وحده هو ما تفضى به مصر ، بل كان

هناك حكم أسرة دخيلة اتخذت منها ضيعة تسفلها لنفسها ونسنعبد
نيتها لخدمة مصالحها .

وفي ظل أسر محمد علي احتكرت التجاره والرعاة والصناعة
لمصلحة الحاكم وخيم كابوس الرشوة والسخره والكرباج على البلاد .
واصبح الفلاح رمزا للمهانة والازدراء في نظر التركي الحاكم وغدا
« ابن البلد » بالنسبة له صنفا مهينا من الناس لا يرغب الى مستوى
ابن الدوات « العثماني » فكان لفظ « بلدى » عنوانا للتحقير ودلالة
على التأخر والانحطاط . وكان هذا اللون من الاستعمار الداخلى أسوأ
ما نكبت به مصر في تاريخها .

وورثت مصر من عنت المحتل والحاكم الأجنبى مقنا شديدا للاستعمار
فكرهتيا وعملت على التخلص منهما ومن آثارهما .

وكانت حربها ضد الاستعمار صورة صادقة لانجاهاتها الوطنية
وانمكاسا امينا لسياستها الخارجية .

ففى صبح ٢٣ يوليو ١٩٥٢ انتفض الشعب انتفاضته الثائرة ولم
تض ثلاث ليال آخر حتى ذك اول معقل من معاقل الظلم والاستبداد
والفساد ، ففضى على حكم الأسرة الدخيلة التى استعبدت مصر قرنا
ونصف قرن ، ثم ثنى بأذنانها فطوح بالاقطاع واجتث جذور الرجعية .

ولم يعد هناك ما يركز عليه الاستعمار الأجنبى فتهافت عروشها
وحمل أعضاء عبر البحر الى بلاده كسيفا يجر أذيال الخيبة والفشل .

ولكن الاستعمار حين ارتحل كان يعتقد انه قد ترك فلوله من خلفه
تحوى مصالحه ونذود عن غنائمه ، وكان لابد من القضاء عليها ، ذلك
معاقلة حتى لا تكون ستارا لاستعمار مقنع يجر الوطن الى ما هو شر
من الاستعمار السافر .

كانت هناك شركة قناة السويس تتحكم فى أهم شريان للمواصلات
العالمية وهذا الشريان يجرى فى أرض مصر مدته أذرع مصرية بالعرق
والجهد والدموع .

ولم يكن هناك بد من أن تستعيد مصر قناتها . وفى ٢٦ يوليو ١٩٥٦
أعلن الرئيس جمال عبد الناصر تأميم شركة قناة السويس .

وذعر الاستعمار من هول الضربة فجمع فلوله ليضرب ضربته ولكنه
باء بخسران مبین وأرتد حسيما مدحورا .

واستكملت مصر سيادتها على اراضيها بعد أن لقت المقتدى درسا
لا ينسى .

وكان استرداد قناة السويس ضربة للاستعمار واحتكاراته فى
الصميم .

وابتث الشعب المصرى بثحمه العنيد لتبعات اصراره الى حد قبول

المعركة المسلحة في وجه قوى زاحفة جرارة واستطاع بثباته الرائع وقتاله المرير ضد الغزو أن يهز الضمير العالمي ويحركه بصورة لم يسبق لها مثيل في التطور الدولي . فقد « أنهت الهزيمة المريرة التي منى بها الاستعمار في حرب السويس عصر المفامرات الاستعمارية المسلحة »

ولهذا كانت حرب الاستعمار قاعدة من قواعد سياستها الخارجية سواء كان الاستعمار سافرا أو مقعنا .

ورفضت منذ البداية أن ترتبط باحلاف أو اتفاقيات تجعل لاية دولة نوعا من التدخل في شئون البلاد .

ووقفت تحارب حلف بغداد حربا عنيفة لا هوادة فيها لأن حلف بغداد يربط المشتركين فيه بسياسة انحياز لفرق ضد فريق آخر .

وحاربت مشروع ايزنهاور لأن المعونة التي يقدمها مشروع ايزنهاور معونة مشروطة بالتعاون مع الدولة التي تقدم المعونة والسير في السياسة التي ترتضيها ، ولأن فيها نوعا من الانحياز لفرق ضد الفريق الآخر أيضا ولأن هذا الانحياز غالبا ما يحمل في تياره نوعا من الاستعمار المقنع حين يملأ الحليف القوى ارادته على الحليف الضعيف

وقد يكون الاستعمار نوعا من العدوان من جانب دولة على حقوق بعض رعاياها حين تأخذ بسياسة التفرقة العنصرية بينهم كما يجري في اتحاد جنوب افريقية .

ففي اتحاد جنوب افريقية تفرقة حادة بين البيض والملونين حيث تفرض على الملونين قيود لا تفرض على البيض ، قيود بلغت من الصرامة حدا جعلت من الملونين فريقا قريبا في وطنه . في حين أن هؤلاء الملونين يملفون أربعة أضعاف البيض ، إلا أن هؤلاء البيض هم الذين يسوسون البلاد ويحكمونها لأنفسهم ومصلحتهم ، ومنذ حكموا البلاد فرضوا قيودهم على الملونين فحالوا بينهم وبين تولي المناصب العامة وقيدوه بالعمل في الاعمال الشاقة أو التافهة أو الوضيعة التي يترفع عنها الرجل الأبيض لقسوتها أو تفاهة أجرها .

وقد بلغت قسوة الرجل الأبيض في اتحاد جنوب افريقية أن حرم على الملونين السكنى في منازلهم والسير في طرقاتهم والتردد على منتدياتهم أو مطاعمهم أو حوانيتهم ففرض نوعا من العزلة الرهيبة على الكثرة الغالبة من السكان .

ولا تختلف هذه التفرقة العنصرية بين أبناء الوطن الواحد من أي نوع آخر من الاستعمار الخارجي المباشر ، ففي الاستعمار الخارجي يحكم المستعمر وهو ينتمي الى دولته ، أما هذه التفرقة العنصرية فهي استعمار تحكم فيه طبقة تنتمي الى نفس الوطن بطبقة أخرى من بنيه تسخرها لمصلحتها وتستبد بها لمنفعتيها كما يفصل المستعمر الأجنبي تماما أن لم يكن أشد وأقسى .

وهذا النوع الأخير من الاستعمار امتهان أشد الامتهان للجنس

البشرى والكرامة الانسانية ، يتنافى مع الشرائع السماوية ومع حقوق الانسان وهو بقية من بقايا نظام العبودية القديم .

وهو فى ذاته معركة حياة أو موت ، فان الاستعمار الخارجى قد ينتهى بنيل الأمة استقلالها ورحيل المستعمر عنها ، اما فى هذا الاستعمار فان المعركة لا تنتهى الا بنزول الجنس الحاكم عن امتيازاته وحقوقه ، واذا كان هذا الجنس أقل عددا فان الامر ينتهى به الى الخضوع للأغلبية السائدة والتسليم لها ومعنى ذلك أنه يتحول الى اقلية أو يدوب فى الأغلبية التى يحمل عليها ويردبها وهذا شر ما يخشاه ويتوقاه .

الا ان الشرائع السماوية وحقوق الانسان وكرامة البشر لا تجد فى هذا الدوبان غضاظة أو امتحانا لفريق دون الفريق الآخر ، فالوطن للجميع لا فرق بين عقيدة أو مذهب أو جنس ، لذلك كانت التفرقة العنصرية اقصى رذائل البشر اذا امتنقوها أو اخلدوا بها ، وفيها ظلم بين وقسوة بالغة تحيق بفريق من الأمة مهما قل عدده فله حقوق الانسان فما بالك بكثرة غالبية تستبدلها اقلية ضئيلة اذ أن عدد الملونين فى اتحاد جنوب افريقية ثمانية ملايين مقابل مليونين من البيض .

وتقف حكومة اتحاد جنوب افريقية من هذا الامر موقفا بلغ غباظة السلذوذ اذ تصر على موقفها وتتحدى فى هذا الموقف اجماع الراى العام العالمى .

واصرار الشعب المصرى - كما جاء فى الميثاق - على مقاومة التمييز العنصرى هو ادراك سليم للغمزى الحقيقى لسياسة التمييز العنصرى ، فالاستعمار فى واقع امره هو سيطرة تعرض لها الشعوب من الاجنبى يقصد تمكنه من استغلال ثرواتها وجهدها ، وليس التمييز العنصرى الا لونا من ألوان استغلال ثروات الشعوب وجهدها ، فان التمييز بين الناس على أساس اللون هو تمهيد للتفرقة بين قيم جهودهم ، ان الرق كان الصورة الاولى من صور الاستعمار ، والذين ما زالوا يباشرون ساليه يرتكبون جريمة لا يقتصر اثرها على ضحاياهم وانما يلحقون الاذى بالضمير الانسانى كله وبما أحرزه من انتصارات .

وثمة نوع آخر من الاستعمار تتعرض له الأمة العربية بالذات هو العدوان الاسرائيلى على جزء من الوطن العربى الفلسطينى ، وهو عدوان رهيب يختلف من اى عدوان آخر ، وهو عدوان من الممكن أن يمتد اذاه ليلحق بالأمة العربية جمعا .

وهذا النوع من الاستعمار يقوم على الاغتصاب والابادة ، ولا يكفى بالسيطرة والحكم والاستغلال كأنواع الاستعمار الاخرى ، اذ انه قد جاء ليقيم ويتوسع وينشئ دولة عنصرية رهيبة لا ترضى بغير الابادة لتملك وتتوسع اذ لا مكان لها الا ما تفتصب ولا ارض تملكها الا ما تستولى

عليه قهرا وعنفًا . ومعنى أن تقوم وتتوسع أن يباد العرب أو يصبحوا
لاجئين .

وقد استولت الصهيونية على جزء من فلسطين وأقامت فوقها دولة
ناصرتها قوى الاستعمار الأوربي والأمريكى ، وحولت سكان هذا الجزء
من الأرض الفلسطينية الذى استولت عليه الى لاجئين غير من أبادتهم
وتخلصت منهم بوسائل بلغت غاية العنف والحقارة الإنسانية .

الا ان هذه الدولة الزائفة تشعر انها غريقة وسط الموجة العربية
الناشئة وتتطلع فى شوق الى بر النجاة ، وتراه فى تحقيق هدفين
أساسيين لوجودها وبقيائها ، أولهما أن تعقد صلحا مع العرب حتى
تضمن مسألتهم لها لتدعم كيائها وتقيم بنائها الموهوم ، وثانيهما أن
تقهر العرب وتستبدلهم لتملئ ارادتها عليهم ، وكلا الهدفين ملازم للآخر
الا أن أولهما يسبق ثانيهما من حيث التوقيت الزمنى ويمهد له ، فان
الصلح لا ينقذ العرب من المصير الرهيب للعدوان الاسرائيلى وانما يدع
لاسرائيل فرصة كافية تعد نفسها فيها للانتفاض على العرب وإبادتهم
والاستيلاء على أراضيه . فان لم يستجب العرب للصلح وهو ما تسمى
اليه اسرائيل جاهدة فليس امامها غير الخطوة التالية وهى خطوة لازمة
فى الحالتين لبقائها ووجودها ولا بد منها - من وجهة نظرهم - سواء
كان هناك صلح أو بقيت الخصومة قائمة .

لهذا كانت تصفية الاستعمار الاسرائيلى واسترجاع فلسطين سليمة
لبنائها هدفا أصيلا من أهداف سياستها الخارجية ، ويتطلب هذا
الهدف أن نتعقب محاولات التوسع والتسلل الاسرائيلى أينما تكون
حتى تنحصر اسرائيل فى نطاقها الزائل فلا بد لبقاء العرب من أن تزول
اسرائيل من الوجود .

وتعمل اسرائيل جاهدة لتحطيم الحصار العربى لها ، فتتسلل عبر
هذا المحيط العربى الى مناطق أخرى ، ووجدت فى افريقية أرضا بكرة
للتسلل والانتشار ، وتلقى من العون الأوربي والأمريكى مايساعدها على
التسلل الى تلك البقاع العذراء والانتشار فيها ، ويحمل هذا التسلل
فى طياته جرئومة خطيرة من جرائم الاستعمار الأوربي الذى حمل
عصاه وأرتحل عنها ، فهو يمود اليها من الباب الخلفى وعن طريق قد
لايشك الشك فى نفس الشعوب الافريقية التى تشدد المصونة من غيرها
ومن يتقدم لها اذا أمنت جانبه ، وتسلل اسرائيل الى تلك البقاع وهى
تلبس أثواب الحمل الوديع فتخدع فيها بعض الدول الناشئة وتقع
فريسة لها .

وعلىنا أن نتعقب هذا التسلل الاسرائيلى فى القارة الافريقية لنقف
عليه ونبحث جوره فان افريقية بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة
خاصة وعرب الشمال الافريقى بصفة عامة هى الأم الكبيرة للوطن
العربى فى افريقية ، والوطن العربى هو الباب الامامى للدول الافريقية
الناشئة ، وافريقية هى المجال الحى الفسيح للنشاط العربى ، والحركة
بين اسرائيل والعرب فى افريقية هى معركة المصير لكليهما ، فاسرائيل

تحاول أن تحطم الحصار العربي بالتسلل الى افريقية والاستيلاء عليها ودعم النفوذ الغربي في انحاءها ، والعرب يرون في افريقية وطنهم الكبير ومجال نشاطهم الواسع ، فاذا استولت اسرائيل عليه استطاعت ان تحصر العرب فينقلب ميزان القوى الى جانبها بدلا من ان يكون في جانب العرب .

وقد ترمى اسرائيل الى التسلل الى مناطق اخرى وخاصة بلدان الشرق الاقصى ، ولكن تسللها في افريقية هو الذي يشكل خطرا حقيقيا على البلاد العربية ولذلك فاننا اذا كنا نتمتعها في بقاع العالم فاننا نتمتعها في افريقية بنوع خاص حتى لاندع لها فرصة للاحاطة بنا او فرض اى نوع من الاستعمار على البلدان الافريقية الناشئة .

وبشعور الكراهية الكامنة في اعماقنا ضد الاستعمار ، وروح المقاومة التي تحملنا على حربه اخذنا نمد يد العون الى كل امة تنشد التحرر والاستقلال .

وكان هذا موقفنا في الجزائر وفي الجنوب العربي وفي الكونغو . فكراهيتنا للاستعمار كراهية عقيدة ومبدأ وكراهية بدافع الشعور القومي .

فمن حيث العقيدة والمبدأ مددنا يد المساعدة الى شعوب لايربطنا بها رباط غير الرابطة الانساني وغير العداوة المشتركة للاستعمار الذي تكبنا به بل وتحررنا منه قبل ان تتحرر منه تلك الشعوب التي تحارب في شتى ألوانه وصوره ومنها الكونغو وغانا وكوبا .

فالحرب ضد الاستعمار عقيدة من عقائدنا السياسية اذ لا نستطيع امة ان تامن جانبه ما بقي ظله على الارض .

ولا نستطيع بدورنا ان تامن جانبه ما بقي يتمتم للانقراض كما كان يوم عاد الينا مدلا بقوة في اكتوبر سنة ١٩٥٦ يحاول ان يخضع « ارادة شعبنا واذلاله واجباره على الركوع خضوعا » لمشيئته .

واذا كان المبدأ والعقيدة هما اللذين يدفعاننا الى حرب الاستعمار فان الشعور القومي هو ايضا اعظم ما يحملنا على حربه اذا كان يفتل بقعة من بقاع وطننا الكبير ، لهذا وقفنا في صف الجزائر ومددنا لها يد العون وتبيننا قضيتها في المحافل الدولية حتى تكلل جهادها بالنصر كما نقف الى جانب شعوب الجنوب العربي حتى تنال حريتها واستقلالها فالمدون على بقعة من بقاع الوطن العربي الكبير عدوان عليه جميعا .

فاذا كانت حرب الاستعمار وتمتعه والقضاء عليه في كل اشكاله ورموزه والسافرة والمقنعة فلانبا بلونا الاستعمار فكان الشر لنا وابنتينا به فعاق تقدمنا وافتال مقدراتنا السياسية والاقتصادية وانتهب خيرنا .

• وإذا كان الاستعمار لونا من ألوان النفوذ السياسي والاقتصادي فإننا لانرضى بغير التحرر من كل نفوذ سياسي واقتصادي مهما جاءنا في صور براءة أو متخفيا وراء الدفاع والمعونات الاقتصادية والعسكرية لهذا كانت سياسة عدم الانحياز هي السياسة السليمة في عالم تنصاعه قوتلن وهيتان : قوة الغرب الرأسمالية وقوة الشرق الشيوعية .

والانطواء تحت ظل اتجاه من هذين الاتجاهين معناه الخضوع لكل ما يتطلبه هذا الاتجاه في كل مسالكة وتياراته والانتقاص من سيادة الدولة وحريتها ، وليس هناك ما يحملنا على انتقاص ما حققناه بدمائنا وكفاحنا من سيادة وما نلناه بتضحياتنا من حرية .

• وإذا كان الاستعمار كما هو في الحقيقة لونا من ألوان العبودية القديمة فإننا بأعراقنا وتقاليدنا وشرائعنا لا نرضى بالعبودية لأنفسنا ولغيرنا . لهذا حاربنا التفرقة العنصرية في كل ألوانها وفي شتى مجالاتها من كل تعصب ذميم عمقوت .

• وإذا كانت الأمة العربية أمة واحدة فإننا لا نرضى بأن يفتك شعبا من شعوبها مفتال ، لهذا حاربنا إسرائيل ونحاربها ونقف في الدفاع عن حق عرب فلسطين موقفا لا يرضى بغير عودة الحق الى ذويه .

العمل من أجل السلام

ان شعبنا لم يدخر جهدا في سعيه نحو السلام .
إن السعى نحو السلام قاد خطا شعبنا الى مراكز دولية أصبح لها
الآن من قوة الاشعاع ما يضيء الطريق نحو السلام .
ان شعبنا الذى ساهم بكل اخلاص في أعمال مؤتمر باندونج
وانجازه والذى شارك في أعمال الأمم المتحدة وحاول عن طريق هذه
الأداة الدولية العظيمة دفع الخطر من السلام أثبت شجاعة في الايمان
بالسلام .

لقد تكلم من باندونج مع غيره من دول آسيا وأفريقية نفس اللغة
التي تكلم بها أمام الكبار الأقوياء في الأمم المتحدة .
ان شعبنا في دموته للسلام وفي عمله لتوطيد احتمالاته اشترك مع
الجميع ، وواجه الجميع بقوة التعبير الحر .

ان شعبنا الذى شارك في الجهود الانسانية العظيمة المكرسة لتحريم
التجارب الذرية ، وشارك ايجابيا في العمل من أجل نزع السلاح ،
انما كان يصدر عن ايمان مطلق بالسلام . . لأنه يؤمن ايمانا مطلقا
بالحياة .

ان شعبنا يعرف قيمة الحياة لأنه يحاول بناءها علي ارضه
ان صدق دعوته للسلام ينبع من حاجته الماسة اليه .
ان السلام هو الضمان الاكيد لقدرته على الاستثمار في خركته
المقدسة من أجل التطوير .
ان العمل من أجل السلام هو الذى سلح شعبنا بشعاع عدم الانحياز
والحياد الإيجابي .

الميثاق

انصرون بطبيعتهم شعب محب للسلام ولا يتم هذا عن غرانة في
الطبع أو شذوذ في النفس البشرية التي جبلت على الخير والشر معا ،
بل هو دليل على استواء الطبع وسلامة النفس البشرية ، ولا يتم أيضا
عما ينسب للشعوب الزراعية أو سكان الوديان السهلة الرحبية من
جفوة للحرب وحب للسلام ، ولكنه دليل على ارتقاء الضمير الانساني ،
هذا الارتقاء الذى يقبع في اللاشعور ولا يفصح عنه الشعور الا بالسلوك
الذى يبرزه وينم عليه ، فمما يخدع العين النافذة البصيرة ألوان من

السلوك قد تفصح في اتجاهاتها عن فضائل الحضارة الغربية التي نعيش في ظلها الآن ، إلا أن هذه الفضائل التي يسفر عنها السلوك الشعوري في الشعوب الغربية تطوى في حنايا اللاشعور كل همجية القبائل التورمندية القديمة ، وليس ارتقاء الضمير الإنساني وليد الصدفة أو وليد الإرادة ، فالصدفة لا تضفي على الإنسان من التمييز ما تحرم منه الآخرين ، والإرادة وإن غلبت ظواهر الشعور فإنها لا تقهر بواطن اللاشعور ، فما زال اللاشعور يفصح عن نفسه بين الفينة والأخرى ويبرز في غفلة من الوعي وفي حالات الصحة والمرض على حد سواء ، وإنما يرتقي الضمير الإنساني من كثرة ما يتمرس الإنسان بالتجربة فيبلو مرها وحلوا ويستبين الحكمة من ثنائياها ومن غريزتي التحدي والاستجابة كلما طالت حياته على الأرض امتدت تجاربه واتسعت خبراته وارتقت حكمته وسما أدراكه .

ولمصر من تقادم الزمن عليها مازودها بخبرات لم يتزود بمثلا أي شعب آخر وارتقى فيها الضمير الإنساني ارتقاء لم يسمن إليه غيرها من الشعوب ، وغدت الحكمة فيها وحيا والهاما صالدا أكثر مما هي استقراء عقل قد بصيبه الخطل ، وأصبح سلوكها الاجتماعي والسياسي سلوكا طبيعيا لا تحفره عقد النقص أو عقد الاستعلاء إذ خلا ضميرها من كل كبت يرهق بواطن اللاشعور .

وبهذا السلوك الطبيعي تبدو في سياستها واتجاهاتها الدولية واضحة سافرة وهو ما يفسر الصراحة التي يعلن بها الرئيس عبد الناصر سياسة مصر ، ولا تنم هذه الصراحة عن نوع من الافتعال أو التصنع أو مجازاة الظروف قدر ما تنم عن مبادئ أصيلة مصدرها الطبيعة المصرية الخاصة .

وهذه المبادئ هي التي تحدث عنها الميثاق عندما عرض لسياسة مصر الخارجية بقوله :

« أن الخطوط الثلاثة العميقة في السياسة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة تعبر عن كل مبادئها الوطنية هي :

« الحرب ضد الاستعمار والسيطرة بكل الطاقات والوسائل وكشفه في جميع أقنعتة ومخاربه في كل أوكاره »

« والعمل من أجل السلام لأن جو السلام واحتمالاته هي الفرصة الوحيدة الصالحة لرعاية التقدم الوطني »

« ثم التعاون الدولي من أجل الرخاء فان الرخاء المشترك لجميع الشعوب لم يعد قابلا للتجزئة كما أنه أصبح في حاجة إلى التعاون الجماعي لتوفيره »

فحب السلام فطرة أصيلة عند المصريين ذلك أنهم كما قلنا قد بلغوا أسنى مراتب الارتقاء للضمير الإنساني بحكم تاريخهم الطويل وبحكم ما اجتازوا من خبرات وتجارب خلال هذا التاريخ ، علمتهم كيف يقدر الجياة الإنسانية ويجلون وجودها على الأرض فحرصوا عليها وصانوها

حتى في توابيتهم ونواميسهم وارتجوها في الحيسة الأخيرة . فليست الحرب الا قضاء على الحياة وقتلا للنفس البشرية وتدميرا لكل نزعة خيرة على الارض ، والمصرى كما يقول الميثاق « يؤمن ايماننا مطلقا بالحياة » .

ومن أجل السلام التزمت مصر سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز . فان التكتل والانحياز كفيلا ينزبان بزيادة النار اشتعالا ، اذ ما دامت هناك دول حائزة اولها القدرة على التوفيق عندما يحزب الامر كان الأمل كبيرا في سيادة السلام ، كما أن الحرب من طبيعتها ان تقع حين يأنس فريق في نفسه القوة للتغلب على عدوه ، وما تنشده سياسة الاحلاف هو الوصول الى هذا الحد من القوة الذي يفرى بالعدوان للافه الاسباب ويورى ضرام الكبرياء السياسى .

ولقد خاضت مصر في سبيل الحياد الإيجابي وعدم الانحياز حربا مريرة تعرضت فيها لاثامات شتى ، فقليل انها تشجع للشرق وتميل للشوعية وقيل انها تتنكر للحرية والديمقراطية ، ولم تقف الحرب عند تلك الاتهامات ، بل اخذت جانب المساومات من ناحية والتهديد من ناحية اخرى فما لانت لها قناة حتى انتصرت اخيرا سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز وادرك العالم أن ميزان السلام في يد دول عدم الانحياز .

وفى دعوتها للحياد الإيجابي وعدم الانحياز حررت نفسها من كل ميل الى احدى الكتلتين المتنازعتين وارتفع صوتها عاليا في باندونج كما ارتفع في الامم المتحدة يدعو بنفس الدعوة الى السلام والايمان المطلق بحق الانسان في حياة آمنة مستقرة ، دعوة واجه بها العالم اجمع الاقوياء فيه وغير الاقوياء « بقوة التعبير الحر » .

ومن أجل السلام دعت مصر الى تحريم التجارب الذرية وشاركت مشاركة ايجابية في العمل من أجل نزع السلاح وطالبت بأن تكون الذرة في خدمة السلام .

ولعل الدول النامية أشد حاجة الى السلام من الدول التي اكتمل نموها ، ففي ظل السلام تثمر معركة التطوير ورفع مستوى المعيشة .

ولعل المشكلة الاولى التي تواجه العالم والتي يقف امامها الضمير العالمى كئيبا هي مشكلة الغذاء وهبوط مستوى المعيشة في دول كثيرة ، هذه الدول هي التي وقعت في الهلاكة تحت نير الاستعمار من قبل فافتال خبراتها وحال بينها وبين الارتقاء الى المستوى الكريم من مستويات الحياة الطيبة ، فلما تحررت اخذت تواجه مشكلة انخفاض مستوى المعيشة ، ولن تحقق تلك الدول مآربها في حياة كريمة مالم يسد السلام العالمى ويستتب الأمن الدولى . ففي ظل السلام تحقق تطورها ورخاءها .

فاذا نادى مصر بالسلام وكانت الدعوة الى السلام العالى احد الخطوط الثلاثة العميقة في سياستها الخارجية فلانها تعرف قيمة الحياة ولانها تعمل على بنائها في أرضها ، فصديق دعوتها للسلام ينبع من حاجتها للناسه اليه .

التعاون الدولي من أجل الرخاء

ان التعاون الدولي من أجل الرخاء المشترك لشعوب العالم هو امتداد طبيعي للحرب ضد الاستعمار . . ضد الاستغلال .

وهو استطراد منطقي للعمل من أجل السلام لتوفير الجو الأمثل للتطوير .

ان التعاون الدولي من أجل الرخاء يصل بالسياسة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة الى الهدف النهائي الذي تسعى اليه سياستنا الخارجية انعكاسا لنضالها الوطني .

ان شعبنا يمد يده لجميع الشعوب والأمم العاملة من أجل السلام العالمي والرخاء الانساني .

الميثاق

ان المشكلة التي تواجه العالم حقا كما قلنا هي مشكلة الغذاء وتخلف مستوى المعيشة في شعوب كثيرة .

ولقد عرف الانسان أخيرا في ادراكه العميق للقيم الانسانية ان كرامة الانسان لا تكتمل في ظل العوز والخوف ، وعرفت وثيقة الحريات الأربع التي أعلنها الرئيس الأمريكي روزفلت في رسالته الى الكونجرس في يناير عام ١٩٤١ معنى « التحرر من العوز » بأن يكون هناك وصى اقتصادي يتيح لكل شعب حياة طيبة مطمئنة كما عرفت معنى « التحرر من الخوف » بأن يخفض التسليح عامة من حيث الكم والنوع الى الحد الذي لا يسمح لأي شعب بالعدوان على أحد جيرانه في أي مكان من العالم .

وفي أغسطس من نفس العام صدر ميثاق الأطلسي متضمنا ثمانى نقط اعتبرت أساسا لما يمكن أن تكون عليه العلاقات الدولية في المستقبل اقارارا لحرية الانسان ورخائه وسلام العالم وأمنه ، واقامة رباط وثيق من التعاون الاقتصادي الدولي يحقق الرخاء العام للشعوب ويرفع مستوى الفصل والعمالة ويشجع الطمأنينة الاجتماعية ويسود السلام العام .

وفي مايو من هذا العام صدر الميثاق فجاء فيه :

« ان شعبنا يؤمن أن الرخاء لا يتجزأ وأن التعاون الدولي من أجل الرخاء هو أقوى ضمانات السلام العالمي » .

« ان السلام لا يمكن أن يستقر في عالم تتفاوت فيه مستوياته

الشعوب تفاوتاً مخيفاً ، ان السلام لا يمكن ان يستقر على حافة الهوة السحيقة التي تفصل بين الأمم المتقدمة والأمم التي فرض عليها التخلّف .

ولقد سادت العبودية طويلاً كما ساد الاستعمار فكانا انتهاكاً للكرامة البشرية سيقى وصعة في جبين الحضارة الإنسانية أبد الدهر .

وفي العبودية تمتن كرامة الانسان ويتمن وجوده ويحرم ثمرة عمله وفي الاستعمار تمتن كرامة الشعوب ويتمن وجودها وتحرم من خيرها ومن عملها وانتاجها .

وتفرض العبودية على الرقيق أدنى مستوى من المعيشة فلا ينال الا ما يقيم أوده ويجعله قادراً على العمل ويحرم فيما عدا ذلك من كل متاع للحياة .

ويفرض الاستعمار على الشعوب بدوره أدنى مستوى من المعيشة اذ لا يترك لها غير الفئات التي تقتات به والذي يمكنها من العمل لخدمة المستعمر وفيما عدا ذلك يحرمها من حق التعليم وحق الرعاية الصحية والاجتماعية ويعمل جاهداً على إبقائها في درجة من التخلّف لا تستطيع معها مناهضته .

وعرف الانسان ما في الرق من امتهان للكرامة الانسانية فأجمعت الدول على تحريره وكان ذلك بفضل حسنات الحضارة الحديثة .

أما الاستعمار فقد ظل جاثماً على صدر الشعوب حتى انتهت له وأطلقت الحرب ضده فكان القضاء عليه ثمرة النضال الشفيق وليس نتيجة ليقظة الضمير الاستعماري ، بل ان المستعمر أخذ يقنع نفسه بأنه يعمل الى تلك الشعوب المتأخرة حضارة الرجل الأبيض وارتقاءه وأن هذا الرجل الأبيض مسئول أمام الضمير الانساني من رعاية تلك الشعوب والأخذ بيدها .

ولكن الرجل الأبيض الذي حمل معول الاستعمار في يده قد حطم بهذا المعول كل كرامة للانسان في البلدان التي ابتليت باستعمارها .

لهذا كان « التعاون الدولي من أجل الرخاء » كما جاء في الميثاق - هو الأمل الوحيد في تطور سلمى يقارب ما بين مستويات الأمم ويزرع المحبة بينها بدلاً من سموم الكراهية » .

وإذا عد الاستعمار مسئولاً - وهو مسئول فعلاً - عن التخلّف الاقتصادي والاجتماعي في المستعمرات ، « فان التعاون الدولي من أجل الرخاء - كما جاء في الميثاق - من جانب الدول المتقدمة هو التفكير الانساني الذي يشترك فيه المسئولون وغير المسئولين عن البصر الاستعماري » .

ومعنى هذا القول ان مسؤولية التخلّف الاقتصادي والاجتماعي في العالم تقع على عاتق الاستعمار وان هذه المسؤولية تحتم على الدول التي ارتكبت جريمة الاستعمار كما تجب على غيرها من الدول المتقدمة

«التعاون معا لإحلال الرخاء محل الضيق والاملاق والعمل على رفع مستوى المعيشة والتخلف» .

ويتطلب هذا التعاون أن تمتد الدول الفنية يد العون مخلصه الى الدول المتخلفة ، على ألا يكون هذا العون نوعا من التسول أو الاستجداء أو سبيلا اليه ، فإن الشعوب لا يمكن أن تعيش على خيرات غيرها تنتظر البر والإحسان .

فإن الاستجداء يحمل في طياته الخضوع ، والخضوع أول مراتب التفلفل والاستعمار .

لهذا فإن المعنى الذى يجب أن يقر فى الأذهان أن التعاون الدولى من أجل الرخاء هو أن تعمل الدول معا وعلى قدم المساواة متكاتفه لرفع مستوى المعيشة فى الدول المتخلفة بأن تساعدنا فى هذا السبيل بما تملك من قدرة العلم والصناعة .

بمعنى أن يكون العلم حقاً للجميع - فلا تحجب دولة كسوفها ومخترعاتها العلمية والفنية والصناعية عن دولة أخرى « فإن احتكار العلم - كما يقول الميثاق - يهدد البشرية بنوع جديد من السيطرة الاستعمارية .

وفتح مغاليق العلم للجميع على حد سواء يمهّد للعقل البشرى حبل الخلق والإبداع ويعمل على تطوير المعرفة الإنسانية تطويراً يرقى بها الى الدروة المنشودة لقوة الخلق والإبداع ، فالمعرفة الإنسانية لا تكتمل ولاستوى عالم يسهم فيها العقل البشرى كله ، فالتعاون فى كشف الفضاء والتعاون فى تطوير الذرة وتذليلها والتعاون فى تبادل الأسرار العلمية ، كل هذا كفيل بأن يسرع بخطى الحضارة قدما الى الأمام دون أن تتمثر أو تتكأ فما تمجز عنه قوة الخلق والإبداع فى قوم يكمله أقوام آخرون .

وما من شك فى أن كل تقدم علمى يحقق قدرا وفيرا من الرخاء ويرفع مستوى المعيشة .

ولذلك وجب أن يكون العلم فى خدمة الرخاء وأن تفتح أبوابه على مصاريحها للجميع وتلك هى ذمومتنا الى الأمم المتقدمة .

والرخاء لا يتحقق مع الحرب أو مع أى تهديد للسلام حيث تنصرف القوى الاقتصادية والصناعية لسد مطالب التسليح على حساب مستوى المعيشة ، فكل قرش ينفق على التسليح يواجه حرمان فى الجانب الآخر ، جانب التعمير والرخاء .

وإذا تصورناه ما ينفق على الأسلحة النووية ومعدات الدمار لهاتنا ضخامة الانفاق فى عالم يتضور أكثر من نصف سكانه جوعا ، فلو أنفقت تلك المبالغ الطائلة لتخدم الحياة - كما يقول الميثاق - لفرق العالم فى موجة من الرخاء الحقيقى .

ولن يسترد الانسان كرامته البشرية مالم يتقارب مستوى المعيشة بين الافراد في الشعوب المختلفة وبين الشعوب جميعا ، فلا يبقى شعب يضئ بالوز والحاجة وشعب آخر يفرق في الرخاء ، ولا يتأتى ذلك مالم تقف الجهود العالمية متكافئة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والفنية في البلدان المختلفة ، حتى يستغل كل بلد موارده لخدمة مكانه وخدمة المجتمع البشرى جميعه .

وتقف التكتلات الاقتصادية الدولية دون تحقيق هذا الهدف الجليل فان هذه التكتلات تحمل معنى السيطرة والاحتكار أو بمعنى آخر هي وسيلة من جانب الأقوياء لتحطيم محاولات الغير من أجل التقدم ، وهي بذلك نوع جديد من أنواع الاستعمار تحاربه الجمهورية العربية المتحدة وتقف دونه ليتحقق التعاون الدولي عبر كل المحيطات وليتمد الى جميع الاقطار .



وليس هناك ما نختم به هذا البحث المبسط أقوى مما جاء في الميثاق من الاطار الذي تعيش فيه الجمهورية العربية المتحدة ويوجه سياستها الخارجية .

وقد جاء في ختامه :

إذا كان شعبنا يؤمن بوحدة عربية فهو يؤمن بجامعة افريقية ويؤمن بتضامن آسيوي أفريقي ، يؤمن بتجميع من أجل السلام يضم جهود الذين تربط مصالحهم به ويؤمن برباط روحي وثيق يشده الى العالم الاسلامي ، ويؤمن بانتمائه الى الامم المتحدة وبولائه لميثاقها الذي استخلصته الامم والشعوب من محنة حربين عالميتين تخللتها فترة من الهلثة المسلحة .

والايمان بهذا كله لا يتعارض مع بمضه ولا يتصادم وانما هي حلقات سلسلة واحدة .

إن شعبنا شعب عربي ومصريه يرتبط بوحدة مصر الامة العربية .

إن شعبنا يعيش على الباب الشمالي الشرقي لافريقية المناضلة وهو لا يستطيع أن يعيش في عزلة من تطورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

إن شعبنا ينتمي الى القاريين اللتين تدور فيهما الآن أعظم معارك التحرير الوطني وهو أبرز سماته في القرن العشرين .

إن شعبنا يعتقد في السلام كمبدأ ويعتقد فيه كضرورة حيوية ومن ثم لا يتوانى عن العجل من أجله مع جميع الذين يشاركونه نفس الاعتقاد .

ان شعبنا يعتقد فى رسالة الأديان وهو يعيش فى المنطقة التى
هيبت عليها رسالات السماء .

ان شعبنا يعيش ويناضل من أجل المبادئ الانسانية السامية التى
كتبت بها الشعوب بدمائها فى ميثاق الأمم المتحدة ، ان فقرات كثيرة فى
هذا الميثاق قد كتبت بدماء شعبنا ودماء غيره من الشعوب .

« ان شعبنا قد عقد العزم على ان يعيد صنع الحياة على ارضه
بالحرية والحق ، بالكفاية والعدل ، بالمحبة والسلام .

وان شعبنا يملك من إيمانه بالله وإيمانه بنفسه ما يمكنه من فرض
ارادته على الحياة ليصوغها من جديد وفق أمانيه » .

فاذا كانت الجمهورية العربية المتحدة قد عرفت خطوط سياستها
الخارجية فقد صاغتها على هدى آمالها الكبرى فى الحياة وإيمانها
بالحياة الانسانية وكرامة الانسان .

فهرس

الموضوع

الصفحة

في التحول الاشتراكي الثوري

بقلم الدكتور عبد القادر حاتم ٣

جلور النضال المصري

- بقلم محمد عطا ١١
- ١ - الثورة على الفرنسيين ١٣
- ٢ - مصر حتى الثورة العربية ١٧
- ٣ - الثورة العربية ٢٤
- ٤ - ثورة ١٩١٩ م ٢٩

الديمقراطية السلمية

- بقلم الدكتور محمود محمد الجوهري ٣٧
- ١ - مفهوم الديمقراطية ٣٩
- ٢ - ديمقراطية ما قبل الثورة ٤٤
- ٣ - هيئة التحرير والاتحاد القومي ٤٧
- ٤ - ديمقراطيتنا كما حددها الميثاق ٥٣
- ٥ - التنظيم السياسي الديمقراطي ٥٩

حتمية الحل الاشتراكي

- بقلم الدكتور محمود محمود ٦٣
- ١ - تعريف بالاشتراكية ٦٥
- ٢ - ما تهدف اليه الاشتراكية ٧٠

٢ - الاشتراكية هي الحل لأزمة المجتمع ٧٥

٤ - الاشتراكية في الميثاق ٧٩

الانتاج والمجتمع

بقلم الدكتور محمود الجوهري ٨٧

١ - التخطيط والانتاج ٨٩

٢ - اشتراكتنا والانتاج ٩٥

٣ - العمال والانتاج ١٠٤

الثقافة والميثاق

بقلم الدكتور محمود محمود ١١٢

١ - معنى الثقافة ١١٣

٢ - الثقافة والدين ١١٨

٣ - الثقافة والعلم ١٢١

٤ - أجهزة الثقافة ١٢٧

٥ - نصوص من الميثاق ١٣١

التعبئة الروحية في الميثاق

بقلم على الجنبلاطى ١٣٧

الوحدة العربية

بقلم محمد عطا ١٥٩

١ - الجمهورية العربية المتحدة ١٦١

٢ - أسس الوحدة العربية ١٦٢

٣ - الصراع داخل الوطن العربي ١٦٣

٤ - الرجعية والاستعمار ١٦٥

الموضوع	الصفحة
٥ - الوحدة لا تفرض	١٦٨
٦ - صورة الوحدة العربية.. .. .	١٧٠
٧ - الجمهورية العربية المتحدة والوحدة	١٧٢
٨ - الطريق الى الوحدة	١٧٤
٩ - التبعة الفكرية	١٧٧
١٠ - الاتحاد الاشتراكي العربي.. .. .	١٨١

سياستنا الخارجية

بقلم الدكتور حسين فوزى النجار	٦٨٥
١ - سياستنا الخارجية	٦٨٧
٢ - الحرب ضد الاستعمار.. .. .	٦٩٠
٣ - العمل من اجل السلام.. .. .	٦٩٧
٤ - التعاون الدولي من اجل الرخاء	٧٠٠



مطالع الدار القومية

١٥٦ شارع مهيد - روض الفرج

تلفون { ٤٠٧٥٣ - ٤١٠١٢
٤٠٨١٤ - ٤٠٥٨٨ }



الدار القومية للطباعة والنشر

ت : ٤١٠١٢ - ٤٠٧٥٣ - ٤٠٨١٤ - ٤٠٥٨٨

Bibliotheca Alexandrina



0412574